

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤/١٢/١٤ م

جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله

ملك المملكة المغربية

رئيس مؤتمر القمة الاسلامية السابع

الرباط

يتابع مجلس النواب الاردني اعمال مؤتمر القمة الاسلامية السابع المنعقدة في بلدكم الشقيق ،
مثمنا لكم الدور البارز الذي اضطلعتم به لرعاية هذا المؤتمر دعما لقضايا الامة العربية والاسلامية ،
ورص صفوفها .

ان مجلس النواب الاردني ، واذ يتطلع بأمل الى اعمال مؤتمركم هذا ، ليود التأكيد على الدور
الذي قام به الاردن بقيادة جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم في حماية القدس الشريف ، والحفاظ
على هويته ، وصون المقدسات الاسلامية فيه رعاية واعمارا .

وتحقيقا لاستمرارية حماية القدس الشريف ، فان المجلس ليتطلع الى تأييد مؤتمركم للدور
الاردني تجاه المقدسات الاسلامية ، وتعزيزه ، وللحيلولة دون ترك هذه القضية في فراغ الى ان يتم
تحديد وضعها النهائي مستقبلا .

وفقكم الله ، واخوانكم ، لما فيه خير الامة الاسلامية ، وهدانا جميعا سواء السبيل ، انه نعم
المولى ونعم النصير .

المهندس سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة عشرة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في ١٥ / رجب /
١٤١٥ هجرية الموافق ١٨ / ١٢ / ١٩٩٤ ميلادية .

الجلد (٣٢)

العدد (١٣)

- جدول الاعمال -

الصفحة

٦

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٦

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب محمد الحنيطي المحترم .

ب- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب بدر الرياطي المحترم .

١٤

٣ - الردود على الاسئلة :

١ - كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (١٠٩٥٩) تاريخ ٢١/٣/

١٩٩٤ جواباً على السؤال رقم (٢٢٠) للمقدم من سعادة النائب

السيد فواز الزعبي .

هكذا من الأصل

الصفحة

- ٢ - كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (١٦٤٨٨) تاريخ -
١٩٩٤/٤/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٩) المقدم من سعادة النائب
السيد طلال عبيدات .
- ٣ - كتاب معالي وزير الشباب رقم (٢٣١٩) تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٨ ،
جواباً على السؤال رقم (٢٥٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور
بسام العموش .
- ٤ - كتاب معالي وزير المالية رقم (٩٦٧٤١) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٠ ،
جواباً على السؤال رقم (١١) المقدم من سعادة النائب السيد فواز
الزعيبي .
- ٥ - كتاب معالي وزير السياحة والآثار رقم (٩٨٦٨) تاريخ ١٢/٨/
١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (٣٠) المقدم من سعادة النائب
السيد بدر الرياطي .
- ٦ - كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم (٤٩٩٤) تاريخ
١٩٩٤/١٢/١٠ ، جواباً على السؤال رقم (٢٥٣) المقدم من سعادة
النائب السيد ابراهيم سمارة .
- ٧ - كتاب معالي وزير التكوين رقم (١٦١٦٣) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١١ ،
جواباً على السؤال رقم (٢٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور
محمد عويضة .
- ٨ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٨٦٢) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٠ ،
جواباً على السؤال رقم (٤٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام
سميد .
- ٩ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٨١٠٢٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٧ ،
جواباً على السؤال رقم (٢٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور
محمد اجمد الحاج .

الصفحة

- ١٠ - كتاب معالي وزير السياحة والآثار رقم (٩٨٦٧) تاريخ
١٩٩٤/١٢/١١ جواباً على السؤال رقم (٤١) المقدم من سعادة
النائب السيد بدر الرياطي .
- ٤ - الكتب الواردة :
١ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٣٤٩٥) تاريخ ١٢/١٣/
١٩٩٤ ، المتضمن رفض (مشروع القانون المعدل لقانون الادارة
العامة لسنة ١٩٩٤) (يحال على اللجنة -----)
- ٢ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٣٤٩٦) تاريخ ١٢/١٣/
١٩٩٤ ، والمتضمن الموافقة على (مشروع القانون المعدل لقانون
الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٩٤) كما ورد من مجلس
النواب ، مع اجراء بعض التعديلات عليه .
(يحال على اللجنة -----)
- ٣ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٢٨٣١) تاريخ ١١ / ١٢ /
١٩٩٤ والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة
لسنة ١٩٩٤ .
(يحال على اللجنة -----)
- ٥ - طلب استقالة من عضوية لجنة استراتيجية الطاقة والمياه مقدم من سعادة
النائب المهندس سمير حياشنة .
- ٦ - اقتراح بقانون رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٣ ، مقدم من (٢٧) نائباً ،
حول سن قانون انتخاب مجلس النواب بديلاً عن القانون رقم ٢٢ لسنة
١٩٨٦ وتعديلاته .
- ٧ - الاقتراحات برغبة :-
١ . اقتراح برغبة رقم (٤٧) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٣ ، مقدم من سعادة
النائب
الدكتور عبد المجيد العزام بشأن ترفيع قضاء الطيبة / محافظة اربد الى لواء .

هكذا من الأصل

الصفحة

٢. اقتراح برغبة رقم (٤٨) تاريخ ١٣/١٢/١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيدة توجان فيصل ، بشأن اعتبار ميد الميلاد المجيد عطلة رسمية في الاردن .

٦٦

٨- قرارات اللجان :-

١. قرار اللجنة الادارية رقم (٥) تاريخ ٧/١٢/١٩٩٤ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة .
٢. قرار اللجنة القانونية رقم (٨) تاريخ ٥/١٢/١٩٩٤ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ ، المعاد من المجلس .

٩- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

عينت يوم الاربعاء ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ م الساعة العاشرة صباحاً .

محضر الجلسة

في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الاحد الموافق ١٨/١٢/١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الامة السيد حكيم خير .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : لا احد
وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

١- السيد مفلح الرحيمي .

٢- السيد بدر الرياطي .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

١- المهندس منير صوير .

٢- الدكتور عارف البطاينة .

وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي :
رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة :
وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٣- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير التخطيط .

٤- سماحة الشيخ عبد الباقي جمو : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٥- معالي المهندس سمير قنوار : وزير النقل

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٨/١٢/١٩٩٤ م ٥

٦- معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .

٧- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٨- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية

٩- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٠- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١١- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .

١٢- معالي الدكتورة ريم خلف : وزير الصناعة والتجارة .

١٣- معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٤- معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير البريد والاتصالات .

١٥- معالي السيد عادل القضاء : وزير التميمين .

١٦- معالي الدكتور محمد الذنيبات : وزير دولة للتنمية الادارية .

١٧- معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .

١٨- معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .

هكذا من المصحف

١٩- معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة .

٢٠- معالي السيد توفيق كرشان : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢١- معالي الدكتور عبد الله الجازي : وزير دولة .

٢٢- معالي السيد هشام التل : وزير العدل وحضر من الامانة العامة : السيد نذير عطيات، السيد علي الحسان السيد محمد الرديني ، السيد غسان التجداوي



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

التصاب قانوني ، أعلن بدء الجلسة .
الزملاء الافاضل اسمحو لي أن أرحب بمعالي وزير التربية والتعليم العالي الماليزي معالي السيد سليمان الحاج داوود الذي يحضر هذه الجلسة للبرلمان الأردني . السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

معالي رئيس المجلس : يعفى ؟ يعفى .

السيد الامين العام :

٢- الاجازات والاعتذارات .

١- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد الخطيبي .

٢- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد بدر الرياطي .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .
الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد عضوب الزين :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - أيها الزملاء الافاضل

إن مكرمة جلالة سيدنا الحسين لابنائه أفراد القوات المسلحة والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني والمؤسسة المدنية أدخلت الفرحة لكل منزل من الاسرة الاردنية الواحدة ، وهذه هي دوماً هي سمات الهاشميين .

ولذلك اطلب من الزملاء الافاضل رفع برقية شكر لجلالة الاب الحاني ، ولكنني في الوقت نفسه اطلب الحكومة أن تشمل ممن تقاعد على مر العقود وهم اولئك الرجال ممن كان لهم شرف القتال على اسوار القدس ومرتفعات الجولان . فمنهم من انتشهد ومنهم

من اتخن بالجراح ، ومنهم من استبسل ولكن لم تكتب له الشهادة .

فانني اطلب الزملاء الافاضل المطالبة من الحكومة بشمولهم لأنهم يستحقون كل تكريم .. وشكراً معالي الرئيس .

أصوات : تنفي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الدكتور أحمد الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس .. الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

لا يخفى على مواطن في هذا البلد ان الدخول لم تعد تتناسب مع الحاجات الملحة ، لذلك جاءت الرغبة الملكية السامية معبرة عن هذه الحال بخصوص المتقاعدين العسكريين والمدنيين .

إن نواب كتلة حزب جبهة العمل الاسلامي يرون في قرار الحكومة الأخير بمثابة خطوة واحدة على الطريق ، لذلك فهم من منظور المساواة والعدالة وتحسين الاحوال المعيشية لجميع المواطنين يطالبون بالتالي :-

أولاً : جعل نسبة الزيادة للمتقاعدين عموماً ٢٥٪ أي بالقسمة على ٣٦٠ بدلاً من ٤٠٠ في الجهاز

المدني وعلى ٢٧٠ بدلاً من ٢٨٠ للأفراد في الجهاز العسكري .

ثانياً : تجسير الفجوة بين المتقاعدين القدامى والجدد ، إذ المؤل عليه هو الحاجة ، وهي بلا شك عند القدامى أشد ، والحكم يدور مع علته وجوداً أو عدماً .

ثالثاً : شمول المتقاعدين القدامى من العسكريين بقروض الاسكان العسكري ووضع نظام خاص لهذه الغاية .

رابعاً : تعديل وضع موظفي الفئة الرابعة وإخضاعهم الى التقاعد المدني ووضع تشريع لهذه الغاية .

خامساً : رفع سقف غلاء المعيشة للعاملين والمتقاعدين في الجهازين العسكري والمدني بما لا يقل عن ١٥ ديناراً .

سادساً : السعي بأقصى سرعة لتقديم مشروع قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي ، يحقق للخاضعين له حياة كريمة ، وتقرب ما امكن من مستوى الخاضعين لنظام الخدمة المدنية ، وبخاصة وأن مجلس النواب الحادي عشر قد أحال على الحكومة في دورته العادية الرابعة اقتراحاً بقانون حول هذا التعديل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات :

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمون

ان العدالة الاجتماعية تستدعي رفع الظلم والاحكام الذي يلحق بالافراد والجماعات وان الانتماء الحقيقي لن يتأتى الا بتطبيق العدالة الاجتماعية وان يأخذ كل ذي حق حقه .

سيدي الرئيس

اسوق هذه المقدمة لاقول ان هناك اكثر من ٣٢ الف موظف لحق بهم الظلم وفقدان حقوقهم نتيجة لتطبيق نظام الخدمة المدنية رقم (١) لعام ١٩٨٨ وما زالت اوضاعهم المتضرره مستمرة لغاية الان بالرغم من ان الحكومة قامت بفترة سابقة بتعديل النظام / نظام الخدمة المدنية بتعديلها للمادة ١٦٨ وازدادة الفقرة ب والتي تتحدث عن تصويب اوضاع الموظفين الذي ادى الى الاختلال بمبدأ المساواة والعدالة والتسلسل الوظيفي الذي لحق نتيجة لتطبيق نظام الخدمة المدنية رقم (١) لعام ١٩٨٨ .

سيدي الرئيس

بعد تعديل نظام الخدمة المدنية قام ديوان الخدمة المدنية بتنفيذ لتوجيهات الحكومة بارسال اعتراضات الموظفين ضمن نماذج خاصة الى ديوان الخدمة حيث قام الديوان بدراساتها

وتصنيفها من اجل تصويبها حيث استبشر المعترضون خيراً بحل مشاكلهم واحقاق حقوقهم الا ان فرحتهم لم تتم حيث اعلن وزير التنمية المدنية بصرف النظر عن تصويب اوضاعهم نتيجة لعدم توفر الامكانيات المالية بالرغم ان ديوان الخدمة قد عمل على تصويب اعتراض ١٨٠ موظفاً لبعض المؤسسات المخضوطة كسلطة الطيران والاذاعة والتلفزيون ومؤسسة الموانئ .

سيدي الرئيس

ان هذه المشكلة ليست فردية بل مشكلة عدد كبير من موظفي الحكومة بالاضافة انها تشكل مسأ صارخاً بالحقوق والعدالة الاجتماعية من هنا نطالب الحكومة بانصافهم وتحقيق العدالة في صفوفهم ووضع حد لمعاناتهم .

ان الاستمرار في تجاهل حقوق هؤلاء الموظفين يشكل فساداً ادارياً ويؤدي الى تزلزل في الجهاز الحكومي وعلنة كبيرة في شروط الانتماء ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ محمود هويل .

السيد محمود هويل :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس . حقيقة معالي الرئيس سأتكلم بموضوعين ، الموضوع الاول تحدثت به كثيراً وهو وجود ظاهرة طبيعية في الاغوار الجنوبية وتحديدأ في حوض ٤٧ من التنظيم

السيد ضيف الله المومني :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

المزارعون ليس لهم تقاعد ، قرأت في الصحف قبل ايام ان مجلس الوزراء اقر مبلغ (١٦٩) الف دينار لتعويض المتضررين نتيجة الامطار الاخيرة .

هذا وقد ابلغني مؤخراً بعض المسؤولين ان هذه التعويضات خاصة باولئك الذين تعرضت بيوتهم للانهيار او حالات الوفاة في مناطق محددة من الاردن ، في الوقت الذي وصلت فيه بعض الشكايات من مزارعين في الغور الشمالي تعرضت مزروعاتهم للغرق ومن ثم التلف التام الذي يشير بانها ذهبت بوفوراتهم للمادية ، او انها كانت نتيجة لديون وقعوا بها .

فاسأل الى من يلجأ أمثال هؤلاء للتخفيف عما حل بهم من دمار محصولهم ؟ خصوصاً أولئك الذين تم الكشف على مزارعهم من قبل جهات رسمية . وقد سلمت استدعاء لأحدهم مرفقاً بتقرير رسمي لمعالي وزير الزراعة ، آملاً أن تقوم الحكومة بدور كريم لتعويض جميع من حلت بهم امثال هذه الاضرار والكوارث لأنها المسؤولة اولاً وأخيراً عن مصالح المواطنين اينما حلوا وفي أي بقعة من بقاع الاردن ... والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام الاستاذ عبد المنعم ابو زنت .

الزراعي لغور الحديثة ، وهذه الظاهرة تتمثل بهبوط مفاجيء للارض ويصل عمق الحفرة الى أكثر من "٣٠" متراً ، وخطورتها تتأتى انها تحدث في منطقة يوجد فيها سكان ومزارعين بالاضافة الى المارة الى البحر الميت .

وقد شرفنا سمو الامير الحسن المعظم أطال الله عمره واطلع كعادته على الوضع وأصدر توجيهاته بالاستفادة من هذه الظاهرة ودراستها ، وتم ذلك . لكن المطلوب إجراء وقائي وعاجل جداً حيث ظهرت حفرة يوم الجمعة الماضي في الشارع المؤدي الى البحر الميت ، فلا أدري هل نتظر حتى نفقد بعضاً من المارة او القاطنين في المنطقة حتى نأخذ لهذا الموضوع اهمية بالغة .

اما الموضوع الثاني معالي الرئيس والذي اثاره الزميل نزيه عمارين قبل فترة حول تعويضات مزارعي الاغوار الجنوبية للأضرار التي لحقت بهم .

سؤالي والذي ارجب ان يكون جوابه من دولة الرئيس ، هل مزارعي الاغوار الجنوبية مشمولين بتعويضات الاضرار ؟

واذا كان الامر كذلك - واطلب ان يكون كذلك - متى سيتم دفع التعويضات ؟ .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ ضيف الله المومني .

هكذا من الأهل

السيد عبد المنعم ابو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

إن مما نص عليه اعلان الدار البيضاء لما يسمى بمؤتمر القمة الاسلامي السابع حيث قال : انطلاقاً من الالتزام بالعقيدة الاسلامية نصاً وروحاً ...

فانني اتساءل ... هل من العقيدة الاسلامية تعطيل حكم الله في الارض ؟ والمؤمنون يعلمون ان مقتضيات العقيدة الاسلامية الا يعلو سلطان حاكم في الارض على عقيدة التوحيد ، سلطان لا إله إلا الله . محمد رسول الله الذي حدد وحدة الغاية ووحدة القيادة ، فلا غاية في الوجود اسمى وأقدس من كلمة التوحيد ، ولا قيادة في الوجود تضاهي قيادة سيدنا رسول الله عليه الصلاة والسلام .

وقد اعلن سلطان العقيدة الاسلامية ثورة التحرير للأنسان والارض حيث يقول الله عز وجل : « يا صاحبي السجن ، أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار

ما تعبدون من دونه إلا اسماء سميتوها انتم واباؤكم ما انزل الله بها من سلطان إن الحكم إلا لله ، أمر ألا تعبدوا إلا إياه ، ذلك الدين القيم ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون » .

هل ادرك المؤمنون أن من مقتضيات العقيدة الاسلامية الامتناع لقوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها » . فهل أدى المؤمنون أمانة الوفاء لأطفال العراق

فعملوا جادين على فك الحصار الظالم عن الاطفال والنساء والشيوخ في العراق الشقيق ؟ وهل وقفوا وقفة حق مع مسلمي البوسنة والهرسك ؟

وهل شكلوا وفداً ليتصالحوا الرئيس الروسي بأن يكف عن سفك دماء المسلمين في جمهورية الشيشان ، حيث الطائرات والصواريخ الروسية تقصف النساء والاطفال والشيوخ من قبل العجز ، كما قصفت القيادة الروسية من قبل البرلمان الروسي لأجل ذلك اقترح تشكيل وفد نيابي عاجل لمقابلة السفير الروسي وتسليمه مذكرة استنكار وشجب تعاطفاً مع إخوتنا الشيشان في مأساتهم ...

هل حكم المؤتمرين في الدار البيضاء شعوبهم بالعدل الذي قرره الاسلام ؟ ام حكموا شعوبهم بقوانين وضعية ما انزل الله بها من سلطان ؟ « افحكم الجاهلية يغنون ومن احسن من الله حكماً لقوم يوقنون »

كذلك : نص إعلان مؤتمر القمة على القول : وتصميماً على الاسهام مع الأسرة الدولية في إقامة نظام عالمي جديد ، والتفكير بالشرعية الدولية .

اين هذا الزيف من أصالة الانتماء للعقيدة الاسلامية التي استهل المؤتمر اعلانه بالالتزام بتلك العقيدة ؟

وذلك المؤتمر المسمى بالاسلامي يعمل جاهداً مع معسكر الكفر العالمي على اقامة نظام عالمي جديد ، ليكون بديلاً عن النظام

قوات هيئة الأمم ، وهزمت قوات الحلف الاطلسي أمام قوات الصرب بينما الشرعية الدولية حشدت حوالي مليون مقاتل وآلاف الطائرات والسفن الحربية وأطلقت آلاف بل مئات الآلاف من الصواريخ والقذائف لتدمير العراق الشقيق ..

فهل بقي بعد ذلك من قيمة واحترام أيها المؤتمرين في الدار البيضاء لما يسمى بالشرعية الدولية ، التي تعتبر تحاكماً للطاغوت العالمي : « ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما انزل إليك وما أنزل من قبلك ، يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ، ويريد الشيطان ان يضلهم ضلالاً بعيداً »

وفي الختام : لقد نادى ما يسمى بمؤتمر القمة الاسلامي بالقضاء على التعصب الديني والمتطرفين الاسلاميين الذين شوهوا صورة الاسلام المشرفة .

فيا لها من مهزلة ما سجل مثلها التاريخ الا في عهد نبي الله لوط عليه السلام . حيث دعا قومه إلى الله سبحانه ليحررهم من الرذائل باتباع الفضائل لكنهم اعتبروا ذلك تطرفاً في دعوته ، وأعلنوا ثورة الكفر والباطل على دعوة الإيمان والحق ، واصدروا قرارهم الظالم :

« اخرجوا آل لوط من قريبتكم إنهم أناس يتطهرون » .

وحسبنا الله ونعم الوكيل ... والسلام عليكم .

الاسلامي العالمي الاصيل حيث حكم العالم ثلاثة عشر قرناً ونيفاً دون أن تحدث حرب عالمية واحدة لكن بعد أن غربت شمس الخلافة وأفل نجم الحكومة الاسلامية وقعت حربان عالميتان خلال ربع قرن من الزمان ...

اجل : نظام الاسلام العالمي الأورحد الذي ساوى في ظل عدله بين افراد المجتمع الانساني دون تمييز ، تنفيذاً لحكمه تعالى « وإذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل » بينما نرى النظام العالمي الجديد برعامة امريكا الاستكبار تميز بين الأبيض والأسود في مجتمعها ...

بل وتفرق بين المسلم وسائر أهل الارض ، حيث شهد شاهد من أهلها الرئيس الامريكي الاسبق " نيكسون " الذي قال في مذكراته قبل وفاته : إن جريمة أهل البوسنة والهرسك أنهم مسلمون ، فلما كانوا غير مسلمين لهبت أمريكا وأوروبا لنجدتهم ...

وبعد ذلك نرى مؤتمر القمة يقطع عهداً على نفسه ليلتزم ويتقيد بالشرعية الدولية التي شردت شعب فلسطين في القارات الخمس .. الشرعية الدولية التي تكبل بمكاييل بين الشعوب حيث حشد حوالي مليون جندي في حرب الخليج لتدمير العراق حماية لاسرائيل المزعومة وحماية للنفط وتطويقاً للصحة الاسلامية . بينما تخاذلت الشرعية الدولية في حماية مسلمي البوسنة والهرسك ، وهزمت

هكذا من المأجورين

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام
ورحمة الله .

الدكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين : شكراً معالي
الرئيس .

الاخوة الزملاء ،

لقد تابعنا باهتمام بالغ مجريات
وقرارات مؤتمر القمة الاسلامي في الدار
البيضاء ، وبقدر إعترافنا العظيم بدور الاردن
البارز والمميز دوماً والحريص على الوحدة العربية
والاسلامية ، أقول بقدر إعترافنا هذا فقد جاء
استيائنا أيضاً كبير جداً حين طالعنا قرارات
القمة العتيدة متجاهلة للدور الاردني التاريخي
وإخلاص وتفاني قيادته الهاشمية في الحفاظ
على المقدسات الاسلامية وصيانتها والابقاء
عليها ، ومسيسة جداً لفهم موقف الاردن
الحالي .

نرجوا دولة رئيس الوزراء بالتنسيق مع
الرئاسة الجليلة تعيين جلسة خاصة لاطلاع
المجلس على ملابسات ومجريات القمة
الاسلامية والتي لم تأتي مجمل قراراتها
منسجمة مع الآمال الكبيرة المعقودة
عليها ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الدكتور عبد المجيد الاقطش .

الدكتور عبد المجيد الاقطش : شكراً
معالي الرئيس ، الملاحظة الاولى : لقد كنا

نتحدث في الجلسات السابقة عن زيادة بعض
الأسعار في المواد التموينية وخاصة التي نقصت
في الاسواق مثل الحمص والعدس .

وانني اعزي سبب نقص هذه المادة في
الاردن بشكل خاص والتي كانت في ايام
سابقة تقوم بتصديرها الى العالم العربي
والخارج ، لقد وجدنا أن السبب في ذلك أو
من بعض الاسباب التي ساعدت على نقص
هاتين المادتين وغيرها من المواد هو زراعة
المساحات الكبيرة من الاراضي الزراعية الخصبة
ببنية الدخان . هذه البنية غير المباركة التي
أصبح أصحاب الاراضي يقومون بتأجيرها الى
شركات الدخان مقابل أسعار مرتفعة . مما
يؤدي الى إفساد الارض ونقص المواد الغذائية
الاساسية .

وهنا أمل من وزارة الزراعة ومن الحكومة
الكريمة ان تضع خطة من أجل زراعة هذه
المناطق ، وان تكون المساحات التي تزرع بها
محددة من أجل المصلحة العامة ، هذه
الملاحظة الاولى .

أما الملاحظة الثانية ، فهي فيما يتعلق
والحمدلله بالامطار الغزيرة التي إنهمرت علينا
في هذا العام ، مما ستؤدي الى نمو الاعشاب
والمراعي وخاصة في المناطق الحرجية . وحيث
أن هناك مساحات كبيرة جداً من الاراضي
المزروعة بالاشجار الحرجية التي تنبت فيها
الاعشاب يمنع على اصحاب الاغنام من الرعي
فيها .

ولهذا فالتنا حين نسمح لهم بالدخول

اليها فالتنا نحقق جانباً ايجابياً ونقاوم جانباً
سلبياً .

أما الجانب الايجابي في ذلك فهو
التقليل من التكلفة على اصحاب الاغنام
والتوفير من الاعلاف التي يقومون بشرائها .

أما الجانب السلبي فهو ما تعرض له
تلك المناطق الحرجية من حرائق بسبب جفاف
الاعشاب في فصل الصيف والذين يرتادون
تلك المناطق من أجل الاستجمام وإشغال
التيران فيها .

وأيضاً أريد أن أذكر بتلك المساحات
الواسعة من الحميات الطبيعية في ملتقى وادي
الهيذان والموجب وغيرها ، والتي تحرم على
الناس أن يدخلوا اليها من أجل الرعاية ...
شكراً لكم .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، آخر
المتحدثين الدكتور فرح الرضحي .

الدكتور فرح الرضحي :

شكراً معالي الرئيس .

أود أولاً أن أؤيد ما جاء به الدكتور
الكوفحي من حيث ان الدستور الاردني
يساوي بين جميع الاردنيين . نحن نعتر بقواتنا
المسلحة ونعتبرها الدرع الواقعي لهذا الوطن
ونرجوا لها كل الخير ، ولكن ذلك لا يعني أن
تتجاهل إخوانهم المدنيين .

فالمدني الذي يتقاعد بعد ثلاثين عاماً
يقسم حسب المعادلة تقاعده على ٤٠٠ بينما

يقسم على ٣٦٠ لآخوانه الضباط .

أنا أطالب بأن تكون هذه المعادلة واحدة
للمسكرين والمدنيين على حد سواء ، لأن كل
منهما يؤدي وظيفة مهمة ، أضف الى هذا أن
قواتنا المسلحة والحمدلله تتمتع ببعض
الامتيازات الاخرى التي لا تتمتع بها الجهات
المدنية .

فعشرين بالمائة من البعثات والمقاعد
في الجامعات الرسمية مخصصة للقوات
المسلحة ، بينما هنالك ٥٪ فقط لابناء
العاملين في التربة وهي مقاعد دون بعثات ،
يعني ابن العامل في القوات المسلحة يحصل
على مقعد وعلى بعته بينما ابن العامل في وزارة
التربة والتعليم يحصل فقط على مقعد .

ثانياً :- هنالك خدمات طيبة متميزة تقدم
لأفراد القوات المسلحة .

ثالثاً :- هنالك صندوق الاسكان ايضاً فيه تميز
لأبناء القوات المسلحة .

ولهذا فأن تفعيل الدستور الاردني من
حيث ان الاردنيين متساويين امام القانون وامام
الدستور ارجو ان يطبق ذلك من حيث مراعاة
النسبة المطبقة في احتساب التقاعد
لهؤلاء .

هنالك نقطة أخرى وهي ان المتقاعدين
السابقين قبل ١٨/١٢/١٩٩٤ م الواقع أن
حالتهم تدعو الى الاهتمام ، لأنهم يتقاضون
رواتب لا تتماشى مع تكاليف الحياة الحاضرة

هكذا من الأهل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣٠ / ١٦ / ٧٧٠

التاريخ : ١٩ / ٩ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١ / ٣ / ١٩٩٤ م

معالي وزير التربية والتعليم

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم

(٢٢٠) تاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٩٤ والمقدم من

سعادة النائب السيد فوز الزعبي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٢٠ / ٢ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب

ارجوا التكرم بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير التربية والتعليم الاكرم للاجابة عنه

خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : كم عدد المدارس الحكومية

والمستأجرة في منطقة :-

فالرجو ايضاً ان يشمل هذا النظام
اولئك المتقاعدين قبل ١٩٩٤/١٢/١ م ..
وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، نقطة نظام الاستاذ عبد

الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً معالي الرئيس .

وددت ان استرعي الانتباه الى ان
هنالك بعض الاقتراحات ليس لها مجال في
هذه الجلسة ، مثل موضوع التقاعد وان يقسم
على ٣٦٠ أو على ٤٠٠ ، هذا مشروع قانون
سيأتي الى المجلس والمجلس سيد نفسه وسيقرر
ما يراه ، أما أن نحكي فيه قبل أن يأتي الى
المجلس أعتقد انه مخالف للنظام معالي
الرئيس .. شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، السيد الامين العام جدول

الاعمال .

السيد الامين العام :

٣ - الردود على الاسئلة :

١ - كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم

(١٠٩٥٩) تاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٩٤

جواباً على السؤال رقم (٢٢٠)

المقدم من سعادة النائب السيد فوز

الزعبي .

١- الخبثا الفوقا

٢- الخبثا التحتا .

ارجو الاجابة ضمن المدة القانونية

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التربية والتعليم

الرقم : ١٥ / ٢٨ / ١٠٩٥٩

التاريخ : ٩ / ١٠ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢١ / ٣ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع / الأبنية المدرسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاشارة : كتابكم رقم ١٠/١٦/٣

٧٧٠ تاريخ ١٩٩٤/٣/١ ، بخصوص السؤال

رقم (٢٢٠) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، والمقدم من

سعادة النائب السيد فوز الزعبي ، ارجو ان

اعلمكم ان عدد المدارس الحكومية في منطقة

الخبثا الفوقا والخبثا التحتا خمسة ابنية مدرسية

منها بناءان ملك والابنية الباقية مستأجرة .

واقبلوا الاحترام ،

وزير التربية والتعليم

د . خالد العمري

معالي رئيس المجلس : السيد فواز
الزعبي .

السيد فواز الزعبي : شكراً معالي
الرئيس .

أريد ان اذكر ان تاريخ سؤالي كان في
١٩٩٤/٣/٢١ اي في عهد مدير التربية
والتعليم السابق الذي استجاب مشكوراً
لسؤالي وتم إنشاء مدرستين جديدتين هما في
طور الانشاء ، الاولى في منطقة الخبثا الفوقا
والثانية في منطقة الخبثا التحتا ، والمنطقة بحق
بحاجة الى اهتمام الحكومة وفي كل التواحي
والخدمات ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٢ - كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم
(١٦٤٨٨) تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٠ ، جواباً على
السؤال رقم (١٠٩) المقدم من سعادة النائب
السيد طلال عبيدات .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٤١٦

التاريخ : ٢٤ / ٨ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٥ / ١ / ١٩٩٤ م

معالي وزير التربية والتعليم

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم

هذا من المصحف

(١٠٩) تاريخ ١ / ٢ / ١٩٩٤ ، والمقدم من
سعادة النائب السيد طلال عبيدات . رجاء
الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .
واقبلوا الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع / الأسئلة

السؤال :

ارجو مخاطبة معالي وزير التربية والتعليم حول المضبطة المرفقة مع هذا السؤال والمقدمة من اهالي قرية عزريت / لواء بني كنانة .

واقبلوا فائق الاحترام

1994/1/26

النائب

طلال عیدات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معالي وزير التربية والتعليم ،،،

نحن مختار واهالي بلدة عزريت ، نرجو
أن نعرض امامكم مشكلة تتعلق بالمدارس في
قرينتنا .

قربتنا عزيت تقع في لواء بني كنانة
محافظة إربد ، وعدد سكانها يقترب من

ان مساحة ارض المدرسة المستملكة لوزارة التربية والتعليم حالياً هي اربعة عشر دونماً ولكن لا يوجد عليها سوى ثمان غرف اثنان منها ادارة مدرسية للبنات والذكور ، حيث المدرسة ذات فترتين صباحي ومساءلي وصفوف متممة ، وهذا يؤثر تأثيراً بالغاً على العملية التعليمية حيث ان الدوام الصباحي يبدأ في الساعة السادسة والنصف صباحاً ، وهذا مرهق ومتعب جداً للطلبة الصغار ، خاصة في فصل الشتاء ، فالطلاب يأتي الى الدوام وهو ما زال رغباً في النوم مما يقلل من استيعابه ، وفي الدوام المسائي يبدأ الساعة الثانية عشرة ظهراً حيث يكون الطالب قد استنفذ طاقته وبدأ عنده الملل والتعب وخاصة في فصل الصيف ، هذا بالإضافة الى الصفوف المجهزة لعدم وجود غرف كافية ، والحصص التي مدتها اقل من المدارس ذات الفترة الواحدة ، فيتعلم أبناءنا بنصف طاقة المدارس الأخرى ، وبما أن الانسان كما قال جلالة الملك الحسين المعظم انه اغلى ما نملك .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التربية والتعليم

الرقم : ١٥ / ٢ / ١٦٤٨٨

التاريخ : ٩ / ١١ / ١٤١٤ هـ

الموافق: ٢٠ / ٤ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الابنية المدرسية

اشاره لکتابي دولتکم رقم ۲۲/۱۶/۳

١٣٤٠ تاريخ ١٩٩٤/٤/٩ ، ورقم ١٦/٣

٤١٦/١٩ تاریخ ١٩٩٤/١/٥ ، بخصوص

السؤال رقم (١٠٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/١ ،

والمقدم من سعادة النائب السيد طلال عبيدات

الحج العلم بانه قد ادرج ضمن خطة

ارجو العلم بانه قد ادرج ضمن

الوزارة انشاء مدرسة اساسيه للبنات في عزرب

واضافة ٤ غرف صفية للمبنى الحالي ليصار الى

استعماله كمدرسة للبنين وسيتم التنفيذ على

واقبلوا الاحترام،،

وزير التربية والتعليم بالوكالة

الدكتور منذر واصف المصري

الامين العام للتعليم

معالي رئيس المجلس : الاستاذ طلال

عیدات .

لذا نطالب ونناشد معاليكم الاسراع
 ببناء مدرسة للاناث كاملة وازايفه جناح
 للمدرسه الذكور من اجل أن ننال حقنا كغيرنا
 ويكفيننا تضحيه وتحملاً خلال السنوات
 الماضيه ، من اجل أن نحقق هدف فلسفه
 التريه والتعليم في وطننا الغالي بأن تكون
 مخرجات التعليم مواطن صالح فقال يساهم
 في بناء وطنه ويساعد في رقيه وتقدمه .
 والله الموفق ،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

نسخة / لعطوفة متصرف لواء بني كنانة ،،

نسخة / لمدير التربية والتعليم لواء بني كنانة
للمتابعة .

نسخة / للسيد رئيس مجلس قروي عزريت .

Handwritten notes in Urdu script are present above and below the stamp.

The stamp itself contains the following text:

الحكومة المركزية الفلسطينية
لواء
مستشفى قرية خروزة
سرايا لواء جنين الشمالية

فاز في الحزب

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس . لقد تقدمت بالسؤال بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٦ بخصوص إنشاء مدرسة أساسية للبنات في قرية عزريت وإضافة ٤ غرف صفية إلى المبنى الحالي ليصار إلى استعماله كمدرسة أساسية للبنين والبنات نظام الفترتين . وقد جاء الرد بتاريخ ٩٤/٤/٢٠ متضمناً إدراج الموضوع ضمن خطة الوزارة لعام ١٩٩٥ إذا توفرت المخصصات .

وصباح هذا اليوم اتصلت بمديرية التربية والتعليم في لواء بني كنانة مستفسراً عن الموضوع ، فكان الرد بأن الوزارة قد قامت برصد المخصصات لعام ١٩٩٥ لتنفيذ المطلوب ، وبهذه المناسبة تمنى على معالي وزير التربية والتعليم أن يعطي هذه المدرسة الأولوية في طرح العطاءات ، شاكراً لمعاليه الاستجابة لمطالب المواطنين في قرية عزريت . والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام
معالي وزير التربية والتعليم .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة
لشؤون رئاسة الوزراء :

شكراً لسماعة الزميل وأرجو أن يبلغه أن عطاء بناء المدرسة سيظهر في الجرائد خلال الأسبوع الحالي .. وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
السؤال الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٣ - كتاب معالي وزير الشباب رقم (٢٣١٩) تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٨ ، جواباً على السؤال رقم (٢٥٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٠٧٥ / ٢٠ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٤١٤ / ١٠ / ٩ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ٣ / ٢١ م

معالي وزير الشباب

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٥٤) تاريخ ١٩٩٤/٣/٩ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

واقبلوا الاحترام ،،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

التاريخ : ١٩٩٤ / ٣ / ٩ م

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير الشباب للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

تقدم عدد من الأبناء الخبيرين في هذا البلد لترخيص ناد رياضي باسم نادي الفاروق وقد مضى على تقديم الطلب أكثر من سنة . أرجو التكرم ببيان الأسباب التي تحول دون إصدار الموافقة على ترخيص هذا النادي رغم أن هذا الطلب ينسجم مع التوجيه السامي الوارد في خطاب العرش بالتوسع في دعم الحركة الشبابية وإنشاء المزيد من النوادي الرياضية وكذلك البيان الوزاري لحكومة الدكتور عبد السلام المجالي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الشباب

عمان

الرقم : ١٠٧٥ / ٢٠ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٤١٤ / ١٠ / ٩ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ٣ / ٢١ م

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

إشارة لكتابكم رقم ٢٠/١٦/٣ / ١٠٧٥ ، تاريخ ١٩٩٤/٣/٢١ ، بخصوص السؤال رقم (٢٥٤) تاريخ ١٩٩٤ / ٣ / ٩ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور

بسام العموش حول ترخيص نادي الفاروق الرياضي / الزرقاء .

أرجو اعلام دولتكم بأنه قد تقدم مؤسسو النادي المذكور بطلب التأسيس بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١ ، واستناداً إلى نص المادة (١/٥) من نظام ترخيص وتسجيل الاندية رقم (١٩) لسنة ١٩٨٧ ، فقد قامت الوزارة بمخاطبة محافظ الزرقاء بموجب الكتاب رقم ٧/٥/٢٠٧/٨٨٧٢ ، تاريخ ١٩٩٢/١٢/١ ، وكتابنا رقم ٧/٥/٢٠٧/٨٢٩٨ ، تاريخ ١٩٩٣/١٠ .

راجياً اعلام دولتكم باننا ما زلنا بانتظار رد وزارة الداخلية بهذا الخصوص .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير الشباب

الدكتور عبدالله عويدات

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

لقد وعدني معالي وزير الشباب الدكتور فوز ابو الغنم ومعالي الدكتور عبدالله الجازي وزير الشباب بالوكالة ، وأنا اثق أنهما صاحباً وعد ووفاء ، وأرجو ان يتم ذلك بأقصى سرعة على اعتبار أن الطلب كما ذكر في جواب معالي الوزير أن الطلب قد قدم في عام ١٩٩٢ ، وأكفي بهذا .. وشكراً

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤- كتاب معالي وزير المالية رقم (٩٦٧٤١)
تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٠ ، جواباً على
السؤال رقم (١١) المقدم من سعادة
النائب السيد فواز الزعبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٣ / ٣١١٢

التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٤ م

معالي وزير المالية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم
(١١) تاريخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٤ والمقدم من
سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

ارجوا الاطلاع والاجابة عليه ضمن
المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى
معالي وزير المالية الاكرم . للاجابة عليه

خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ارجو تزويدي بتقرير مفصل عن
حقيقة الحادث الذي وقع للمواطن عبد الرحمن
موسى ابو عاقولة ، وأدى الى وفاته
بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٤ ، على طريق المفرق
الصفراوي ، اثر مطارده من احدى دوريات
الجمارك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم : ٧ / ١١ / ٩٦٧٤١

التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢٠ / ١١ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٢٣/١٦/٣
٣١١٢ تاريخ ١٩٩٤/١١/٧ والمتعلق بالسؤال
رقم (١١) تاريخ ٢٩/١٠/١٩٩٤ والمقدم من
سعادة النائب السيد فواز الزعبي والمتعلق
بالمواطن عبد الرحمن موسى ابو عاقولة الذي
وقع معه الحادث بتاريخ ٢٤/٥/١٩٩٤
على طريق المفرق الصفراوي .

ارجو أن أبلغ لمعاليكم ما يلي :-

- في منتصف ليلة ٢٤ - ١٩٩٤/٥/٢٥
وثناء قيام احدى دوريات الجمارك
بالواجب الرسمي في منطقة
الصفراوي وتحديدأ على مثلث
الصفراوي الأزرق المفرق ، شاهدت
الدورية بكب لون ابيض يحمل لوحة
سعودية يسير بسرعة عالية متجهاً من
الصفراوي الى المفرق .

وللاشتباه بالكب ، قامت الدورية
بتابعته ، الا أنه زاد من سرعته وكانت
الطريق تحت التصليح وغير صالحة للسير
بدرجة عالية من السرعة ، كما أنها لا
تسمح لآكثر من سيارة ، ولم تستطع
الدورية المسير خلفه بالسرعة التي تعادل
سرعته .

- بعد مسير الكب باتجاه المفرق بحدود
خمسة كيلوا مترات تقريباً ، وجدت
الدورية الكب متدهور على جانب
الطريق وعلى منعطف حاد ، وعلى أثر
ذلك توقفت الدورية وتم الكشف على
الحادث فوجدت كميات من السجائر
مبعثرة على الأرض ولدى استخدام
الكشاف للبحث عن الأشخاص شاهد
أعضاء الدورية شخصين على مسافة
مائة متر تقريباً من مكان الحادث ، وعند
توجه أعضاء الدورية اليهم لاذ احدثهم
بالفرار وعثر على الشخص الآخر
مصاب تم الاتصال وعلى الفور بمدير
مكافحة التهريب من قبل اعضاء الدورية

وبواسطة اجهزة الاتصال اللاسلكي
والذي قام بدوره بالاتصال فوراً مع
الدفاع المدني المتواجد في المنطقة لتقديم
الاسعاف السريع للمصاب ، وزيادة في
الحرص على حياة المصاب وخوفاً من
تأخر وصول الاسعاف قام افراد الدورية
بنقل المصاب الى مركز اسعاف
الصفراوي بسيارتهم الحكومية وبقي
رئيس الدورية في الموقع الى حين
عودة زملائه للبحث عن الشخص الذي
لاذ بالفرار ومن ثم نقل المصاب الى
مستشفى المفرق الحكومي بواسطة
اسعاف الدفاع المدني وتولى الطبيب
الشرعي الكشف على المصاب والذي
تبين أنه متوفي .

- تم استخدام الكشافات وبالتعاون مع
قوات البادية بالبحث عن الشخص
الآخر الذي لاذ بالفرار ولم يتم العثور
عليه ، وبعد ذلك تم جمع كميات
السجائر المبعثرة على الأرض وبداخل
الكب فوجدت (٢٤٤) كروز سجائر
اجنبية مهربة نوع جولد كوست .

- ارفق بطيه صورة عن تقرير مخطط
حادث السير الصادر عن مديرية شرطة
البادية / مركز أمن الصفراوي ، والذي
يشير الى أن أسباب الحادث كانت
تجاوز السرعة المقررة ، ونتيجة للسرعة
الرائدة للمركبة أدى ذلك الى خروج
المركبة عن الطريق العام وتدهورها

هكذا من الأصل

ما تقدم يتضح لمعالكم ما يلي :-

أرجو معاليكم التكرم بالاطلاع والعلم .

وزير المالية / الجمارك

[illegible]

تاریخ حیات

٢٥ محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٨/١٢/١٩٩٤ م

فَكَرِهْنَا مِنَ الْمَرْءِ أَنْ يُقَالُوا لَكَ كُنْزٌ مِمَّا كَتَبْنَا بِالْأَوَّلِ عَلَيْهِ مِنْ أَنْبَاءِ الْبُحْرَانِ

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

معالي السيد الرئيس ...

السادة النواب الافاضل ...

... إن القضية التي نحن بصددتها تلخص في شاب أدخل عدداً محدوداً من كروزات الدخان المهربة عن طريق الرويشد ، وتم ملاحقته عن طريق دورية جمارك ، مما أدى الى تدهور السيارة التي يملكها هذا الشاب وإصابته ووفاته فيما بعد بالصدمة العصبية كما افاد تقرير الطبيب بعد الحادث .

... ولا تنأى لسماع أهل المتوفي المدعو / عبد الرحمن خلف ابو عاقولة وبعد حادث المطاردة من دورية الجمارك في محافظة المفرق وسوء تصرفهم مع المصاب ، حتى توفي فيما بعد ، ثار أهله ثورة الغاضبين على وفاة ابنهم وحاولوا القصاص حسب هيجانهم وثورة دمنهم من دورية الجمارك أو أي دورية في منطقة الحادث ، الأمر الذي يقتضي مسؤوليتي تهدئة الامور وقمت شخصياً بالاتصال مع مدير عام الجمارك ، وبعد منتصف الليل منبهاً إياه بضرورة كف الدوريات المتواجدة في منطقة الحادث ، منعاً لأرتكاب أي أخطاء والذي أستجاب مشكوراً . وحرصاً منه على

تهدة الموضوع طلب مني أن أتدخل شخصياً واهدي أهل المتوفي وإنه سوف يتخذ الإجراءات المتعلقة بالمادات العشائرية المثبتة ووعدت أهل المرحوم وهو شاب في ريعان الشباب أن نحقق بالموضوع وأن يأخذ العدل مجراه لأن بلد الحسين بلد العدل والحق لا يمكن أن يظلم أحداً أو أن يتجاوز بها أحد على أحد .

سيدي الرئيس - الزملاء النواب -

... إنني لسْتُ مع أي مُخالف للقوانين والانظمة ، وإنني ضد أي شخص يحاول حتى التماهى على حُرمة أنظمتنا ، ولا بد من الضرب بيد من حديد وبالقانون كل من تساور له نفسه الخروج عليها ، مهما كان موقعه أو صفته (مواطن كان أو موظف) إلا أن الحالة التي نحن بصددتها حالة إنسانية حصلت ... لمواطن ... نُقِرُّ أنه مخالف ، إلا أن التعامل معه وخاصة بعد أن أصيب بحادث وأصبح الأكم والنزف في كل مكان من جسده ... وكان يجب أن ينطلق من خلال الوضع الانساني العام والاهتمام بكرامة الانسان ، والتي لم يحسن افراد الدورية الثلاث التصرف معها وبعد وقوع الحادث ومع جريح يسترحم المساعدة ويطلب الشفقة وهو بأن لنا ودماؤه تنزف من جسده ليسحب ويجر كأي قطعة أثاث بالية ويقذف في صندوق السيارة مع الكرتين وأدوات السيارة ثم يقذف به على درج قسم الطوارئ دون رحمة أو رأفة ، ولم يكن هم الدورية إلا

أم لا ، أرجو أن تستلح للمادة ثم تقرر إن كنت راغب في الاستمرار أم لا .

المادة "٨٢" من النظام الداخلي تقول وأرجو أن تنتبه لما تقوله المادة « يجب أن يكون السؤال موجزاً منصّباً على الوقائع المطلوب استيضاحها خالياً من التعليق والجدل والآراء الخاصة . كما يجب أن لا يكون توجيه السؤال ضاراً بالمصلحة العامة أو مخالفاً لأحكام البستور وأن لا يشتمل على عبارات نابية أو ذكر أسماء اشخاص أو المساس بهم فيما يتعلق بشؤونهم الخاصة وأن لا يكون موضوع السؤال متعلقاً بشخص النائب أو مصلحة خاصة موكل أمرها اليه ، كما يجب أن لا يشير الى ما ينشر في الصحف وأن لا يكون فيه مساس بأمر معلق أمام القضاء » . فقط وددت أن أذكرك بالمادة وعليك أن تستمر أو تقبل الاكتفاء بما قلت .

السيد فواز الزعبي : سوف اودع أقوال الشهود لدى الامانة وأستمر .

سيدي الرئيس - الزملاء النواب -

... كان معالي وزير المالية / الجمارك ، قد وجه الكتاب رقم ج م / ٣٤٠١ تاريخ ٨/٨/١٩٩٤ الى السيد معالي وزير العدل مجيباً على كتاب معالي وزير العدل رقم ٦/١٠/٢٠٧٠٤٢ تاريخ ٧/٤/١٩٩٤ وكتاب سعادة مدعي عام المفرق رقم : ٦١٦ / ١٩٩٤ تاريخ ١٩٩٤/٦/٢٩ للتضمنان طلب حضور موظفي الجمارك لسماع إفاداتهم أمام المدعي العام بالمفرق والتحقيق معهم بخصوص الحادث

المكافأة التي سيحصلون عليها من هذه الغنيمة والأصدقاء والزملاء الذين سيضافون الى قائمة المكرمين والذين أصبحوا بقلدة قادر بعد كشف الضبط ، جيشاً عارماً ، ولم يذكروا أن هناك مصاباً يجب إسعافه ، إلا بعد أن جمعوا الكروزات المتفرقة هنا وهناك وهي شواهد المكافأة وأسبابها وهي بالفعل ليست بالمطمع الذي يستحق أن يترك مواطن أردني نعرف بأنه أخطأ لكنه لا يستحق الاستهتار وهذا النوع من التعامل من موظفي الجمارك الذي كان الأجدر بهم أن يسعفوه أولاً ومن ثم إجراء المقتضى ومن هنا ... فأنتي سوف أُنقل لسماعكم مقتطفاً صغير من قول أحد الشهود ، علماً بأنني سوف اودع الأمانة شهادة الشهود وعددهم كما وردت أمام مدعي عام المفرق موجهاً ومن مجلسكم الموقر نداءاً الى معالي وزير العدل الأكرم وعطوفة النائب العام وسعادة مدعي عام المفرق بإعادة فتح ملف القضية التحقيقية لتأخذ مجراها .

... الشاهد الاول - قاسم شاويش

... لقد منعنا دورية الجمارك من التقرب من الشخص وكنت على بعد أربعة الى خمسة امتار من الشخص المصاب وبعد أن أنهى أفراد الدورية لم الدخان وضعوا المصاب في صندوق السيارة من الخلف بطريقة غير طبيعية

معالي رئيس المجلس : استاذ فواز ، هذه الشهادات أمام محكمة ، اسمح لي أريد أن اذكرك بالمادة "٨٢" من النظام الداخلي . تستمع للمادة أولاً ثم تقرر الاستمرار بحديثك

هكذا من الأشهر

التحقيق ، فكيف لنا والامر كذلك ان نحقق العدالة في هذا البلد تنفيذاً لرغبة الملك المعظم وولي عهده الامين .

• وإذا كان كل شخص يطلب للتحقيق في هذا البلد ، ويصدر توجيهاته الى هيئات التحقيق لأغلاق الملفات كما فعل معالي وزير المالية سناً للمادة / ١٩٠ د من قانون الجمارك لسنة / ١٩٨٣ / نجد أنفسنا أمام سؤال كبير :

كيف يحصل مواطن هذا البلد على حقه امام تقصير الموظف في مسؤوليته أو سوء إستعمالها في عدم العناية بالمصاب حتى ولو كان مذنباً من مطلق الحرص على ارواح المواطنين ، وتحقيقاً لمبدأ أن تأخذ العدالة مجراها .

• وحيث أن قانون أصول المحاكمات الجزائية قد اعطى كل ذي حق حقه ، وحفظ سلامة الاجراءات التحقيقية منذ بدايتها وحتى تحويلها الى القضاء الذي يمارس العدالة ضمن إجراءات مصونة من التناول عليها ، نجد ان معالي وزير المالية لا يثق بهذه الاجراءات واكتفى باتخاذ الاجراءات بنفسه منصباً نفسه حكماً وخصماً سناً للمادة المشار اليها من قانون الجمارك ، وبالتالي فهو المسؤول الاول عن اعمال وتصرفات موظفيه سناً لمسؤولية (المتبوع عن التابع) .

سيدي الرئيس - زملاء النواب الأكارم -
... لا بد من تحقيق مبدأ الأنسان أغلى ما نملك ولا بد من إعطاء الأنظمة والقوانين دوراً

الذي ادى الى وفاة المواطن المرحوم / عبد الرحمن موسى خلف ابو عاقولة في محافظة المفرق .

• والأمر متروك للقضاء الاردني العادل أعتبار هذه القضية ذات مسؤولية جزائية أم لا .

• وأستبق معالي وزير المالية الأمر بكتابه الى معالي وزير العدل بعدم موافقة معالي وزير المالية على ملاحقة موظفي الجمارك المطلوبين للمدعي العام بالمفرق مستنداً لنص المادة (١٩٠ د من قانون الجمارك رقم ١٩٨٣/١٦ والتي تنص على أن لا تجري ملاحقة رجال الجمارك جزائياً أمام القضاء عن الجرائم الناشئة عن الوظيفة الا بعد موافقة الوزير) .

• والحالة التي امامنا كان من الأفضل تركها للقضاء العادل النزيه الذي هو محط ثقة الحسين ، وولي عهده الامين اطال الله في عمرهما ، وليس هنا من شخص محصن من المثول أمام القضاء تحقيقاً للعدالة .

• فهل من حق معالي وزير المالية / الجمارك ، تحصيل موظفيه المحترمين ، حتى من المثول امام المدعي العام للتحقيق . وقبل المثول امام القضاء ، لأن من صلاحية المدعي العام إنهاء التحقيق في أي قضية مهما كان الظن بها وحفظ ملفها ورفع هذا القرار للنائب العام إما للمصادقة على الظن أو حفظ القضية ، وهذا ما لم يكن في هذه القضية ، إذ تم إلزام مدعي عام المفرق بحفظ ملف القضية ومصادقة النائب العام على ذلك دون اكمال

يأتي زميلنا اليوم ويقول لماذا لم يتابع المدعي العام تحقيقه والنائب العام ؟ . جوابنا أن الحقيقة القضائية حسمت بهذه المسألة ، لا مسؤولية جزائية أو مدنية على أي شخص آخر وان الشخص نفسه هو المتسبب في الحادث .

نرجو أن نضع حداً لهذه القضية لأن القضاء قال كلمته ... شكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥- كتاب معالي وزير السياحة والآثار رقم (٩٨٦٨) تاريخ ١٢/٨/١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (٣٠) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٣ / ٣٣٣٦

التاريخ : ١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير السياحة والآثار

أهت لمالككم صورة عن السؤال رقم (٣٠) تاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩٩٤ ، المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية . واقبلوا الاحترام ،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

أكثر فعالية وأكثر مرونة تمهيداً لتحقيق العدل الذي ننشده ... في أردن الحسين .

وعلى ضوء إجابة معالي وزير المالية فإني سأقدم باستجواب لمعاليه حول المسؤولية التقصيرية لموظفيه عملاً بأحكام المادة "٩٤" من النظام الداخلي ... وشكراً .

- هذا وقد اودعت الشهادات لدى الامانة العامة -

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي ، في جلسة سابقة أمام المجلس الكريم وجه هذا السؤال لي واعتقدت ان ما قدمته من ايضاحات للأخ النائب كافية . إن الامر عرض على القضاء والمدعي العام المختص قد أصدر قراره بأن المسؤول عن الحادث هو المتضرر المتوفى وأن لا مسؤولية على غيره ، وأن الحادث قد وقع نتيجة تهوره وسرعته الزائدة . وعندما أصدر المدعي العام هذا القرار رفع الى النائب العام وصادق النائب العام على ذلك ، وذكرنا أمام المجلس الكريم أن هذه الحقيقة هي حقيقة قضائية وان أي اجراءات أخرى لم يلتفت لها المدعي العام ، واعتقدت أن الموضوع قد انتهى .

ذكر الاخ النائب انه يتمنى لو بقيت القضية أمام القضاء ، حقيقة بقيت القضية أمام القضاء وزودته بذلك . وفي سؤاله السابق ذكر لماذا حفظ المدعي العام القضية وصادق عليها النائب العام ؟ .

هكذا من الأسهل

معالي المهندس سعد هایل السرور

رئيس مجلس النواب

لکتابکم رقم ۳/۱۶/۳

اشاره لکتابکم رقم ۳۳۳۶/۲۳/۱۶/۳

تاريخ ١٩٩٤/١٢/١ والمرفق به صورة عن

والمستقيم من سعادة الطالب بدر الرياضي .

يرجى العلم بأن الإحصاءات تشير الى

ان نسة العمالة الأحنسة ف فنادق العقبة

المصنفة هي ٣٢ ٪ من مجموع العمالة الأجنبية

في جميع فنادق العقبة لغاية ١٢/٣١

١٩٩٤ ، ونسبة العمالة الأجنبية

الاجمالية في كافة فنادق المملكة المصنفة

هي ١٣٪ .

اما بخصوص البند الثاني من السؤال

افتقدوا اعلامكم بان المؤسسات الفندقية تعطي

الأولوية والافضلية عادة للأردنيين في عملية

لاستخدام والتعيين واحواض وبالتسيف مع

1. *Stellaria media* (L.) Rostk Schmidt

عدد كاف من القوى العاملة الاردنية المدربة

في مجال الفنادق والمطاعم السياحية وعزوف

الخدمية يضطر أصحاب الفنادق والمطاعم

سياحية الاستعانة بالعمالة الاجنبية لتغطية

سے جس طرح کی باتیں ہوتی ہیں۔

وَسَيُجَنَّبُ عَنْهُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ

... ..

11. $\frac{1}{2} \log 2$

المملكة المصنفة لنهاية عام ١٩٩٣

نوعية الخدمة	الخدمة			عدد	نوع	عدد	نوع	عدد	نوع
	غير لائقي	لائقي	المجموع						
غير الأثرية									
٠٠١١	٤٠٧	٣٢٢٣	٣٦٣٠	٩٢٥٢	٥٠٥٤	٨٣			صالح
٠٠٣٢	٧١٥	٥٨	١٧٢	٧٧٣					
٠٠٠٧	٤	١٦٨	١٧٢	٣٥١	١٦٣	٤			البترام
٠٠٠٦	٧	١١٠	١١٧	٤٨٦	٢١٩	٨			لايد
٠٠٠٦	٢١	٣٢٣	٣٤٤	٧٩٤	٣٩٣	٩			المنطق الأخرى
٠٠١٣	٦٥٤	٤٧٨٧	٤٤٩٦	١٣٥٨٦	٧١٨٥	١٧٨			المجموع

وزارة السياحة والآثار / قسم الإحصاء السياحي

فَاِذَا مَنَّ اللّٰهُ عَلَى الْغُلَامِ

فنادق المملكة غير المصنفة لنهاية عام ١٩٩٣

نسبة تصنيف غير الأردنية	العملة			عدد الغرف	عدد الغرف	عدد الغرف	المنطقة
	غير ليرة	ليرة	مجموع	الغرف	الغرف	الغرف	
٠,٣٣	١٠٣	٢٠٦	٣٠٩	٢٦٥٣	١٠,٨٣	٩٠	صن
٠,٣٤	١٤٠	٢٧	١٦٧	١٤٠	١٠	١٠	ليرة
٠,١١	٢	١٦	١٨	١٥٦	٦٧	٥	والدي موسى
٠,٤٤	٧	٩	١٦	٢١٨	٩٠	٤	ماجين
٠,١٧	١	٥	٦	٥٥	٢٤	٣	الزرقاء
٠,٣١	٧	١٤	٢١	١٦٤	٦٨	٧	الكرك
٠,٣٥	١	٣	٤	٢٢	١١	٢	الدويش
٠,٠٠	٠	٧	٧	٦٦	٣١	٤	المنطق الأخرى
٠,٢٠	١	٤	٥	٥٥	١٨	٣	المجموع
٠,٣٢	١٣٦	٢٩١	٤٢٧	٣٨٧٧	١٦,٠٥	١٢٧	

وزارة السياحة والآثار / قسم الإحصاء السياحي

معالي رئيس المجلس :

السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٦- كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم (٤٩٩٤) تاريخ ١٠/١٢/١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (٢٥٣) المقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم سمارة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مكتب

رئيس مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٠ / ١٠٧٤

التاريخ : ٩ / ١٠ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢١ / ٣ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٢٥٣) تاريخ ٩ / ٣ / ١٩٩٤ ، والمقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم سمارة الزعبي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٩ / ٣ / ١٩٩٤ م

الموافق : ٢٧ / رمضان ١٤١٤ هـ

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية الاكرم . للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ارجو اعلامنا عن الكيفية التي تم بها إحالة العطاء الذي بموجبه يتم نقل النفط الخام من العراق الشقيق الى الاردن متضمناً اوراق الإحالة ونص الاتفاقية السابقة لعام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

ابراهيم سمارة الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

الرقم ٦ / ٣ / ١٦ / ٤٩٩٤

التاريخ : ١١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : السؤال رقم (٢٥٣) والمذكرة رقم (٣١) للنائب ابراهيم سمارة الزعبي .

هكذا من الأهل

بالإشارة الى كتابكم ارقام ٢٦/١٧/٣
٣٢٦٨ تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٤ ، ٢٣/١٦/٣
٣٢٦٩ تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٤ ، والمطوفه
على كتابكم السابقة ارقام ١٠٩٩/٢٤/١٧/٣
تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٤ ، ١٠٧٤/٢٠/١٦/٣ ،
تاريخ ١٩٩٤/٣/٢١ بخصوص الموضوع
اعلاه .

ارجو إعلامكم بانه قد تزامن مع كتابكم
موضوع البحث كتاب اخر من دولة رئيس
الوزراء الانخم مرفق به نسخة عن الكتاب
المشار اليه والمرسل من دولة رئيس مجلس
النواب يتعلق بنفس الموضوع . لذلك ارتأت
الوزارة في حينه أن يتم الاجابة على اسئلة
سعادة النائب ابراهيم سمارة من خلال كتاب
واحد رقم ١٧٠٤/٥/٣/٦ تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٤
١٩٩٤ تم توجيهه الى دولة رئيس مجلس
الوزراء الانخم ونسخه منه الى معالي وزير
الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية ، حيث كان
مفهوماً في حينه أن معالي وزير الدولة للشؤون
القانونية والبرلمانية يقوم بتحويل مثل هذه الردود
الى مجلس النواب . أرفق لكم نسخة من
الكتاب الذي تم إرساله في ذلك الوقت والذي
جاء فيه ما يلي :-

(إن إحالة عطاء نقل النفط الخام من
العراق الى الاردن بالصهاريج تتولاها
لجنة عطاءات خاصة مشكلة لهذه
الغاية ، حيث تتولى هذه اللجنة
مسؤولية وضع المواصفات وطرح
العطاءات ودراسة العروض وإبرام

المقود مع الناقلين حسب الاصول .

ولقد قامت اللجنة المذكورة بطرح
العطاء رقم ٩٣/١ المتعلق بنقل النفط
الخام من العراق الى الاردن خلال عام
١٩٩٤ . وتم تجزئة العطاء المذكور على
كافة الشركات التي تم تأهيلها وهي
(١٢) شركة محلية ، بأجرة مقدارها
(٧٢٥٠) دينار / طن وهي الاجرة
التي تقرر الاحالة بها في ضوء اقل
الاسعار التي وردت على هذا العطاء

أما بخصوص شكوى بعض اصحاب
الصهاريج حول انخفاض الاجور التي
تدفع لهم من قبل بعض المتعهدين فأرجو
ان اعلم دولتكم بان الوزارة قد لاحظت
ومن خلال متابعة النقل عام ١٩٩٣
ومن خلال الشكاوى التي تلقتها من
بعض اصحاب الصهاريج ان هنالك
بعض المشاكل التي يعاني منها اصحاب
الصهاريج ومنها انخفاض الاجور التي
تدفع لهم من قبل بعض الناقلين
ومشاكل اخرى في تنظيم عمليات
تحميل وتفريغ الصهاريج ، فأولتها
عنايتها وتم تعديل الاتفاقيات التي
أبرمت مع الشركات التي تقرر احالة
جزء من هذا العطاء على كل منها لهذا
العام ، بأن تم تضمينها بندين جديدين
الاول يلزم الشركة الناقلة بدفع اجرة لا
تقل عن (٦٧٥٠) ستة دنانير وسبعمئة
وخمسين فلس لكل طن (وهي اقل
بـ ٥٠٠ فلس / طن من الاجرة المتعاقد

مع الشركة الناقلة) لاصحاب
الصهاريج الذين يلتزمون بالعمل مع
الشركة الناقلة طيلة فترة تعاقدتها مع
وزارة الطاقة ، والبند الآخر يلزم
الشركات الناقلة بالتقيد بالآلية التي تم
وضعها من قبل وزارة الطاقة لتنظيم
عمليات تحميل وتفريغ الصهاريج والتي
ستكون مستندة على اساس تحميل
الصهاريج وتفريغها حسب مواعيد
وتواريخ وصولها الى ساحات انتظار
الصهاريج .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

وزير الطاقة والثروة المعدنية

طلال عريقات

مرفق : صورة عن كتابي رقم ١٧٠٤/٥/٣/٦
تاريخ ١٩٩٤ / ٤ / ٢٤ م .

دولة رئيس الوزراء الانخم

الموضوع : السؤال رقم (٢٥٣) والمذكرة رقم
(٣١) للنائب ابراهيم سمارة
الزعمي .

بعد التحية ،،،،،

اشير الى كتاب دولتكم رقم ١/١/٥٨
٣٧٢٧ تاريخ ١٩٩٤/٤/١٢ ومرفقه كتاب
دولة رئيس مجلس النواب رقم ١٦٩/٢٠/٣
تاريخ ١٩٩٤/٤/٣ وكتابي دولتكم رقم ٣/
١٠٧٤/١٦ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢١ ورقم ٣/
١٠٩٩/٢٤/١٧ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٤

ومرفقاتهما السؤال رقم (٢٥٣) تاريخ ٣/٩
١٩٩٤ والمذكرة رقم (٣١) تاريخ ٣/٢١
١٩٩٤ للنائب المحترم ابراهيم سمارة الزعمي
بخصوص الكيفية التي تم بها احالة عطاء نقل
النفط الخام من العراق الشقيق الى الاردن
والشكوى المقدمة من بعض اصحاب
الصهاريج في لواء الرمثا حول انخفاض
الاجور التي تدفع لهم من قبل بعض
المتعهدين .

ارجو ان اعلم دولتكم بان احالة عطاء
نقل النفط الخام من العراق الى الاردن
بالصهاريج تتولاها لجنة عطاءات خاصة مشكلة
لهذه الغاية ، حيث تتولى هذه اللجنة مسؤولية
وضع المواصفات وطرح العطاءات ودراسة
العروض وإبرام المقود مع الناقلين حسب
الاصول .

ولقد قامت اللجنة المذكورة بطرح
العطاء رقم ٩٣/١ المتعلق بنقل النفط الخام
من العراق الى الاردن خلال ١٩٩٤ .

وتم تجزئة العطاء المذكور على كافة
الشركات التي تم تأهيلها وهي (١٢) شركة
محلية ، بأجرة مقدارها (٧٢٥٠)
دينار / طن وهي الاجرة التي تقرر الاحالة
بها في ضوء اقل الاسعار التي وردت على هذا
العطاء .

اما بخصوص شكوى بعض اصحاب
الصهاريج حول انخفاض الاجور التي تدفع
لهم من قبل بعض المتعهدين فأرجو ان اعلم

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ابراهيم

سمارة .

السيد ابراهيم سمارة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس .

أشكر معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية على إجابته ، وأود أن اضع معالي الوزير والحكومة الرشيدة بصورة الشكوى المقدمة اليها والى الحكومة بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٤ على النحو التالي :-

- قدمت اليها عريضة من ١٠٠ مواطن من أصحاب السيارات الناقلة للنفط من العراق الى الأردن وسائقها وأصحاب الكراجات في الرمثا ، يتظلمون من تدني أجور نقل النفط بسياراتهم ويطالبون برفع أجور نقل الطن من النفط من ٦٥٠٠ لى ٧ دنانير .

موضحاً مضمون الشكوى على الشكل

التالي :-

- سعر الطن المحال على الشركات الناقلة "٧٢٥٠" دينار تحمله على السيارات الناقلة بـ "٦٢٥٠" دينار اي بربح دينار للمتعهد عن كل طن ، بعض الشركات التي يحال عليها العطاء كما هو وارد بكتاب وزارة الطاقة يصل الى "٢٠٠٠" طن يومياً ، حيث يتجاوز ربح المتعهد الشهري "٦٠٠٠٠" دينار . بينما اجمالي دخل السيارات ، سيارات المواطنين ،

دولتكم بان الوزارة قد لاحظت ومن خلال متابعة النقل لعام ١٩٩٣ ومن خلال الشكاوى التي تلقنها من بعض اصحاب الصهاريج ان هنالك بعض المشاكل التي يعاني منها اصحاب الصهاريج ومنها إنخفاض الاجور التي تدفع لهم من قبل بعض الناقلين ومشاكل اخرى في تنظيم عمليات تحميل وتفريغ الصهاريج ، فأولتها عنايتها وتم تعديل الاتفاقيات التي ابرمت مع الشركات التي تقرر احالة جزء من هذا العطاء على كل منها لهذا العام ، بأن تم تضمينها بتدني جديدين الاول يلزم الشركة الناقلة بدفع اجرة لا تقل عن (٦٧٥٠) ستة دنانير وسبعماية وخمسين فلس لكل طن (وهي اقل بـ ٥٠٠ فلس / طن من الاجرة المتعاقد بها مع الشركة الناقلة) لاصحاب الصهاريج الذين يلتزمون بالعمل مع الشركة الناقلة طيلة فترة تعاقدتها مع وزارة الطاقة ، والبند الاخر يلزم الشركات الناقلة بالتقيد بالآلية التي تم وضعها من قبل وزارة الطاقة لتنظيم عمليات تحميل وتفريغ الصهاريج والتي ستكون مستندة على اساس تحميل الصهاريج و تفريغها حسب مواعيد وتواريخ وصولها الى ساحات انتظار الصهاريج .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير الطاقة والثروة المعدنية

وليد عصفور

ثم تجدد عطاء آخر محال على نفس الشركات يصل حصص بعض هذه الشركات الى نقل "٢٠٠٠" طن يومياً ، بينما تبقى حصص الشركات الاخرى "١٥٠" طن . وبذلك تحصل ازدواجية العطاءات عند بعض الشركات ، علماً بأن جميع الشركات التي احيل عليها العطاء تنطبق عليها نفس الشروط .

إضافة الى أن الشركات التي احيل عليها الكميات الكبيرة عاجزة عن تنفيذ العطاء ضمن شروط وزارة الطاقة كما هو موضح بكشوفات مصفاة البترول ، كما هي ايضاً عاجزة عن دفع أحور النقل اليومي للسيارات .

معالي الرئيس ،

اطالب بحماية السيارات الاردنية بالزام المتعهدين حسب وعود الحكومة برفع الاجور تحقيقاً للعدالة . ولحد من جشع الشركات الناقلة وتشجيعاً لأصحاب السيارات الاردنية وإعطائهم اولوية النقل وأولوية التحميل والتفريغ كون هذه السيارات مصدر قوت ومعيشة كثير من المواطنين الاردنيين .

كما أطلب الحكومة بعدالة توزيع حصص نقل النفط الخام على من تحال عليهم العطاءات ، وعدم ازدواجية إحالة العطاءات ومعاملة الجميع على حد سواء فكلهم أبناء الوطن الواحد في خدمة الاردن ملكاً وحكومة وشعباً .. وشكراً معالي الرئيس .

الشهري لا يتجاوز "٧٥٠" دينار يترتب عليه أجور سواقين واستهلاك وتصليح وضرائب للدولة وحوادث طرق وتأمين يصل الى "٦٠٠" دينار ، وبذا يكون صافي الدخل "١٥٠" دينار لصاحب الشاحنة شهرياً . الفارق كبير بين مدخول اصحاب السيارات الناقلة والمتعهدين دفع بأصحاب السيارات للطالبة برفع الاجور .

قامت وزارة الطاقة مشكورة بادخال تعديلات على اتفاقية توريد النفط بالصهاريج برفع الاجور الى "٦٧٥" دينار وذلك بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٩٤ كما ورد في جريدة الرأي لكن الشركات لم تستجيب لذلك ، بل قامت هذه الشركات باستخدام ناقلات أجنبية مما جعل كثير من السيارات الاردنية متوقفة عن العمل . كما قامت بعض الشركات الناقلة التي تملك اسطول نقل كبير بتشغيل سياراتها خارج نطاق عطائها بتدني الاجور وأحلت محلها السيارات الاجنبية .

أما فيما يتعلق بعطاء نقل نفط خام رقم "١" لعام ١٩٩٣ ارجو العلم بأن هناك مطالبات من الشركات المحال عليها العطاء وعددها "١٢" شركة بتحقيق العدالة . وهذا واضح في كتاب وزارة الطاقة رقم ٢/٩/١٠٣١ تاريخ ١٩٩٤/٤/٢ ، الذي تجد فيه ان الشركة تحصل على نقل "١٠٠٠" طن يومياً وشركة اخرة تحصل على نقل "١٥٠" طن يومياً .

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، نقطة نظام معالي الاستاذ
عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

سيدي الرئيس ،

أرجو أن تسترعي الرئاسة انتباه الزملاء
الكرام إلى المادة "٨٦" من النظام الداخلي التي
تنص " للعضو الذي قدم السؤال دون غيره أن
يستوضح الوزير أو يرد عليه بإيجاز
مرة واحدة " .

فالإيجاز مطلوب حتى نكمل جدول
أعمالنا ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، أيضاً
نتمنى على الزملاء أن تكون ردودهم
موجزة ، وهذا ليس تمني إنما مطالبة
بالالتزام بالنظام الداخلي وبالمادة التي ذكرها
الزميل .

السؤال الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٧ - كتاب معالي وزير التموين
رقم (١٦٦٣) تاريخ
١٢/١١ / ١٩٩٤ ، جواباً على
السؤال رقم (٢٥) المقدم من
سعادة النائب الدكتور محمد
عويضة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٣ / ٣٢٢٧

التاريخ : ٢٠ / ١١ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس الوزراء الأفضم

ابعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم
(٢٥) تاريخ ١٢/١١/١٩٩٤ والمقدم من
سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هایل السورور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٢ / جمادى / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٦ / ١١ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى
دولة رئيس الوزراء للاجابة عنه خلال المدة
المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ماذا فعلت الحكومة بقرارات
مجلس النواب وتوصياته بخصوص الغذاء

والدواء وبالذات تحسين أوضاع مستودعات
التموين والمؤسسات الاستهلاكية والالتزام
بمواصفات الغذاء والدواء ، وأين هذا من
صفقة الارز الفيتنامية وما حقيقة ما قيل فيها
وكذلك مصنع السمعة الفاسدة من فضلات
السالخ ؟

وما هي اجراءات الحكومة من ذلك ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د . محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التموين

عمان

الرقم : ٩ / ١٠ / ١٦ / ١٦١٦٣

التاريخ : ١١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

الموافق : / رجب / ١٤١٥ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٢/٥١ /

١٢٢٤٨/٤ تاريخ ١١/١٢/١٩٩٤ والمرفق
طيه السؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور
محمد عويضة .

أرجو التكرم بالعلم بما يلي :-

أولاً :- ان الوزارة عمدت على انشاء
مستودعات حديثة معزولة وانخرى

مبردة وصوامع خاصة لتخزين
الحبوب وفق احدث المواصفات
العالمية وروعى في انشائها سلامة
تخزين المواد الغذائية والاعلاف
موزعة في كل من ارد ، الجويده
والعقبة بالاضافة الى مستودعات
حديثه في الزرقاء ، الكرك ، السلط
والمفرق تم انجاز بعض منها في مطلع
هذا العام ويقوم على ادارتها نخبة
من العاملين المؤهلين والمختصين من
ذوي الكفاءات .

ثانياً :- أما بخصوص الارز الفيتنامي فإن
الوزارة كانت وما تزال تستورد الارز
متوسط الحبة ولكن في بداية العام
الحالي ارتفعت الاسعار العالمية للارز
متوسط الحبة لتصل الى ٦٠٠ دولار
بدلاً من ٣٨٠ دولار بسبب سوء
الحصول في بعض الدول المنتجة ولما
كان الدعم المقرر والمعروف لديكم
لا يغطي الارتفاع الهائل والمفاجيء
في الاسعار في حين كانت اسعار
الاصناف الاخرى من الارز ضمن
المعدلات العالمية للاسعار ، الامر
الذي دعى الوزارة لطرح عطاء للارز
طويل الحبة وضمن المواصفات
العالمية وبعد موافقة رئاسة الوزراء
ولما كانت الوزارة لم تألف شراء
هذه النوعية من الارز فقد تم الطلب
من المتعهد احضار عينات وقد تم
تسليمها لكل من جمعية حماية
المستهلك ونقابة أصحاب الفنادق

هكذا من الله جل

الأردنية ونقابة أصحاب المطاعم
لابدء الرأي في الارز المذكور
حيث اعتذرت جمعية حماية
المستهلك وردت نقابة أصحاب
المطاعم ونقابة أصحاب الفنادق
الأردنية بأن الارز الفيتنامي جيد
وأفضل النوعيات المرسلة مرفق رقم
(١) وعليه تم التعاقد على شراء
كميات من الارز طويل الحبة
وأجريت عليه الفحوصات المخبرية
اللازمة لبيان مدى صلاحيته
للاستهلاك البشري

وبينت التقارير المخبرية الصادرة عن
مختبرات وزارة الصحة صلاحية
الارز للاستهلاك البشري مرفق رقم
(٢) .

وبتاريخ ١٩٩٤/٧/٦ ورد للوزارة
من جمعية حماية المستهلك كتاب
يتضمن فيما اذا تم التأكد من خلو
الارز من مركبات الديوكسين
مرفقين بطيه نشره تفيد بأنه تم
قصف فيتنام اثناء الحرب الفيتنامية
الامريكية بمركبات الديوكسين التي
تعمل على اسقاط اوراق اشجار
الغابات وأنه من المحتمل أن يكون قد
امتصه الارز من التربة ، وعلى الفور
قامت الوزارة بأرسال عينات من
الارز ويكتب رسمية الى كل من
الجامعة الأردنية والجمعية العلمية
الملكية والمختبرات السنية في وزارة
الزراعة ومختبرات امانة عمان ،

حيث اعتذر الجميع بأستثناء
مختبرات امانة عمان التي اجرت
الفحوصات اللازمة وبينت خلو
الارز من الديوكسين المرفق رقم
(٣) .

وزيادة في الحرص من هذه الوزارة
فقد تم اخذ عينات موسعة من قبل
لجنة مشكلة من الصحة ، التموين
وديوان المحاسبة وتم ارسالها الى
مختبرات دولية في سويسرا وإيطاليا
وجاءت النتيجة تؤكد خلو الارز من
الديوكسين المرفق رقم (٤) وعليه
فإنه لا يوجد ما يحول دون
استهلاكه بشرياً . وبعد استقرار
الاسعار العالمية للارز وعودتها الى ما
يقارب المعدلات العالمية للاسعار
قامت الوزارة بشراء شحنة من
الارز متوسط الحبة حيث من
المتوقع ان تصل الكميات في ١٥ /
١٩٩٤/١٢ بالاضافة الى شحنة
أخرى سيتم شحنها في مطلع العام
القادم .

ثالثاً :- اما بخصوص السمعة الفاسدة والتي
لا تقع ضمن مسؤولية هذه الوزارة
الا أن الوزارة وحرصاً منها على
سلامة الغذاء قام جهاز الرقابة في
الوزارة بالتحقيق ومتابعة الموضوع
حيث تبين انه تم اكتشاف غرفتين
مجهزتين في جي الكسارات في
منطقة الأمير هاشم ويتم استعمالها
من قبل اشخاص يقومون بانتاج

الدهون الحيوانية من مخلفات
المسالخ ، وضبط ٢٦ برميل (٣٠)
طن من تلك الدهون من قبل مراقبي
امانة عمان وبعد الفحص المخبري في
مختبرات امانة عمان تبين انها غير
صالحة للاستهلاك البشري من
الناحية الجرثومية والكيمائية وقد تم
تحويل الموضوع من قبل امانة عمان
الى مركز أمن الرشيد لان المصنع
غير مرخص وقامت الجهة المعنية
باتخاذ الاجراءات اللازمة وتبين
بالتحقيق مع أصحاب العلاقة أنه
يتم بيع انتاجهم من الدهون لمصنع
الصابون وقد تم تحويل الموضوع من
قبل الجهات الامنية الى المدعي العام
لاتخاذ الاجراءات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

وزير التموين

عادل القضاة

جمعية الفنادق الأردنية

التاريخ : ٢٩ آذار ١٩٩٤ م

معالي وزير التموين الأكرم

عمان

المملكة الأردنية الهاشمية

تحية طيبة وبعد ،

اشارة لكتاب معاليكم رقم ع / ١٦ /

٣٩٥٤ / ٩٤ تاريخ ٢٧ / ٣ / ١٩٩٤ المتعلق

بالباء الرأي في مدى جودة ونوعية الأرز ذو

النشأ الفيتامي و النشأ التابلندي ، أرجو
اعلامكم بما يلي :-

أولاً : لقد زودتنا وزاراتكم الموقرة بعينتين
من الارز ، الأولى مميزة بالرمز (CI)
والثانية بالرمز (JI) .

ثانياً : العينة رقم (CI).

المظهر العام : الحبة طويلة والكمية
متجانسة .

نسبة الكسر : أعلى بنسبة ضئيلة من
العينة الأخرى .

الطهو بالطريقة التقليدية : لم تعط
العينة نتائج ايجابية بالطريقة المتبعة
في طهي الارز متوسط الحبة .

الطهو بالسلق : أعطت العينة نتائج
جيدة جداً وطعم دون مستوى الأرز
متوسط الحبة .

ثالثاً : العينة رقم (JI) .

المظهر العام : الحبة طويلة والكمية
متجانسة .

نسبة الكسر : اقل من العينة (CI)
الطهو بالطريقة التقليدية : لم تعط
هذه العينة ايضاً نتائج ايجابية .

الطهو بالسلق : أعطت العينة نتائج
أفضل نوعاً ما من العينة (CI)
وطعم أفضل منها لكنها دون
مستوى الأرز متوسط الحبة .

وبناءً على ماسبق نرى أن العينة (JI) أفضل
من العينة (CI) .

هكذا من الأهل

كذلك ننسب أن تقوم وزارة التموين بالأعلان عن أسلوب طهي هذه النوعية من الأرز إذا ما رأت طرحها في الأسواق بدلاً من الأرز متوسط الحبة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

جمعية الفنادق الاردنية

الجمعية الوطنية لحماية المستهلك

اشارتنا : ١٦ / ٣ / ٤

التاريخ : ٢٨ / ٣ / ١٩٩٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير التموين الاكرم

تحية طيبة وبعد .

اشارة لكتابتكم رقم ع/١٦/٩٤/٣٩٥٤

تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٧ حول عينات الارز المرسلة من قبل وزارة التموين للجمعية الوطنية لحماية المستهلك وطلب بيان رأي الجمعية فيها قبل اقرار احالة الارز الذي طرحته مؤخراً .

ارجو اعلامكم اننا في الجمعية الوطنية لحماية المستهلك على ضوء الاهداف والغايات التي حددها لنا النظام الداخلي للجمعية نبي موقفنا من اية سلعة غذائية على ضوء ردود فعل المستهلكين حول اية مادة غذائية تطرح في الاسواق سواء كانت ردود الفعل هذه ايجابية ام سلبية .

وان الوزارة من خلال كوادرها والكوادر الفنية الموجودة لدى المؤسسات الرسمية والعلمية الأخرى تستطيع ضمان جودة اية مادة غذائية ترغب في استيرادها ومن خلال شروط العطاء الذي يتم طرحه لشراء المادة الغذائية والتأكد من تطابق هذه المادة مع شروط العطاء والمواصفات القياسية والصحية الاردنية من خلال الفحوصات التي تتم على البضاعة قبل التخليص عليها .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام والتقدير

رئيس الهيئة الادارية

الدكتور محمد عبيدات



نقابة أصحاب المطاعم والحلويات The Union Of Restaurants & Confectionary Proprietors

الرقم :

التاريخ :

عمان - الاردن
التاريخ : ٩٤/٣/٢٨
الرقم : ٩٤/٣/٧٠

معالي وزير التموين
بعد التعمية والتدقيق
اشاره الى كتابكم رقم ع/١٦/٩٤/٣٩٥٤
حيث ان الوزارة في اية سلعة غذائية تطرح في الاسواق سواء كانت ردود الفعل هذه ايجابية ام سلبية .

- ١ - يمكن طهيها بكمية كبيرة من الماء .
- ٢ - يحتاج الى كمية كبيرة من الماء ولا يحتاج الى قليل من الماء (اي قليل الامتصاص للماء)
- ٣ - يغلي طيب بعد غلي الماء على نار هادئة كي لا يعجن .
- ٤ - طعمه ومذاقه حاد جدا .
- ٥ - يمتص لا غرام طهي .
- ٦ - في عملية طهي الرز المثلل والاورز يحتاج الى دقة وعناية زائدة أثناء الطبخ خاصة التماسك القوي المزاغة .
- ٧ - طعمه جيد ومذاقه مقبول
- ٨ - يتشرب في مواعيد طهي من الرز المموري والاسباني المتداول ، رغم انه اقل جودة ويحتاج الى عناية فائقة أثناء الطهي من حيث عدم تشيله للماء .

٢٨/١٢/٩٤

هكذا من الأصل



نقابة أصحاب المطاعم والحلويات

The Union Of Restaurants & Confectionary Proprietors

لرقم :

لتاريخ :

عمان - الاردن
الشارع : ٩٤/٣/٢٨
الرقم : ٩٤/٣/٧٠

معالي وزير التجارة والصناعة
بعد التسمية والتفصيل
أشاره إلى كتابي رقم ٩٤/٣/٢٧ تاريخ ٩٤/٣/٢٧ بمضمون
بأنه انور انشأ مصنعاً للحلويات في عمان / او فينت في سود
أعدادكم بمطبخ

أ - تم فتح مطبخ عيني (٤.١.١) بعد تفتيش
كل عينة من الحلويات جزء من صنفه ، وبعد تحريه
الطهي اتمتع بكماليته

العينة ١ - يمكن طهيها في الماء ، ولا يحتاج
إلى قطع قبل الطهي (أي قليل إلا متماص للماء)

٢ - يملأ طهيها بعد غلي الماء على نار هادئة حتى لا يعلج .
٣ - طعمه ومذاقه سادس جيد .

٤ - يملأ لا غرض طهي
٥ - في عملية طهي الرز المفلقل والاورى يحتاج الى دقة
وعناية فاعده انشاء الطبق بخاصية التماسك المتقوية الرابطة .

٦ - طعمه جيد ومذاقه مقبول
٧ - يتحسب في مواصفات طهيها من الرز المموى والاسباب
المتداول ، رقم انه اقل جودة ويحتاج الى عناية فاعده انشاء
الطهي من حيث عدم تحليه للماء .

٩٤/٣/٢٩

هاتف ٩٤٢١١٨ ص ب ١٢٦١ عمان - الاردن ، Jordan 1274 P O Box 652448 Tel

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الصحة

المخابر
نتيجة التحس (لسوء الطهريات) (الانفلونزا) (الغلبة)

الرقم ٩٤/٣/٢٨

العينة - أوز - منشأ العينة - لا

اسم المورسل - معمر جبريل العنينة - تاريخ الاستلام ٩٤/٣/٢٩

تاريخ انتاج وانتهاء - لا

اشاره لكتابكم رقم ٩٤/٣/٢٧ تاريخ ٩٤/٣/٢٧

المعامله الجبركية رقم ٩٤/٣/٢٨ تاريخ ٩٤/٣/٢٩

أرز ضمن كيس نايلون عدد ٢ ولا يحمل أية معلومات تخص المعينة

مأخوذة من الباخرة KONGO MARU

كانت نتائج تحليل العينة / للمعدات كالتالي :-

الرقم	اسم العينة	B1	B2	G1	G2
١	أرز	NEGATIVE	NEGATIVE	NEGATIVE	NEGATIVE

العينة خالية من سموم الطهريات المذكورة اعلاه

النتيجة تم في المختبرات التي تحمت



التاريخ

هكذا من الأصيل

الهيئة الأردنية الهاشمية
وزارة الصحة
بسم الله الرحمن الرحيم
المختبر
الكيمياء التحليلية / الأغذية

اسم البنية	أول
المرسل وعنوانه	مدير مركز الملقح / مركز جبرك الملقح
الفحص المطلوب	معي الملاحية
تاريخ الاستلام	١٩٩٤/٦/٥ م
رقم سجل القيد م ت /	الملقح ٩٤/٩٩٧/٦٣

النتيجة

تمت نتيجة الفحص المطلوب للمنتجات المرسله من طرفكم بكتابكم رقم ١٠٣٣٨/٢/٩ تاريخ ١٩٩٤/٦/٥ م، والمتضمن المعاملة الجمركية رقم ٩٤/١/١٤٨٨ تاريخ ٩٤/٦/٤ م والمنتجات هي -

أ - أرز ثمن مئلف خايلون معده ١٠٠ كغم تقريباً / مئلف محصول ١٩٩٣ م كما ورد في كتاب لجنة الحد المينيات، علما بان مئلف المينيات ليقتام من ارساليه حجم ١٣٦٥ طن ومستورده لحساب وزارة التميمين بواسطة مئلفها.

ب - الهيدره بحاله جوده طريمية الطعم واللون والرائحه وطالجه من المعفرات والقوارض والاراذلها .

ج - لقا وضمن المعفرات التي اجريت لا يوجد مئلف من استهلاكها بغيرها من ناحيه كميائيه.

د - النتيجة تمثل المينيه التي لمحت.

هـ - مرفق تقرير جراثيمي.

المختبر / مده الرميون الملقح

التوقيع / التاريخ ١٩٩٤/٦/٦ م

الهيئة الأردنية الهاشمية
وزارة الصحة
بسم الله الرحمن الرحيم
المختبر
نتيجة فحص الجراثيم / اغذية
الرقم - م ت الملقح ٩٤/٩٩٧/٦٣

البنية	أول
المرسل	مدير مركز الملقح
عنوان المرسل	مدير مركز الملقح
الشاره لكتابكم رقم	١٠٣٣٨/٢/٩
المادة الجمركية رقم	٩٤/١/١٤٨٨

المنتجات هي -

أ - أرز ثمن مئلف خايلون معده (١٠٠) كغم تقريباً / مئلف محصول ١٩٩٣ م كما ورد في كتاب لجنة الحد المينيات .

ب - علما بان المينيات مئلفا ليقتام من ارساليه حجم ١٣٦٥ طن ومستورده لحساب وزارة التميمين بواسطة مئلفها.

الفحص الجراثيمي

أ - الجراثيم الكه مواتيه

ب - المينيات الرشقيه (كورساريه م)

ج - الجراثيم المواتيه

د - السالونيلا

هـ - الاكريبقيه الدورنيه

و - المكورات المنقرديه المذمبه

ز - المكورات الملقحه الحاله الام

ح - الطار البسليتي

ط - نظير الرشاشيات

النتيجة

المنتجات خاليس من الميكروبات المسارعه والمكسره مئلفها .

النتيجه تمثل المينيه التي لمحت .

مرفق تقرير كيميائي

التوقيع / التاريخ ١٩٩٤/١٢/١٨ م

المختبر / مده الرميون الملقح

هكذا من الملقح

SANITARIA LOCALE N. 45

LABORATORIO DI SANITA' PUBBLICA

REPARTO CHIMICO

Via Luigi Bruzsa, 4 - 13100 VERCELLI - Telefono 65718 - 2016

الرفق (٤١)

RELAZIONE DI PERIZIA N. 3702

Dalle ricerche eseguite sopra un campione di RISU

presentato al Laboratorio di Sanità Pubblica

il giorno 7 luglio 1994

dalla Ditta DECKMAHN & JORGENSEN INTL.NY
ANTWERPEN - Belgio

XXXXXXXXXX

XXXXX

XXX

si ottengono i seguenti risultati:

2.3.7.8 Tetrachlorodibenzo(p)diossina

(limite di rilevabilità: 10 µg/Kg)

La determinazione è stata eseguita con HPLC-MS dopo estrazione e purificazione sec.
Hummel R.A. J. Agr. Food Chem. 25, 1977, 1049.

Il campione è contenuto in un sacchetto di plastica chiuso con spago e sigillo metal-
lico su cui si legge "B. & J.", allo spago è unito un cartellino su cui si legge:

B/LI, 2 and 3

DECKMAHN & JORGENSEN INTL.NY ANTWERPEN

vessel: nu Kongo Maru

parcel 273.000 bags Vietnam Rice

sellers: Premjee Trading Singapore

buyers: Ministry of Supply Amman

sample nr. one lot nr.

No Chi-Minh Port 13.05.94

I risultati analitici si riferiscono esclusivamente al campione presentato, senza al-
cuna responsabilità del Laboratorio per la corrispondenza del campione alla partita
di merce.

Verdini, li 21 luglio

1994

IL CHIMICO ANALIZZATORE

IL DIRETTORE

impronta

أمانة عمان الكبرى



لجنة الأمن والبيئة

أمانة عمان الكبرى



المرفق - م م

الرقم

التاريخ

الرقم

تقرير مخبري كيميائي

مرسل المينة: السادة وزارة التميمين بموجب كتاب رقم ع ٨٦٥٢/٩٤/١٦ تاريخ ١٩٩٤/٧/٩ م

نوع المينة: ارز

المنشأ: فيتنام

الفحص المطلوب: التحري من مادة الديوكسين

تاريخ استلام المينة: ١٩٩٤/٧/٩ م

رقم سجل المينات: ٤٩٨

رقم سجل المختبر: ١٣

رقم الوصل المالي: مطالبة وزارة التميمين

الفحص الحسني: المينة عبارة عن ارز (فيتنامي) للربيل الحمة، احضرت داخل كيس نابلون مغلق، ذات لون ورشحة عادمه، بظيفة وخالية من الشوائب المرئية.

الفحص الكيميائي: المينة خالية من مادة الالدرين (ALDRIN)

توقيع مطلق المختار

توقيع الفاحص

د. نيلوفر الميرزا

م. احمد صالح

مستعجب

الرأي الفني لمرشيد قسم المختبرات:

Official Methods Of Analysis Of the المرجع العلمي

Association Official Analytical Chemists.

ترفق لكم صورة من المرجع المذكور والتي تبين العلاقة بين مادة الالدرين

ومادة الديوكسين بأنواعه الثلاثة hexa - hepta - and

والتى ثبت عدم وجوده octachlorodibenzo - P - dioxins

رئيس قسم المختبرات

المهندس: رواتر ابو هزيم

١٩٩٤/٧/٩

هذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين .

شكراً لمعالي وزير التعمين على هذه الاجابة والسرعة فيها ، وشكراً على ما تضمنته الاجابة من وثائق تتعلق بالفحوصات الخاصة بالاورز الفيتنامي ، وإجراءات الحكومة الموقرة ضد مصنع السمعة الفاسدة وما قامت به الوزارة من جهود بالنسبة لصوامع الحبوب وغيرها .

مع شكري على هذا الجانب الايجابي إلا أن جواب معالي الوزير لم يجب على كل جوانب السؤال ، حيث لم يرد في الاجابة شيء عن إجراءات الحكومة بخصوص توصيات مجلس النواب في الدورة السابقة حول موضوع الغلاء والدواء .

وانا أنتظر باقي الاجابة وأحتفظ بحقي في ذلك ومتابعة هذا الموضوع ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٨ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٨٦٢) تاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (٤٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٣٨٦
التاريخ : ٥ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الصحة

ابعث لمالككم صورة عن السؤال رقم (٤٥) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١ ، و المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية ، واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٢٧ / ١١ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصحة الاكرم . للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : كم عدد المصابين في الابلز بالاردن ؟ وما هي فئات الاعمار لهؤلاء المصابين ؟ وهل ستقوم الحكومة بفحص القادمين الى الاردن للتأكد من خلوصهم من هذا المرض ؟ وتقضوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د . همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الصحة

الرقم : ١٨ / ٦ / ١٨٦٢

التاريخ : ١٠ / ١٠ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد

اشارة لكتابكم رقم ٣٣٨٦/٢٤/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٤/١٢/٥ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (٤٥) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١ المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

أرجو أن أبين أن عدد المصابين التراكمي بمرض الابلز في الأردن منذ بداية اكتشاف الحالات الأولى عام ١٩٨٦ وحتى الآن بلغ (١١٦) إصابة منها (٨٢) إصابة بين الأردنيين و (٣٤) إصابة بين جنسيات أخرى موزعة على الفئات العمرية التالية :-

من صفر - ١٥ سنة	١٩ إصابة
من ١٥ سنة - ١٩ سنة	٤ إصابات
من ٢٠ سنة - ٣٩ سنة	٧٢ إصابة
من ٤٠ سنة - ٤٩ سنة	٩ إصابات
من ٥٠ سنة فأكثر	١٢ إصابة

المجموع ١١٦

وتقوم الوزارة بفحص جميع الوافدين

الى المملكة ممن ينوون الإقامة مدة شهر فأكثر للكشف عن مرض الابلز وقد تم فحص ما مجموعه (٣٤٦٢٠٩) وافد منذ عام ١٩٩١ وحتى تاريخه وقد اكتشف بينهم حوالي (٢٠) إصابة .

أما بخصوص اتباع سياسة فحص جميع القادمين الى الأردن لفترات قصيرة فهو أمر غير مطبق ولا توصي به منظمة الصحة العالمية بناء على معطيات علمية وعملية .

واقبلوا احترامي

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام

سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً لمعالي وزير الصحة على اجابته وكنت أتمنى أن يكون موجوداً ، واسجل الملاحظات التالية :-

١ - هل لدى وزارة الصحة ضمانات تجعل كل حالة ابلز تسجل ويخبر الاطباء عنها ؟ ام هنالك حالات تصل الاطباء الخصوصيين ولا يخبرون عنها ، فلا تدخل في سجلات الوزارة ؟

٢ - ذكر جواب الوزير بأن عدد الاصابات بين الاجانب الموجودين في الأردن تبلغ اربعاً وثلاثين إصابة ، واتساءل لماذا يتقى

هكذا من الجهل

تدعو الشباب والشابات الى الالتزام الديني والاخلاقي وإشاعة الستر والطهر

واخيراً فليس من حلّ ايها السادة لجميع مشكلاتنا إلا بتطبيق شرع الله في جميع مجالات الحياة وصدق الله القائل : " ومن احسن من الله حكماً لقوم يوقنون " .. وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٩- كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٨١٠٢٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٧ ، جواباً على السؤال رقم (٢٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد أحمد الحاج .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٣ م ٣٢٧١

التاريخ : ٢٤ / ١١ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الداخلية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٧) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢١ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد أحمد الحاج .

ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية . واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هابل السورور

رئيس مجلس النواب

هؤلاء الاجانب في البلاد وما هي المهمات والوظائف التي يقومون بها .
أطالب باخراج هؤلاء من البلاد وعدم تجديد الاقامة لهم .

٣ - ذكر جواب الوزير بأن الوزارة لا تستطيع إجراء الفحوص للأجانب الذين تقل اقامتهم عن شهر ، وأنا استغرب مثل هذا الجواب . ألا يمكن أن ينتقل هذا المرض في يوم أو يومين ؟ فكيف تميز الوزارة بين من أقام يوماً أو اسبوعاً أو شهراً ؟ وأطالب باجراء الفحص على الحدود لكل من يدخل البلاد .

٤ - اذكر معالي الوزير بأن العدو اليهودي اعتاد أن يرسل المصابين بالايذز الى البلاد المجاورة كما فعل مع مصر الشقيقة ، ولم يعد هذا الامر خافياً على احد . لذا فاني أطالب بمنع اليهود من دخول بلدنا العزيز ، حتى لا تقع البلاد فريسة لثل هذه المؤامرة الخبيثة .

٥ - وأطالب بوضع الضوابط الشرعية والاخلاقية التي تصون الاعراض والابدان في جميع المجالات الاجتماعية والاعلامية والسياحية .
وأطالب وزارة الداخلية بايقاف تدفق الماجنين والماجنات الى البلاد من خلال ما يسمى بالحفلات التي اصبحت وجهاً قبيحاً لا بد من التخلص منه .
وأطالب بوضع سياسة اعلامية راشدة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو توجيه السؤال التالي إلى معالي وزير الداخلية .

لقد سبق وأن تقدمت وزملائي نواب محافظة الزرقاء اكثر من مرة بطلب احداث متصرفية في مدينة الرصيفة التي يزيد عدد سكانها عن ثلاثمائة ألف نسمة بالاضافة الى ما حولها من قرى وكذلك مخيم حطين المجاور لمدينة الرصيفة .

وقد تلقينا وعداً كثيرة وانتظرنا التقسيمات الادارية الأخيرة التي استنتت الرصيفة من هذه التقسيمات .

والسؤال هو لماذا كان هذا الاستثناء ؟ وهل في ذمة الحكومة اعادة النظر في هذا الموضوع ؟

١٦ / ١ / ١٩٩٤ م النائب

د . محمد احمد الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

عمان

الرقم : ١ / ٣٩ / ٨١٠٢٤

التاريخ : ٧ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم رقم ٢٣/١٦/٣ / ٣٢٧١ تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٤ ومرفقه السؤال

رقم (٢٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد احمد الحاج .

ارجو ان ابين لمعاليكم بان احداث متصرفية في الرصيفة مدرج في مشروع نظام التقسيمات الادارية المرفوع لرئاسة الوزراء ومنتظر اقراره من قبل مجلس الوزراء الموقر راجياً التكرم بالعلم .

واقبلوا فائق الاحترام

سلامة حماد

وزير الداخلية

نسخة / الى دولة رئيس الوزراء الافخم / للتلفظ بالايماز لاقرار مشروع نظام التقسيمات الادارية .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج : شكراً معالي الرئيس .

اشكر معالي وزير الداخلية مكتبياً برده ، آملاً أن يتكرم مجلس الوزراء بالافراج عن هذه التقسيمات الادارية المتضمنة إحداث متصرفية في الرصيفة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

١٠ - كتاب معالي وزير السياحة والآثار رقم (٩٨٦٧) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١١ ، جواباً على

هكذا من الله على

السؤال رقم (٤١) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٣ / ٣٣٤٦

التاريخ : ١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير السياحة والآثار

أبحث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم

(٤١) تاريخ ١١/٢٦/١٩٩٤ ، المقدم من

سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٦ / جمادى الآخرة / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢٠ / تشرين الثاني / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير السياحة والآثار المحترم .

للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١- ما هي المواد التي تدرس في الكلية الفندقية ؟

٢- كم عدد الخريجين الاردنيين من الكلية ؟

٣- كم عدد الذين تم تعيينهم من هؤلاء الخريجين ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

بدر صالح الرياطي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة السياحة والآثار

الرقم : ٥١ / ٥ / ١ / ٩٨٦٧

التاريخ الهجري : ٤ / ٧ / ١٤١٥ هـ

التاريخ الميلادي : ٨ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٦/٣ /

٣٣٤٦/٢٣ تاريخ ١٢/١/١٩٩٤ بشأن

السؤال رقم (٤١) تاريخ ١١/٢٦/١٩٩٤

والمقدم من سعادة النائب بدر الرياطي حول

الكلية الفندقية .

أرجو معاليكم التلطف بالعلم بان الكلية

الفندقية تتبع في الوقت الحاضر لوزارة التربية

والتعليم .

قرر مجلس الأعيان في جلسته السادسة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٤ ، رفض (مشروع القانون المعدل لقانون الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤) .

أرجو إحاطة معاليكم علماً بذلك وإجراء المتتضي .

واقبلوا احترامي ،،،

احمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

نسخة : مدير شؤون مجلس الاعيان

نسخة : ملف اللجنة القانونية

نسخة : ملف القانون

الاسباب الموجبة لرد مشروع القانون المعدل

لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٩٤

من قبل مجلس الأعيان

١ - ان تنظيم مثل هذه الامور بما في

ذلك تفويض صلاحيات مجلس

الوزراء يجب ان يتم وفقاً لأحكام

المادة (٤٥) من الدستور وليس

بموجب قانون ، وذلك بموجب نظام

أو أنظمة يصدرها مجلس الوزراء

سنداً للمادة الدستورية المذكورة كما

تم عندما تم استصدار النظام رقم

(٥٨) لسنة ١٩٩٣ تاريخ ٨/٧/

١٩٩٤ المتضمن نفس الأحكام

المضمنة في مشروع القانون المقترح .

وتشير البيانات المتوفرة لدينا بان عدد الطلبة الخريجين في المرحلة الثانوية بلغ ١٦٤٠ طالباً وفي مرحلة الدبلوم ٥٦٤ طالباً لعام ١٩٩٣ .

اما بشأن المعلومات الاخرى ، ارجو التكرم بمخاطبة معالي وزير التربية والتعليم لهذه الغاية

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

د . محمد عفاش العدوان

وزير السياحة والآثار

معالي رئيس المجلس : البند الي يليه .

السيد الامين العام :

٤- الكتب الواردة :

١. كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم

(٣٤٩٥) تاريخ ١٢/١٣/١٩٩٤ ،

المتضمن رفض (مشروع القانون المعدل

لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٩٤) .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم : م ق / ٢٦ / ٣٤٩٥

التاريخ : ١٣ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

إشارة الى كتابكم رقم م ق / ٢٦ /

٣٢٠٩ تاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٩٤ .

هكذا من الأصل

٢ - ان اصدار مثل هذا القانون سوف لا يوفر له الحصانة الدستورية التي تحصنه ضد الطعون التي قد ترد عليه من قبل ذوي المصلحة في الطعن .
معالي رئيس المجلس :

يحال للجنة القانونية ؟ للجنة القانونية .

السيد الامين العام :

٢- كتاب معالي دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٣٤٩٦) تاريخ ١٢/١٣/١٩٩٤ ، والمتضمن الموافقة على (مشروع القانون المعدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٩٤) كما ورد من مجلس النواب ، مع إجراء بعض التعديلات عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم : م ق / ٢٦ / ٣٤٩٦

التاريخ : ١٣ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة الى كتاب معاليكم رقم م ق/٢٦/٣٢٤٣ تاريخ ١١/٢٢/١٩٩٤ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته السادسة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٤ ، الموافقة على (مشروع القانون

المعدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٩٤) كما ورد من مجلس النواب مع إجراء التعديل التالي :-

الفقرة - ب- من المادة الثانية المعدلة للمادة الخامسة من القانون الأصلي:-

ب- اضافة العبارة التالية اليها :

(كما يحظر نشاط الماسونية)
بعد عبارة (جمعية ماسونية)
ليصبح النص على النحو التالي:

ب- يحظر انشاء أي جمعية ماسونية كما يحظر نشاط الماسونية في المملكة .

راجياً معاليكم عرضه على مجلس النواب لإجراء المقتضى .

واقبلوا احترامي ،،،

أحمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

إذا كان المجلس الكريم يرى إقتراحي الذي سأقدمه بعد لحظات مناسباً فأرجو أن تصوت عليه في هذه الجلسة دون الحاجة إلى الاحالة إلى اللجنة القانونية ، لأن الاضافة التي

مشروع قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة لسنة ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : م ع ٢ / ١٢٨٣١

التاريخ : ٨ / ٧ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليكم (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة لسنة ١٩٩٤) ، بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٩٤ ، مع الاسباب الموجبة له ، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أضافها مجلس الاعيان الموقر هي اضافة جيدة وتتفق مع غرض الزملاء الذين اقترحوا إرسال مشروع القانون من الحكومة . حيث اضاف مجلس الاعيان عبارة " كما يحظر نشاط الماسونية " بعد عبارة " جمعية ماسونية " .

فاترح الموافقة على هذا التعديل الذي جاء من مجلس الاعيان ... وشكراً .

اصوات : نتني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : هل يرى المجلس بحثها الآن ؟ موافقة ؟ موافقة . السيد رئيس اللجنة هل تقرأ التعديل ؟

السيد عبد الكريم الدغمي رئيس اللجنة القانونية : تضاف الى المادة الثانية عبارة " كما يحظر نشاط الماسونية " بعد النص الذي اقره مجلس النواب .

والجلس الكريم قد وافق على تعديل الاعيان ، لذلك اقترح إرساله الى مجلس الاعيان .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة شكراً لكم .

إذا يعتبر مقر من مجلس النواب تعديل مجلس الاعيان على هذه المادة . البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٢٨٣١) تاريخ ١١/١٢/١٩٩٤ ، والمتضمن

هذا من الأصل

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ - يولف مجلس إدارة المعهد على النحو التالي :-

- وزير التنمية الادارية رئيساً
- رئيس ديوان الخدمة المدنية نائباً للرئيس
- امين عام وزارة التربية والتعليم ،
- امين عام وزارة التخطيط ،
- مدير عام دائرة الموازنة العامة ،
- ممثل عن الجامعة الاردنية ،
- ممثل عن جامعة اليرموك ، اعضاء
- ممثل عن اتحاد الغرف التجارية ،
- ممثل عن غرفة صناعة عمان ،
- مدير عام المعهد ،
- ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال .

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل

لقانون معهد الادارة العامة

نظراً لاحداث وزارة خاصة للتنمية الادارية والذي ينص نظام التنظيم الاداري لها رقم (٦١) لسنة ١٩٩٤ في المادة (٦) منه على ارتباط معهد الادارة العامة بوزير التنمية الادارية واصبح مديره مسؤولاً امامه عن ادارة شؤون المعهد .

ونظراً لهذا الارتباط فان الضرورة تقتضي تعديل الفقرة (أ) من المادة (٨) من قانون معهد الادارة العامة رقم (٣١) لسنة ١٩٨٥ بحيث يصبح وزير التنمية الادارية رئيساً لمجلس ادارة المعهد .

معالي رئيس المجلس : للقانونية ؟ يحال للجنة القانونية .

السيد الامين العام :

٥- طلب استقالة من عضوية لجنة استراتيجية الطاقة والمياه مقدم من سعادة النائب المهندس سمير حباشنة .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد

ارجو قبول استقالتني من :-

لجنة الطاقة واستراتيجية المياه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

سمير حباشنة

معالي رئيس المجلس : موافق المجلس ؟ موافق .

السيد الامين العام :

٦- اقتراح بقانون رقم (١) تاريخ ١٢/١٣/١٩٩٤ ، مقدم من (٢٧) نائباً ، حول سن قانون انتخاب مجلس النواب بديلاً عن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح بقانون انتخاب مجلس النواب

معالي السيد رئيس مجلس النواب الأكرم

نحن النواب الموقعين أدناه نتقدم باقتراح قانون انتخاب مجلس النواب بديلاً عن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته .

لما كان قانون الانتخاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ غير ملائم للظروف والتطورات التي مرت بها البلاد ولا سيما بعد التجربة العملية في انتخابات ١٩٨٩ ، و ١٩٩٣ ، وبناءً على توجه الكثير من النواب لسن تشريع جديد يتلافى السلبات القائمة في التشريع الحالي فانا نرى أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون انتخاب جديد يتضمن المبادئ التالية :-

١- تقسيم الدوائر : تقسيم المملكة الى دوائر انتخابية حسب الكثافة السكانية بحيث يكون لكل دائرة ثلاثة مقاعد نيابية ويكون لكل ناخب ثلاثة أصوات .

٢- سن الناخب : سن الرشد القانوني والأهلية المدنية وهو ثمانية عشرة عاماً شمسياً .

٣- تعد جداول الناخبين استناداً الى سجلات الأحوال المدنية وتعتبر صفة الناخب قطعية لكل من ورد اسمه في هذه السجلات ، ولم يكن محكوماً بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة بجرمة غير سياسية ولم يعف عنه ، أو كان محكوماً بالأفلاس ولم يستعيد اعتباره قانونياً ، أو كان محجوراً عليه لغرامة ولم يرفع الحجر

عنه . ويوقف استعمال حق الانتخاب عن العاملين في القوات المسلحة والأمن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة ، طيلة وجودهم في الخدمة الفعلية . ويكون الطعن بالتالي في أهلية أي ناخب أو اسقاط أو إيقاف حقه بالانتخاب مقتصرأ على اثبات انطباق سقوط أو وقف الحق المذكورة آنفاً في تبعيته كناخب في تلك الدائرة .

٤- تلغى البطاقة الانتخابية ، ويختص على الصفحة الخاصة بالناخب في دفتر الأحوال المدنية ، وفي حالة عدم وجود صورة الناخب فيطلب منه اثبات شخصيته بجواز السفر أو بالبطاقة الشخصية الصادرة عن الاحوال المدنية .

٥- الاشراف على الانتخابات : يناط الاشراف على العملية الانتخابية لمختلف مراحلها ابتداءً من اعداد القوائم والنقل والترشيح والاقتراع والفرز وعلان النتائج بالسلطة القضائية .

٦- الحفاظ على مبدأ العدالة المتبع في القضاء في الأحوال المدنية من حيث حق الطعن بالقرارات الصادرة وبحق الناخب أو المرشح بما لا يقل عن درجتين .

٧- الفرز : يتم فرز الصناديق في قاعة الاقتراع نفسها ، وتقوم به لجنة الاقتراع بالاشراف على عملية الفرز .

٨- النص على اجراءات وعلى عقوبات مشددة لضمان سرية الاقتراع بما فيها عقوبات

هكذا من الأشهر

على انتحال صفة الامية لغير الأمين .

٩- النص على ما يضمن تطبيق مبدأ علنية اجراءات الفرز وعلان النتائج وضمان حق المرشح ومندوبيه في مراقبة عملية الاقتراع والفرز مراقبة كلية ودائمة ومتصلة .

د. محمد عبد الحليم
صحة
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

معالي رئيس المجلس : رأي المجلس الكريم ، يحال الى اللجنة القانونية . الاستاذ عبد الكريم الكباريتي .

السيد عبد الكريم الكباريتي : شكراً معالي الرئيس .

هناك مبادئ عامة استقرت ، منها أنه إذا تقدم عشرة اعضاء باقتراح بقانون معارض لمشروع قانون الحكومة او بقانون معمول به فانه لا يجوز النظر بالاقتراح بقانون إلا بعد ان

يصدر المجلس قراره برفض مشروع الحكومة . وهناك مبادئ عامة أخرى استقرت منها أنه إذا قدم للمجلس مشروع قانون ثم قدم مشروع معارض له قبل إحالة الاول الى اللجنة او اثناء نظره امام اللجنة يحال المشروع المعارض كذلك الى اللجنة لنظره مع المشروع الاصلي ، وفي هذه الحالة تنظر اللجنة المشروعين أولاً من حيث المبدأ فإذا رأيت بينهما تعارضاً في المبدأ الاساسي القائم عليه كل منهما بحيث لا يمكن قبول احدهما إلا باستبعاد الآخر أصدرت قرارها في أيهما يجب قبوله ووقفت عند هذا الحد ورفعت تقريرها بذلك الى المجلس ، وددت أن أنه الى ذلك .. وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ بسام حدادين نقطة نظام .

السيد بسام حدادين : سيدي نقطة النظام اننا قد حولنا هذا الاقتراح الى اللجنة القانونية ، فارجو ان يعلق النقاش بعد ذلك .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : ما استقر على التعامل فيه وما يسمى مبادئ باعتبار أنه جرى تطبيقه في مجالس سابقة ليس هو الحكم بيننا ، الحكم بيننا هو الدستور . وفي الدستور يتحدث انه يحق التقدم بالتشريع لاحد جهات ثلاثة ، إما الحكومة او مجلس النواب او مجلس

الاعيان ، وإذا كان من المجلسين يشترط عشرة توافيق ، وهذا عليه سبع وعشرون توقيعاً . وهذا مشروع القانون إذا تقدم اصبح ملزماً ان يبحث في اللجنة المختصة ثم في المجلس ، فإذا رد لا يبحث هذا القانون ثانية في تلك الدورة إنما في دورة تالية . لكن أن يقال في جعبة الحكومة ، الحكومة اقترحت إقرار تعديل الصوت الواحد ثم سحبه ، فليس هنالك قانون مطروح على المجلس .

أما في نية الحكومة فهذه قد تصبح بسهولة وسيلة إلتفاف لانه كلما تقدمنا بمشروع قانون نستطيع أن نقول في نية الحكومة ، إذن نحن أيضاً إذا تقدمت الحكومة نقول لأ في نيتنا .

فمن يسجل طلبه رسمياً أولاً يقدم للمجلس ، إكسب مشروعه الاولوية والدستور لا يسمح إلا يبحث هذا ، وإذا رد لا يبحث ثانية في تلك الدورة .

فلا أعرف عند النص الدستوري ، النص الدستوري يحكم . معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : أرجو ان تكون معلومات الحكومة من الحكومة ، هناك قانون مؤقت لم تسحبه الحكومة ، معروض على مجلس النواب وهو بين يدي اللجنة القانونية .

فلذلك أنا أرى أن الآلية تحكمنا في المادة ٤١ ونحن يجب أن نسير عليها ونحن لسنا بانتظار وعود .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك . الدكتور عبد المجيد العزام .

وهكذا فقد أوصت اللجنة القانونية بتأجيل النظر في القانون المؤقت لنهاية العام حتى تتقدم الحكومة بمشروع القانون الجديد . فالامر ما زال بين يدي المجلس كامله وهو الذي يقرر ما يريد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخو ارشيدة ، نقطة نظام .

السيد عبد الله اخو ارشيدة :

شكراً سيدي الرئيس ، نقطة النظام ياسيدي هو ان آلية العمل بالمادة ٤١ ، ما دام ان المشروع لم يقدم فلا مانع من إحالته الى اللجنة القانونية ووضع هذه التعديلات أمام أعين وزارة الداخلية لتأخذ بها اذا تقدمت مشكورة في الفترة التي تناقش فيها اللجنة القانونية وليس مفروضاً على اللجنة القانونية ان تبحثه في اول جلسة ممكن ان تجله الى ان تقدم وزارة الداخلية بمشروع وتأخذ بالتعيين المقترح من السبعة والعشرين ومشروع القانون المزمع تقديمه .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك .

الدكتور عبد المجيد العزام .

هكذا من الجهل

الدكتور عبد المجيد المزمار :

عندما طرح القانون المؤقت على المجلس وحوله المجلس للجنة القانونية كانت موافقة المجلس في جلسة سابقة على توصية اللجنة القانونية بتأجيل النظر في القانون المؤقت للانتخابات ، ولم يكن القرار بعدم النظر فيه أو إعادته . وبالتالي اتقنى على الزملاء الذين تقدموا باقتراحهم ان يؤجلوه لحال تلبور الصورة بخصوص مشروع قانون انتخابات وعدت الحكومة ان تقدم به ، وإذا لم تقدم الحكومة بالمشروع عندها تقوم اللجنة القانونية بمناقشة القانون المؤقت وبحث توصياتها يمكن للزملاء ان يتقدموا باقتراحهم وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

الحقيقة مشروع القانون المؤقت للانتخاب والذي غرض على اللجنة القانونية لا شك ان فيه ثغرات كثيرة اتفق عليها النواب والحكومة بدليل أنها تسعى لتقديم مشروع جديد .

وعملية التشريع عملية إغناء ، وإذا تقدم سبعة وعشرون نائباً بمشروع قانون معنى ذلك ان فيه عملية إغناء لقانون له دور كبير في ترسيخ الديمقراطية في هذا البلد وإبعاد الثغرات السابقة .

فليس هناك وصاية على هذا المجلس حتى يقال انتظروا حتى تأتي الحكومة بمولودها

الجديد فراه ، لا المجلس سيد نفسه وليس هناك وصاية عليه .

فاذا كان هناك " ٢٧ " نائب يريدون أن يتقدموا بمشروع فالنتيجة النهائية ستكون بين يدي هذا المجلس ، فلماذا تقيد انفسنا بأنفسنا ؟ .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء :

سيدي الرئيس ، لا أعتقد أن احداً يطلب وصاية ولا يرفض وصاية .

وابتدأت حديثي بالقول أن لا اعتراض للحكومة على الاحالة للجنة القانونية أنا اعترض ان اردت الحديث كنائب ، أن هذا مخالف للنظام الداخلي ، لأنك لا يجوز ان تقدم - بمشروع لوضع قانون بقانون معروض عليك للبحث ، تعرض التعديل الذي تريده والمجلس سيد نفسه ليقر ما يشاء .

بين يدي المجلس الكريم القانون المؤقت قادر المجلس الكريم ان يقول اريد البحث فوراً وموضوع الصوت الواحد أو الثلاثة اصوات اريد ان ابحثه واقر فيه ، والقرار للمجلس ولا سلطان عليه لغيره . أنا أعتقد أن الاحكام الواردة موجودة - في مشروع بين يدي المجلس ، هذه نقطة النقاش .

لو كان للمشروع ليس بين يدي المجلس ، لو كان المشروع وعداً لكان ما يقوله إخواني

تقدم مشروع القانون الى المجلس الكريم حتى لا يكون هناك عدد من المشاريع المطروحة وتضارب الأفكار . وعندما يصبح القانون لدى المجلس الكريم هو صاحب الولاية يقرر ويعدل ويُلغى ويضيف ما يشاء .

معالي الرئيس ، هذا ما قصدت أن اوضحه ، نحن ملتزمين لتقديم القانون وقد اعلنت حتى في الصحف المحلية قبل اسبوع انه كان لدينا في وزارة الداخلية اجتماعاً للمحافظين حضره معالي وزير العدل وناقشنا فيه المشروع وسنرفعه الى مجلس الوزراء عند إقرار نظام التقسيمات وبحال الى مجلسكم الكريم ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

يعني أنا لا ارى ان هناك مشكلة نفتح عليها كل هذا النقاش يا معالي الرئيس ، إقترح بقانون مقدم حسب المادة " ٩٥ " من النظام الداخلي والمجلس صوت على إحالته للجنة المختصة وانتبهنا من هذا الامر وفتح بعد ذلك النقاش .

هذا الامر لا يوجد اية مشكلة فيه ، سواء قدمت الحكومة مشروع أو قدم النواب مشروع ، ما فيه مشكلة معالي الرئيس يعني المسألة ليست مسابقة بين النواب والحكومة من يقدم مشروع قبل الآخر او يقدم مشروع

الكريم صحيحاً ، أننا نتقدم بمشروع والمشروع يرسل للجنة القانونية فيقر كميلاً ويرسل للحكومة فيصاغ ويصادق . ولكن المجلس يملك بين يديه القانون المؤقت والوعد الذي جاء ليس وعداً يوقف عمل مجلس النواب . الوعد الذي جاء ان يتأخر البحث ، كما يذكر معالي رئيس اللجنة القانونية ، ان يتأخر لنهاية الشهر ، فأن لم يأتي المشروع تسير اللجنة القانونية بالمشروع الذي بين يديها وعندها حق المجلس بالتعديل والتغيير والتبديل حق لا سلطان لأحد عليه .

فارجو أن لا يحتل الموضوع فوق طاقته ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير الداخلية .

معالي وزير الداخلية : شكراً معالي الرئيس .

كما تفضل معالي وزير التربية والتعليم اعتقد اننا جميعاً نناقش مصلحة وطن ولا نتنازع باختصاصاته ، واود أن أبين للمجلس الكريم اننا قد عدلنا نظام التقسيمات الادارية وتم إحداث اربع محافظات في المملكة ، الامر الذي يقضي إعادة الدراسة على ضوء التقسيمات الادارية الجديدة .

وكذلك اوضحنا ان لدينا مشروعاً للتقسيمات رفع لمجلس الوزراء ونتنظر إقراره لنتمكن على ضوءه أن نقدم بقانون الانتخاب الذي نعتبره أصبح جاهزاً . ونحن التزمنا بأن

هكذا من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الموافق: ١٢/٧/١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر:

نص الاقتراح: ترفيع قضاء الطيبة / محافظة اربد الى لواء حيث تتوفر فيه كثافة سكانية كبيرة ومكتب احوال مدنية ومركز دفاع مدني ومحكمة شرعية ومخفر شرطة، مع جريل الشكر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور عبد المجيد العزام

السيد الامين العام:

٢. اقتراح برغبة رقم (٤٨) تاريخ ١٢/١٣/١٩٩٤، مقدم من سعادة النائب السيدة توجان فيصل، بشأن اعتبار عيد الميلاد المجيد عطلة رسمية في الاردن.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اقتراح على المجلس الكريم الطلب من الحكومة اعتبار عيد الميلاد المجيد عطلة رسمية في الاردن، وذلك للأسباب التالية:

معارض أو يقدم مشروع موافق أو يقدم مشروع مؤيد أو يقدم مشروع خلاف ذلك، المسألة ستبحث في اللجنة القانونية والمجلس سيد نفسه، أي نص لا يعجبه سواء في مشروع الحكومة أو في مشروع اللجنة القانونية الذي سنأتي به أو في أي مشروع سيقدم إليها المجلس سيد نفسه هو الذي يقرر النصوص، المجلس هو الذي يقترح حذف نصوص من القوانين التي تعرض عليه، والمجلس يقرر إضافة نصوص وأحكام جديدة إلى القوانين التي تأتيه.

أنا لا أرى أي مشكلة نفتح عليها كل هذا النقاش، فما دام الموضوع قد أحيل إلى اللجنة القانونية أرجو أن تنتهي من النقاش وأن تنتقل إلى النقطة الأخرى من جدول الاعمال... وشكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: إذا هناك اقتراح بانهاء النقاش في الموضوع، هل يوافق المجلس؟ الاقتراح أن يحال الاقتراح بقانون إلى اللجنة القانونية، هل يوافق المجلس؟ شكراً لكم. البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٧- الاقتراحات برغبة:-

١. اقتراح برغبة رقم (٤٧) تاريخ ١٢/١٣/١٩٩٤، مقدم من سعادة النائب الدكتور عبد المجيد العزام بشأن ترفيع قضاء الطيبة / محافظة اربد الى لواء.

والذين اشركوا.

« ولتجدن اقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى، وذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وانهم لا يستكبرون ».

صدق الله العظيم

ثالثاً: إننا في الاردن نحتفل سنوياً بعيد ميلاد جلالة الملك ونعتبره عطلة رسمية، فلا أقل من أن نحتفل أيضاً بميلاد السيد المسيح الذي اعترف الاسلام به وبرسالته وكرمه جل جلاله في منزل كتابه بأكثر مما كرم غيره من الرسل نزلت فيه وفي مريم من الآيات ما لم ينزل في بقية الرسل على علو قدرهم عند الخالق. إضافة إلى أن أعيادنا وعطلتنا الرسمية تشمل عيد الشجرة وعيد العتال، وغني عن القول أن رسول السلام والمحبة احق بأن نحتفل بعيدة من الشجرة على خيرها والعمل على اعترافنا بجهدهم ودورهم... هذا إذ لم نتطرق للعطل العديدة الطارئة بسبب أحوال الطقس وهطول الثلوج...

رابعاً: إن الوحدة الوطنية التي نتغنى بشعاراتها جميعاً تفرض علينا، كي لا نكون ممن يقولون ما لا يفعلون، أن نترجمها إلى إجراءات عملية وليس أجمل من أن يشارك المسلمون الأردنيون إخوانهم المسيحيين الأردنيين احتفالهم بعيد الميلاد المجيد، أهم وأقدس أعياد المسيحية، وأن نتاح لهم فرصة تهنيتهم وزيارتهم وودهم بدلاً من أن يعزل المسيحيون في عطلة خاصة بهم في

أولاً: إن إخواننا المسيحيين هم جزء من ابناء الاردن منذ قيامه، والمملكة الأردنية الهاشمية (في حدودها الدستورية التي ما تزال قائمة حسب الدستور الأردني المعمول به والتي تتضمن الأجزاء التي احتلت من المملكة عام ١٩٦٧) هي مهد الديانة المسيحية، وتاريخ وتراث وأثار المسيحية هي جزء من تاريخ وتراث وأثار المملكة، وبالتالي فإن هذا يوم مجيد في تاريخ الاردن بالذات دون دول العالم قاطبة.

ثانياً: في هذا الوقت الذي يجري في تطبيع متسارع مع اليهود يتضمن منحهم من الامتيازات والمعاملة والترحاب على صعيد العرب المسلمين - ناهيك عن منح امتيازات مماثلة للأردنيين ذاتهم - فإن من الأولى بنا أن نظهر بعضاً من هذا الود وأن نعترف رسمياً باللحمة القائمة شعبياً بيننا وبين إخواننا المسيحيين من ابناء الاردن وكافة الاقطار العربية الذين شاركونا وما زالوا، بحكم مواظبتهم وبحكم حبشهم القومي نضالنا ضد كل غاز ومحتل لا يفرقون في هذا بين غاز يهودي صهيوني او غربي مسيحي، مصلقي قوله تعالى:

« لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود

هكذا من الأشهر

وأخيراً أرجو معاليكم الإسراع في تقديم هذا الاقتراح للمجلس الكريم في أول جلسة قادمة عملاً بالنظام الداخلي للمجلس ، كما أرجو إعطائه صفة الاستعجال من حيث بحثه وإقراره كي يتمكن ، في حالة موافقة الزملاء الكرام ، من إحالته إلى الحكومة قبل حلول عيد الميلاد القادم بوقت كاف .

۱۹۹۴ / ۱۲ / ۱۰

توجان فیصل

السيد خليل حدادين : سيدي الرئيس
 البند الثاني من الاقتراحات برغبة لا يحتمل
 التأخير الى اللجان ، الاقتراح يحكي عن عيد
 الميلاد المجيد وباقي له فقط سبعة ايام .

السيد خليل حدادين : يعني باقي سبعة
ايام للعيد .

معالي رئيس المجلس : يا أخي اسمع

إذن تمحال الاقتراحات الى اللجنة الادارية .

٨- قرارات اللجان :-

معالي رئيس المجلس : سعادة مقرر
اللجنة الادارية .

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (۵)

ونظرت اللجنة بالاقترحات برغبة الحالة
اليها من المجلس الكريم وقررت ما يلي :

السيد المقرر :

(نرى اللجنة جواز النظر واحالته الى الحكومة) .

السيد المقرر :

(ترى اللجنة عدم جواز النظر وحفظ الاقتراح) .

حكم خيبر

أمين عام مجلس الامة مجلس النواب

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى
معالي وزير الثقافة) .

السيد المقرر :

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة) .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة) .

حیات و زندگی

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح
للمجلس الكريم ، الشيخ عبد المنعم ابو زنت .
السيد عبد المنعم ابو زنت :
بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً معالي الرئيس .

يلاحظ معالي الرئيس في الجلسة
السابقة ، في جدول الاعمال السابق تسعة
واربعين اقتراحاً برغبة ولم يصدر عن اللجنة
الادارية الموقرة معالجة شكوى لمواطن سوى
شكوى واحدة بتيمة أمام " ٤٩ " اقتراح
برغبة .

فلذلك تحقيقاً للعدالة بين رغبات السادة
النواب وشكاوى الاخوة المواطنين اقترح على
اللجنة الادارية الموقرة ان تتساوى الامور .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي إذا
سمحت لي ، الان مطروح للرأي قرار محدد
للجنة الادارية ، ارجو الحديث في القرار . إذا
كان هناك شيء آخر ممكن نتحدث فيه في
وقت آخر يا شيخ .

السيد عبد المنعم ابو زنت : أنا انتهيت
منه ، مجرد اقتراح .

معالي رئيس المجلس : ارجوك ، عندما
نتتهي سنعلمك بذلك . الاستاذ بسام
حدادين .

السيد بسام حدادين : سيدي أنا مع
إحالة الاقتراح الى الحكومة ولا اعتقد ان السادة
الكرام الاعزاء في اللجنة الادارية خبراء سير

ليقرروا إذا كانت منطقة الرمثا تحتاج أو لا
تحتاج الى دائرة ترخيص .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ العكور
السيد عبد الرحيم العكور :

معالي الرئيس ،

الحقيقة فيما يتعلق بهذا الاقتراح يبعد
مكان الترخيص الحالي عن الرمثا حوالي
٧ - ١٠ كيلو متر . فلذلك لو كانت المسافة
بعيدة لقلنا نعم ويحال الى الحكومة ، لماذا
نحيل الى الحكومة قضية لا تستاهل أن تحال
في الوقت الحاضر .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : سعادة المقرر .

السيد المقرر :

شكراً معالي الرئيس .

أضيف للذي تفضل فيه الشيخ عبد
الرحيم أن في اللجنة كل من سعادة السيد
ابراهيم سمارة من الرمثا والنائب طلال عبيدات
من دائرة محافظة اربد ، ولدى استشارتهم
في هذا الموضوع قالوا ان الترخيص لا
يبعد مسافة كبيرة عن الرمثا أيضاً وتكلفته
المالية وعدم الجدوى ، لذلك كان بالتشاور
معهم أن يصرف النظر عن هذا
الاقتراح .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك

الاستاذ حاتم الغزالي .

السيد حاتم الغزالي : المشكلة في هذا
الموضوع تكمن في الاكتظاظ على دوائر

السيد عبد المنعم ابو زنت :
بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً معالي الرئيس .

وا عجباه ، لم تقدم شكاوى من
المواطنين ونراجع صباح مساء بشكاوى
المواطنين يعني هل تحققت عدالة سيدنا عمر
بن الخطاب رضي الله عنه ؟ .

فلذلك اجد أحد أمرين إما أن المختص
باستخدام شكاوى المواطنين لم يستقبل هذه
الشكاوى مع حسن الظن بالجميع وإما أنها
استقبلت فأهملت . الشكاوى كثيرة معالي
الاخ ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الاستاذ رئيس اللجنة الادارية .

السيد محمد المجادات رئيس اللجنة
الادارية : مع إحترامي لاقتراح فضيلة الشيخ ،
هل يريد منا أن نقدم قضايا للمجلس الكريم في
الوقت الذي لا يوجد فيه أي قضية ؟ . وأنا
أقول للشيخ إذا عنده قضايا فليقدمها الى رئاسة
المجلس الكريم وهم يمرضونها على اللجنة
ونحن جاهزين للنظر فيها .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند
الذي يليه .

السيد الامين العام :

٢ . قرار اللجنة القانونية رقم (٨) تاريخ
١٢ / ١٢ / ١٩٩٤ ، والمتضمن مشروع
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم

ترخيص المركبات وليس بعدها أو قريبا عن
مركز الترخيص الرئيسي . أنا اعتقد ان هذا
الطلب وجيه ويستحق الاحالة الى الحكومة ..
وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الرأي للمجلس الكريم ، هناك قرار
للجنة بعدم جواز النظر في الاقتراح .

الاقتراح مطروح للمجلس الكريم ، من
يؤيد قرار اللجنة ؟

السيد الامين العام : " ٢٥ " من " ٤٨ "

معالي رئيس المجلس : " ٢٥ " من
" ٤٨ " وينجح قرار اللجنة . شكراً ، سعادة
مقرر اللجنة الادارية .

السيد المقرر : إذا سمحت لي اضيف
حول ما تقدم به الشيخ عبد المنعم ، أولاً
بالنسبة لموضوع الشكاوى لم يرد الى اللجنة
الادارية إلا تلك الشكاوى التي عرضت على
المجلس ، ولا يوجد في سجلاتنا ولا في ديوان
المجلس أي شكوى لم تعرض على اللجنة
الادارية . علمت ان هناك شكوى واحدة الان
فقط في كل سجلات مجلس النواب لم تنظر
وقدمت هذه الشكاوى منذ يومين .

لذلك لو ان هناك شكاوى قدمت للجنة
الادارية ستعطى الاولوية على الاقتراحات
برغبة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الامتاذ عبد
المنعم .

هكذا من الأفضل

النظامية لسنة ١٩٩٤ ، المعاد من المجلس .

معالي رئيس المجلس : سعادة مقرر اللجنة القانونية .

السيد حاتم الغزاوي مقرر اللجنة القانونية : كنت قد احطت معالي رئيس اللجنة علماً بعدم استطاعتي الوقوف على المنبر لأسباب صحية ، وقد تكرم معاليه بالموافقة على تلاوة القرار فأرجو إعفائي .

معالي رئيس المجلس : سلامتك اخ حاتم ، تفضل معالي رئيس اللجنة .

السيد عيد الكريم الدغمي رئيس اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٩٤ برئاسة رئيسها معالي السيد عيد الكريم الدغمي ، وبحضور مقررها سعادة السيد حاتم الغزاوي وبحضور أصحاب المعالي والسعادة السادة النواب أعضاء اللجنة : د. عوض خليفات . د. احمد القضاء ، د. همام سعيد ، د. هاني حجازين ، عبد العزيز جبر ، عبد الرحيم العكور ، د. احمد الكولحي ، د. عبد الرزاق طيشات ، ابراهيم شحدة ، مفلح الرحيمي ، سليمان السعد .

وتغيب بمعذرة أصحاب السباحة والمعالي والسعادة السادة النواب أعضاء

اللجنة : عيد الباقي جمو ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، عبد الرؤوف الروابدة ، عيد الهادي الجالي ، والسيدة توجان فيصل .

وقد درست اللجنة مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ والمعاد من المجلس إلى اللجنة لمزيد من الدراسة ولتت في أمر شبهة مخالفة الدستور الواردة في المادة ٤ من المشروع والمقابلة للمادة ٢٣ / ٢ من القانون الاصلي ، وقد قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون كما ورد من الحكومة باستثناء المادة (٤) من مشروع القانون والتي تلغي نص الفقرة (٢) من المادة (٢٣) من القانون الاصلي حيث قررت وعملاً بأحكام المادة (١١١) من الدستور إلغاء نص الفقرة (٢) من المادة (٢٣) من القانون الاصلي والإستعاضة عنه بالنص التالي :-

٢ - أ - يعتبر جدول الرسوم والاجراءات المتعلقة بها الملحق بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه ويلغى اي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه معه .

٢ - ب - موافقة كما وردت في مشروع القانون المعدل بعد شطب عبارة (يقل عن) الواردة في الفقرة والإستعاضة عنها بعبارة (يزيد على) .

وبناءً على ذلك توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على توصيتها إلى الحكومة

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً للجهد الذي بذلته اللجنة القانونية ، فيما يتعلق بالتوصية الأخيرة التي زميلنا معالي الاخ عبد الكريم نصح أن نبدأ بها ، نحن نعتقد ان المادة " ١١١ " من الدستور هي مادة لا تمنع التفويض بالانظمة فيما يتعلق بالرسوم ، وجرى العرف والالتزام بهذا النص الدستوري في العديد من الانظمة عندما يسمح القانون بالتفويض ، القانون الذي يفرض الرسم أو الضريبة ويسمح بالتفويض فالامر يصبح شريعياً ، لأن الاداء التشريعية سواء كانت على شكل قانون او نظام هي اداة مقبولة .

العمل الذي جرى لدينا في العديد من القوانين ان الاصل يفرض بالقانون ثم يأتي النظام ليكون اكثر مرونة ويأتي الاحتياجات وليضع النسبة التي تتناسب مع الخدمة وما تقدمه الدولة لقاء تلك الخدمة . فاذا كان النقاش حول دستورية الانظمة التي تصدر تنفيذاً للقانون فربما في وزارة العدل ، وأيدنا بذلك الاجتهاد القضائي ، أن التفويض بأي قانون للسلطة التنفيذية أن تصدر أنظمة لتنفيذ الحق الممنوح في القانون لها بوضع أنظمة تشمل الرسوم ، الاجتهاد القضائي استقر على أن ذلك جائز وهي من حقوق السلطة التنفيذية .

النقطة الجديدة بالبحث أن التفويض الان في كل القضايا سواء كانت التشريعية إذا سمح

بتعديل كافة التشريعات بالغاء جميع الأنظمة التي تفرض رسوم واستبدالها بقوانين وفقاً لأحكام الدستور .

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

امين عام مجلس الامة اللجنة القانونية حكمم خيبر مجلس النواب

السيد رئيس اللجنة : معالي الرئيس ، قبل ان نصوت على القانون هناك توصية من اللجنة القانونية بأن يصوت المجلس على هذه التوصية وهي الطلب من الحكومة بتعديل التشريعات التي تفرض رسوماً بموجب أنظمة ، لأن اللجنة وصلت في دراستها الى انه لا يجوز فرض الرسوم والضرائب بموجب قوانين وبموجب أنظمة وإنما تكون بمقتضى الدستور .

اللجنة درست الموضوع دراسة مستفيضة معالي الرئيس ووجدت ان القانون الذي يحيل الى النظام ، أي قانون يحيل الى النظام موضوع الرسوم هو أمر غير دستوري .

إذ لا يجوز ان تتوسع في تفسير المادة " ١١١ " من الدستور وأن نقول ان يصدر نظام بمقتضى هذا القانون تحدد فيه الرسوم الواجب دفعها على هذا الموضوع او ذاك الموضوع .

لذلك معالي الرئيس اللجنة اوصت بهذه التوصية وارجو ان نطرحها للمجلس الكريم للتصويت عليها قبل ان تنتقل لمواد المشروع ... وشكراً .

هكذا من المأهول

بها المشرع أو الادارية هي من المبادئ التي أصبحت تنقلها الادارة الحديثة والادارة العامة ولا تتأذاها سيما وإن السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء عندما يقدم على نظام تنفيذاً لحكم القانون حقيقة هو تحت رقابة البرلمان ، ليس ابتعاداً عن رقابة البرلمان وبالعكس هي جزء من مبدأ المشاركة . لأن الحكومة عندما تقدم على ذلك هي إمتداد أنها حكومة الاغلبية النيابية من جهة ، وأنها أيضاً تحت طائلة المساءلة .

أنفي من طرفي الشبهة الدستورية على اي نظام يصدر تنفيذاً لحكم القانون ، وأقول أن المادة " ١١١ " تقول " بموجب قانون " ، اي الاداة التشريعية التي تسمح بفرض النظام يجب ان ينص عليها القانون .

هذا من حيث التوصية الاخيرة التي تفضل فيها الاخ عبد الكريم الدغمي .. شكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الله اخو ارشيدة .

السيد عبد الله اخو ارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة النظرة الاولى للتفسير الابتدائي للمادة " ١١١ " نص صريح لا يجوز التأويل فيه ولا عطفه على استقرار الاجتهاد . لانه يقول " لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون ولا تدخل في بابها انواع الاجور التي تتقاضاها الخزنة المالية مقابل ما تقوم به دوائر الحكومة من خدمات للأفراد " .

هذا إذا كان معالي وزير العدل وهو يوضح رأيه الدستوري بأن المفهوم لدى الحكومة ووزارة العدل واستقرار الاجتهاد الاداري بان تصدر هذه الضرائب والرسوم بانظمة ، واللجنة تصدر هذه الضرائب والرسوم بانظمة ، واللجنة القانونية والمجلس التوجه العام لدينا بتفسير هذه المادة بانه لا يجوز فرض رسم او ضريبة لانه وجدنا امور في مداولتنا في اللجان والرسوم أننا لم نعر على بعض الانظمة لأنها لا تدخل في صلاحيات مجلس النواب .

لذلك ارى إحقاقاً للحق بان ينظر معالي رئيس المجلس ويعرض على المجلس الكريم بان يبعث الى المجلس الاعلى لتفسير الدستور لاعطائنا رأي قانوني وتفسير صحيح ليستقر خشيه هذه التناقضات . لأننا نحن نصر على ان لا يصدر " اي رسم او ضريبة إلا بقانون " . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : شكراً معالي الرئيس .

النص في المادة " ١١١ " عندما يقول " لا تفرض ضريبة أو رسم " وتأتي هنا صيغة ضريبة أو رسم بالتذكير في معرض النفي مما يعني العموم ، وأن هذا النص هو من أصرح النصوص في منع هذا الاسلوب .

وإذا كانت تفرض ضرائب او رسوم سابقاً بأنظمة فهذا مخالف فعلاً لنص الدستور

وبالتالي المخالفة لا تصلح ان تكون مقياساً ولا دليلاً ولا نموذجاً ، بل الاصل بالمخالفة ان تبطل وان تنتهي .

لذلك ما ذهبت اليه اللجنة القانونية هو تصويب خطأ استمر مدة طويلة ، لأن هذه الضرائب والرسوم لها صفة العموم والشيوخ وهي تأخذ بشكل عام من المواطنين لذلك لا بد أن تستقر هذه الاوضاع كما تستقر المادة القانونية ... وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : بدءاً أنا أرى أن هذه المادة تحدد وتقرر فرض الضرائب والرسوم بالقانون ، ومن بعدها عندما يأتي الى ذكر الاجور التي تتقاضاها الخزنة المالية مقابل ما تقوم به دوائر الحكومة من الخدمات للأفراد هنا تدخل في خدمات استثنائية قد يتفع بها بعض الافراد وقد لا يتفع .

اما الرسوم فهي تعتبر من الخدمات الاساسية المألزمة للدولة ، ففرضت رسوم ثم اثير الى ما قد يطرأ ، وأمور مثل التعليم والعدالة ، فتح ابواب المحاكم ، الصحة ، أمور من هذا النوع هي متكررة ورسومها تقع في باب الرسوم ، الاستثناء يأتي فقط لأمر قد تطرأ .

ولكن أيضاً بغض النظر عن إن إذا كانت الحكومة وهي توافقنا بالتفسير التفويض تقول أن النص جائز ، إذا المجلس العالي فسر بأنه يجوز التفويض أو لا يجوز يبقى غير ملزم

للمجلس لأن المجلس باقتراح رئيس اللجنة القانونية يقترح أن لا يفوض المجلس ، اي ان المجلس يريد سحب تفويضه بتعديل مواد القانون وهذا من حق المجلس بغض النظر عن الرأي الدستوري بجواز أو عدم جواز التفويض لأن التفويض بارادة المجلس ويستطيع أن يسحب تفويضه ، وفي الوضع الحالي بعد علو كثير من الرسوم وتمادي الحكومات ، لا اقول حكومة واحدة ، في فرضها جاء الوقت لإعادة ضبطها وإعادة حصرها بإدارة مجلس الأمة .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة أثرت بعض النقاط ولا بد لي من الرد عليها وخاصة ما تفضل به معالي وزير العدل ، يقول معاليه جرى العرف ، وأنا أقول أن العرف يجري فيما لا نص عليه ، أما مع وجود النص الصريح فلا يعمل بالعرف ، العرف يعمل به حيثما لا يوجد نص ، ولكن عند وجود النص الصريح لا يعمل بأي عرف ثانياً :- يقول معاليه أيضاً أن الاجتهاد استقر ومنذ فترة طويلة والرسوم تصدر بأنظمة بمقتضى القوانين . وأقول لمعاليه رداً على هذا الكلام ان الحق أحق أن يتبع وأن الرجوع إلى الحقيقة أولى من التمادي في الخطأ .

ثالثاً :- أضيف يا معالي الرئيس والزعماء الكرام أن المشرع لا يلغو ولا يتسنى للمشرع

هكذا من الأصل

القانون وأن لا تفرض بموجب نظام .

الاجور لا بأس تفرض بموجب نظام هذا أمر نص عليه الدستور لانه استثناء من الدستور . ولذلك ارى معالي الرئيس أن توصية اللجنة كانت في مكانها وأرجو التصويت عليها بعد بحثها ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء :

سيدى الرئيس

الدستور مصون وعلينا جميعاً مسؤولية صيانه ، وقد أقسمت على الدستور مرتين ، أقسمت على صيانه نائباً واقسمت على صيانه وزيراً ولن اقبل شكلاً من أشكال الإعتداء على صيانة الدستور .

هنا أكتفي أنني تقدمت بمقدار الشيخ أبو زنت ثم استمع للأذان وأكمل بعد الأذان . - وهنا أنصت الجميع لأذان المغرب -

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء :

ولكن هنالك إجتهااد في فهم النص وهذا هو باب الإجتهااد المفتوح .

أنا اعتقد أن كلمة فرض أيها الأخوان تعني إقرار ان هناك رسم أو ضريبة ولا تعني تحديد الرقم ، وأن تحديد الرقم متروك إما أن يحدد بالقانون أو بغيره .

أن يلفو . يقول المشرع الدستوري في المادة " ١١١ " ما يلي " لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون ولا تدخل في بابها أنواع الاجور التي تنقاضيها الخزنة المالية مقابل ما تقوم به دوائر الحكومة من الخدمات للأفراد " . إذن ميز المشرع الدستوري بين الضريبة والرسم من جهة وبين الاجور التي تنقاضيها الخزنة مقابل هذه الخدمات . وأضرب مثلاً أجور المكالمات الهاتفية ، هذه يجوز أن تفرض بنظام ، لكن رسوم الإشتراك بالهاتف لا يجوز ان تفرض بنظام . يجب ان يكون الفرق واضح بين الرسم وبين الاجور ، الاجور تفرض بنظام لكن الرسم لا يفرض بنظام ، هذا واضح جداً لأن الأجر قد يختلف ، أجر تلفوني عن تلفون اي واحد فيكم قد يختلف بقدر ما يستعمل الهاتف ويكثر من المكالمات ترتفع عليه الاجور بقدر ما يقلل من هذه المكالمات تنخفض عليه الاجور ، لكن الرسم يفرض على الكافة وهو لا يفرض إلا بقانون .

لو أراد المشرع الدستوري أن يذهب الى ما ذهب إليه معالي وزير العدل لقال أنه يجوز التفويض ، والتفويض لم أسمع به مطلقاً لا بإجتهااد ولا بتفسير للمجلس العالي ولا دخل لنا بالمجلس العالي ، نحن ننفي الشبهة الدستورية كمجلس نواب وعلينا أن نحافظ على الدستور ويجب علينا أن نحافظ على الدستور لأننا اقسمنا على ذلك . إذا كان هنالك خطأ بغض النظر عن مدة هذا الخطأ وبغض النظر عن طول مدة هذا الخطأ يجب أن نعود إلى الحقيقة ان تفرض الرسوم بمقتضى

لكن لا يجوز أن تقول أن هناك رسم على كذا أو هناك ضريبة على كذا إلا إذا أقرت بقانون .

نحن لا نتحدث عن مبدأ فرض الرسم أو الضريبة ولكننا نتحدث عن تحديد قيمتها ، هذه نقضة خلافية ونحن لسنا مرجعاً لتفسير الدستور أيها السادة .

أنا أعتقد أنه صيانة للدستور وحفاظاً عليه هناك مرجعية لتحديد أي الفهمين هو أقرب للصحة ، لو كان الحديث عن التفويض أيها الأخوة لما كانت مشكلة .

أما أن يقال أن كل رسم أو ضريبة حددت قيمتها بقانون فهي غير شرعية وكما قال أخي الشيخ همام أنها يجب أن ترد لأنها حصلت بشكل غير قانوني ، فحين نتحدث عن موضوع دستوري ولا نتحدث عن موضوع تفويض نقرر أن نفوض أم لا . لو أن إخواني الكرام الطلب الذي كان موجوداً لا نريد أن نفوض ، نقر بحق إقرارها بنظام ولكننا لا نريد أن نفوض لكان ذلك الكلام أقرب إلى القبول .

أما أن يقال أنه مخالف للدستور فنحن نخرج مبدأ جديداً لم يستقر عليه الفقه والقضاء في هذا البلد .

قانون الجمارك بين يدينا ورسومه محددة بقرار من مجلس الوزراء وليس بنظام حتى ، وهناك رسوم كثيرة محددة بشكل نظام .

أنا أتمنى على إخواني حفاظاً على

الدستور أن نحيل هذا الموضوع إلى المجلس العالي لتفسير الدستور ، لو كان الموضوع ما زال بيد الحكومة لكان من حقها ان تحيله فوراً أما وأنه بيد مجلس النواب فاحتراماً لفصل السلطات مع تعاونها أنا أقترح أن يحال إلى المجلس العالي لتفسير الدستور ليحكم في هذا الموضوع وشكراً سيدى الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة أن نظام رسوم المحاكم به فرض ، أنا لم أتحذّر عن الكمية والمقدار كما ذهب إلى ذلك معالي الأخ عبد الرؤوف عضو اللجنة . به فرض رسم وهذا الفرض غير جائز إلا بقانون ، هذا أولاً .

وثانياً :- أنا لا أرى ان المجلس الكريم يذهب بهذا الأمر إلى المجلس العالي لتفسير الدستور . إذا كانت الصلاحية للمجلس فالصلاحية الاسهل لمجلس الوزراء ، فقد كان بإمكان مجلس الوزراء أن يذهب إلى المجلس العالي لتفسير الدستور . أما وقد وضع نظاماً للرسوم ورفع به الرسوم المقررة أصلاً في النظام السابق ثم يطلب من هذا المجلس عندما يبحث هذا الأمر أن يرفع الأمر إلى المجلس العالي لتفسير الدستور هذا في الحقيقة لا أعتقد أننا نقبله أو على الأقل أنا لا أقبله .

ولذلك أقترح معالي الرئيس ان نسير في

هكذا من الأصل

مناقشة الموضوع وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : اللجنة الكريمة في مادة معدلة استعملت حقها وعدلت النص ليس هذا النقاش في هذه المرحلة . ردنا كحكومة كان بالنسبة للتوصية التي تقدمت بها اللجنة القانونية وطلبت إعطائها الأفضلية في النقاش ، عندما تأتي تلك المادة من حق المجلس أن يقول لا نريد أن نفوض بنظام ونريد أن تكون الرسوم ملحقمة بهذا القانون عند بحثها سنتحدث ونعطيهما حقها في النقاش ، نحن نحدثنا كحكومة على مبدأ التوصية التي طلبت اللجنة الكريمة إعطائها الأفضلية في البحث والتصويت عليها فتصدينا من طرفها لتعلن أننا ملتزمون بالدستور وتفسيرنا للدستور أن الفرض بقانون ، أما الرقم جائزة بنظام وذكرنا على ذلك عدة أمثلة ومنها التعامل ومنها ما عليه الإجتهد فتحن تصدى فقط التوصية التي طلب الزميل الاخ الرئيس طرحها على المجلس لم نبحث المادة التي وردت في قانون تشكيل المحاكم ، هذا للإيضاح ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبد الله النور .

الدكتور عبد الله النور :

معالي الرئيس الحقيقة في عندنا موضوعان للبحث وليس موضوع واحد .

أولاً :- القانون موضوع البحث ، وهو

المراد إجراء التعديلات على نصوصه وهذا يمكن للمجلس أن يبت فيه ، ولكن ذيل قرار اللجنة القانونية أمر آخر تماماً لأنها تتحدث عن تعديل كافة التعديلات السابقة منذ أن قامت الإمارة بإلغاء جميع الأنظمة التي تفرض الرسوم إذاً أمرين لو تفصل البحث قسمين أولاً رسوم المحاكم وتحدث به وثانياً مدى دستورية كون الرسوم بأنظمة .

إن معنى هذا التجميد أو هذا الإلغاء أن كل الرسوم منذ تأسست الإمارة حتى اليوم كلها باطل ، وأضرب أمثلة على الرسوم الرسوم الجمركية ، رسوم إمتحان الثانوية العامة ، رسوم الطوابع ، رسوم جوازات السفر ، رسوم المكوس بأنواعها المختلفة فإذاً في عشرات بل مئات الرسوم الآن اذا نقول كلها خطأ يعني هل صحيح ان هذه المملكة طوال هذه السنوات ، وكل المجالس التشريعية تصدر قوانين غلط او تسمح بأنظمة تصدر قوانين غلط وتنبأ اليوم !

أنا في ذهني شك ولكن نفصل القانون ونبت به ونستفسر إذا كانت كل أنظمتنا التي صدر بموجبها رسوم صح أو غلط الآن نجد القانونين هنا الاخ عبد الله أخوارشيدة يقول لا .. دستوري الاستاذ الروابدة يقول دستوري وزير العدل يقول دستوري ، نحن الناس غير متخصصين أين نصف نرى من تكلم أحسن ونصف معه في أمر دستوري أم نحيل الأمر إلى الجهة التي تعرف بتفسير الدستور ، أنا أقترح ما أقترحه الاخ اخو ارشيدة بداية ان نسير في

قانوننا المعروض أمامنا ونبقي النقطة معلقة وأنا فعلاً عندي شك فارجو من معالي الزميل عبد الكريم الدغمي انه ما يجاوبني لانه أنا عندي شك ، ولكن ياما هذا المجلس وياما صوتنا على قوانين منها تفويض لمجلس الوزراء بإصدار أنظمة برسوم كثيرة منها ، وأذكركم بأن ضريبة المبيعات حين كنا نقول الرسوم تكون بالقانون أو بالنظام تذكروا نفس المجلس هذا لم تر دستورية أنه فقط بل اثر وجاقتها ، هل المواطنين سيخفون المواد ويحتكروها ويخرجوا بها لم تكن مثارة موضوع الدستورية ، إنني احترم التفكير في التشكيك بالدستورية ولكن في نفس الوقت أرجو السير في عملنا ونحيل الأمر ونأخذ القرار المناسب ، إن كلها غلط تعدل اما اذا ليس كلها غلط كيف تعدلها ، يعني لا أجد هذا مناسباً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ إبراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة حين تكون اللغة من الوضوح بمكان لا أدري كيف نختلف لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون لا أجد أوضح من هذه المادة الدستورية ذات الرقم " ١١١ " لا أجد أوضح منها ومن قواعد اللغة المسلمة أن النكرة إذا جاءت بعد النفي تفيد العموم لماذا وضع المشرع هذه المادة الدستورية الأصل في الدستور هو المنع ومعنى المنع حماية المواطن من أن يتهك حماه وأن تصان حقوقه هنا هو المعنى

الاساسي في دستورية النصوص الدستورية ، المنع الذي يعني حماية المواطن من أن تعتدى على حقوقه نجد أن المشرع أراد أن يحمي ، ان يفرض على المواطن رسم يتواء به حمله دون أن يكون بقانون أراد أن يحمي المواطن من أن تفرض عليه الحكومة ضريبة أو رسماً إلا بقانون يقره ممثلوه هذا هو الأصل في المادة . ونجد أن هذه المادة المتعلقة بالعدالة والتي وضعت بها رسوم مضاعفة هل تتفق مع معنى العدالة ان أضع رسوماً زائدة على الدعاوى التي من شأنها أن تجعل صاحب الحق زاهداً بحقه أو غير قادر على تحصيل حقه وهو يرى هذه الرسوم المضاعفة ، فلذلك إذا كانت هناك إذا ذكر الزميل معالي الدكتور عبد الله النور أخطاء سابقة ومكررة فهذا لا يستدعي أن نرسخ الخطأ وإنما يستدعي أن نسعى لإزالته وأن نحمي المواطن الذي إمتحننا لنحمي حقوقه بدل أن نقول هذا أمر مضى عليه الزمن كما قال المشركون في عبادتهم للأصنام " إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون " .

إن ترسيخ الخطأ ليس حجة وإنما الحجة هو أن نعمل لتفعيل المادة الدستورية وإحيائها ثم معالي الأستاذ ابو عصام عندما يقول نحن لا نفرض رسماً وإنما نقدر رسماً في الحقيقة نحن فرضنا رسم فرضنا ضريبة كان الرسم " ١٠٠ " قروش صار " ١٠٠ " دنائير هذا لا والله في حدود التقدير ما فرضت رسم جديد ، لا أنت عندما رفعت من " ١٠٠ " قروش إلى " ١٠٠ " دنائير هذا رسم جديد ثم أن نحتمي ، إذن ما مصلحة المواطن إذا كانت " ١٠٠ " دنائير صارت " ١٠٠٠ "

هكذا من الأصل

دينار ونقول هذا فقط والله هذا فقط أمر تقديري ، إذا أين محتوى المادة الدستورية والقاعدة الشرعية تقول لا إجتهد في مورد النص ولا اجد اوضح من هذا النص عموماً وبياناً ، فلنحترم الدستور ولنحترم المادة الدستورية ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين :

شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة معالي الأخ زملائي إنني دوماً أحاول أن أكون مقل في حديثي لذلك إنني اعتبر نقطة النقاش ألا وهي توصية اللجنة القانونية الكريمة ولكي تخرج من هذا النقاش الذي قد يطول فإنني أرى ما تفضل به الزميل الأخ عبد الله اخوارشيدة بتحويل تفسير المادة (١١١) من الدستور إلى المجلس الأعلى لتفسير القوانين وقبل قليل تفضل معالي وزير التربية والتعليم وقال أنها نقطة خلافية فطالما أن هناك خلاف بهذا التوجه علماً أن الحكومة هي التي قامت بالطلب ، إنني أرى وأتني على طلب الزميل عبد الله اخوارشيدة ... وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي : أنا أرى أن هذه العبارة من النص الصريح الواضح المحكم وهذه لغة عربية واللغة العربية نفسها على ضوء

أساليب العرب في الخطاب ، قواعد اللغة تقول بالإضافة لما قاله أخي ابي الطيب النكرة في سياق النفي تنفي العموم ويقول العرب في قواعد اللغة الإستثناء بعد النفي يفيد الحصر والتحديد على غرار (لا إله إلا الله) يفيد الحصر والتحديد الإستثناء إلا النفي لا ، لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون هذه صيغة عربية واضحة يا إخوان ليست بحاجة إلى المجلس العالي ولا تفسير ولا شيء لغة عربية واضحة أنا أعتبرها من الأبهجيات إن الإستثناء في سياق النفي يدل على الحصر والتحديد ، حصر وتحديد إنتهت المشكلة ، ولذلك لا يجوز إلا بقانون بغير قانون لا يجوز حصر وتحديد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيد جمال الصرايرة .

السيد جمال الصرايرة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس هذه السنة الخامسة لي تحت هذه القبة ومن حين لآخر تثار هذه القضية الرسوم بقانون أو بنظام مخالف للدستور أو موافق للدستور وفي رأيي سواء قبلنا رأي اللجنة أو اخذنا برأي الحكومة تبقى المسألة قائمة ، لذلك حلاً للأشكال أرى مع بمن يروا أن نرفع هذه القضية إلى المجلس العالي لتفسير الدستور ونصل إلى حل نهائي لهذه القضية نوفر وقت هذا المجلس والمجالس القادمة وتنجلي هذه المسألة الخلافية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الافاضل الطروحات واضحة في هذا المجلس يعني اذا كان هناك اراء جديدة ارجو ان نستمع لها اما اذا كان كل الاحاديث تنصب حول الآراء التي ذكرت دعوا هذا المجلس يقرر اي توجه ، وارجو اذا كان هناك اراء جديدة في هذا الموضوع ، الاستاذ المكور .

السيد عبد الرحيم عكور : شكراً معالي الرئيس .

من حيث المبدأ الحقيقة لا ادري هل الحكومة كانت غائبة عنها ان قضية فرض الرسوم المستمرة متجاوزة بها هذا النص سواء هذه الحكومة او غيرها من الحكومات ، هل هذا مبرر ان نستمر على نفس الصورة من الخطأ وتكريسه ١٩ لماذا لا تقوم الحكومة بتحويل هذا الموضوع إلى المجلس الاعلى لتفسير الدستور ؟ لماذا تبعت به الى مجلس النواب وإلى اللجنة القانونية وقد كان معالي الاخ الحبيب ابو عصام موجوداً حين بحث هذه القضية فلماذا لا تتر في حينها هذه القضية .

القضية الاخرى انا لا اريد ان اؤكد على قضية اللغة اخواني ان هناك نفي وثبات لا والا فما داعي ان نقول والله نرجع الى المجلس الاعلى لتفسير الدستور والقضية بين ايدينا واضحة وجلية ، واعتقد ايضاً حينما اقدمت على فرض هذا الرسم الجديد هي اكتملت على قضية متوالية ما ادري هندسية او عديدة لا ادري ماذا اصفها انه في جملة من القضايا السابقة تفرض رسوم بشكل مستمر

ومجلس النواب الحالي اوغيره من المجالس لم يقفوا على هذه الحقيقة فاذا وقفت اللجنة القانونية الان وترى من خلال ما قامت به وزارة العدل من فرض رسوم جديدة وسيأتي لنا حديث على قضية هل الوصول إلى الحق وإلى العدالة يقضي فرض رسوم اعتقد ان الحكومة اتخذت ستاراً من مجريات سابقة ووافقت على فرض الرسوم على ضني ان المجلس واللجنة القانونية قد لا تلتفت إلى هذه الناحية فالدستور الذي اقسما على احترامه وصيانه والمواطن الذي عاهدناه ان نمنع عنه الاذى يقتضينا اخواني وزملائي ومعالي الرئيس ان لا نرجع هذه المادة إلى المجلس الاعلى لتفسير القوانين وان يتم التصويت الآن على مشروعية ما ذهبت اليه اللجنة القانونية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء :

شكراً معالي الرئيس .

وشكراً للأخ الشيخ الحبيب عبد الرحيم من اجل تبادل الغزل بين صريحين

لماذا لا ترسل الحكومة لأن الحكومة مقتنعة ان هذا النظام دستوري ، متى تثار الاحالة إلى المجلس العالي لتفسير الدستور عندما يطلب احدهم او يقول انه غير دستوري بالتالي لن تجد الحكومة ولا لدقيقة ان الامر غير دستوري .

هكذا من الأشهر

ثانياً :- كنت اتمنى على الشيخ ابراهيم زيد الحبيب ان لا يستعمل التمثيل مع الفارق نعم " انا وجدنا ابناءنا على امة وانا على اثارهم مقتدون " في الخير وفي الصحيح وفي ما اعتقد انه صحيح ومنستمر نتبع من سبقنا ان كانوا على حق وتجاوز عنهم ان كانوا على خطأ .

سيدي الرئيس انا اعتقد ان الامر خطير جداً ان نبت به ونحن لسنا مختصين بتفسير الدستور انا احترم واجل الرأي من قال انه يخالف للدستور وفي نفس الوقت احترم واجل رأي من قال انه موافق للدستور فلا بد من فصل يقول اينما اقرب الى الحقيقة حماية للمواطن الذي اقسنا على حماية حقوقه وللعلم اخواني نفس الناخبين الذي وعدهم انني الشيخ ابو عصام ان يقي حقوقهم هم نفس الناخبين الذين وعدتهم ان اقي حقوقهم واعتقد انني مازلت عند قناعتني بدستورية هذا الامر . انا اعتقد ان الجدل فيه ياسيدي سيطول كثيراً لنحسم نقطة دستورية وهناك جهة هي صاحبة الحق في حسم الدستورية بنص الدستور الذي اقسنا على حمايته هذا الدستور الذي اقسنا على حمايته قال ان اختلفتم في تفسير نصوص او فهم نصوص فذلك هي الجهة التي تفهمها وتصدر بها القرار ، شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : سيدي اعتقد ان الموضوع استولى حقه من النقاش ، واقترح

طرحه على التصويت .

اصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الافاضل تحدث عدد كبير في هذه القضية والحقيقة هي قضية تستحق البحث وتستحق سماع كافة الآراء لانها قضية تتعلق بدستورية القوانين او بعض القوانين او عدم دستورتها ، لكن من مجمل احاديث الزملاء طرحت وجهات النظر تقريباً كافة وليس هناك وجهات نظر جديدة حسب ما استمعت ، هناك طرح من الزميل عمارين في انهاء او اغلاق باب النقاش هل يرى المجلس ذلك ؟

مطروح كالتالي ، اختلفت الآراء حول توصية اللجنة القانونية ، هناك من الزملاء من هم مع التوصية ويؤيدون تصويت او طرح التوصية للمجلس الكريم ، وهناك العديد من الزملاء طرحوا باحالة هذه القضية توصية اللجنة القانونية بما يتعلق في الضرائب والرسوم التي تفرض بالنظمة ، هناك العديد من الزملاء طلبوا تحويل هذه القضية الى المجلس العالي لتفسير الدستور ووجهة النظر الاخرى وهي توصية اللجنة القانونية .

الا بعد توصية الزملاء باحالة هذه القضية الى المجلس العالي لتفسير الدستور هذا الاقتراح واقترح تحويل هذه القضية والقضية تتعلق بالقانون كاملاً ، القضية تتعلق فقط بتوصية اللجنة القانونية باعادة صياغة القوانين بما يتماشى مع الدستور برأي اللجنة .

الآن المطروح تحويل هذه القضية للمجلس العالي لتفسير الدستور .

من مع هذا الطرح ؟

ارجو رفع الايدي .

السيد الامين العام : ٣٣ من ٥٦

معالي رئيس المجلس : ٣٣ من ٥٦ وتخال هذه القضية الى المجلس العالي لتفسير الدستور ونحن نلتزم الرأي الذي يردنا بذلك اذن القانون معالي رئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة كما وردت في مشروع القانون

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة

المادة (١)

موافقة

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ؟

موافقة

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة (٤)

تشكل محاكم بدائية في الاولوية التي تعين من آن إلى آخر بنظام يقره مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك وتؤلف كل محكمة من رئيس وعدد من القضاة حسب ما تدعو إليه الحاجة ويكون لها :

٤ - للمجلس القضائي ان يلحق بوزارة العدلية عدداً من القضاة بسبب مقتضيات الحاجة ، ولوزير العدلية أن يعير او ينتدب اي قاضي باستثناء قضاة محكمة التمييز لأية محكمة نظامية او خاصة للمدة التي يراها مناسبة دون التقيد بالمدة المحددة للانتداب المنصوص عليها في قانون استقلال القضاء وله ان ينتدب اياً منهم للقيام باي عمل في دوائر النيابة العامة .

المادة كما وردت في مشروع القانون

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (٤) من المادة (٤) من القانون الاصلي ، ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٤-أ- للمجلس القضائي بناء على تنسيب وزير العدل ان يلحق بوزارة العدل عن طريق الانتداب للمدة التي يراها مناسبة قاضياً او

هكذا من الاجل

أكثر للقيام بالعمل فيها بالأعمال التي يكلفه أو يكلفهم بها الوزير ، بما في ذلك اجراء البحوث واعداد الدراسات في العلوم القانونية والإدارية .

ب- لوزير العدل ان ينتدب اي قاض - باستثناء قضاة محكمتي التمييز والعدل العليا - إلى أي محكمة نظامية أو خاصة أو إلى أي دائرة من دوائر النيابة العامة ودائرة النيابة العامة الإدارية ودائرة المحامي العام المدني ويكون الانتداب في أي من هذه الحالات لمدة ستة أشهر وللوزير تمديدتها بموافقة المجلس القضائي للمدة التي تقتضيها الضرورة .

قرار اللجنة

المادة (٢) :

موافقة

معالي رئيس المجلس : الدكتور ذيب عبد الله .

الدكتور ذيب عبد الله : ارجو تعديل المدة (ستة) أشهر (بثلاثة) أشهر ، لأن المجلس القضائي أقدر على تحديد المصلحة العامة ، ولأن القاضي قد ينتدب أحياناً بقصد ابعاده عن موقع هام يشغله وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : سيدي الستة أشهر الواردة في الفقرة (ب) من المشروع الذي يعترض عليها سمادة الزميل هي ليست مدة ملزمة للمجلس ، بل لمدة (ستة) أشهر يعني اقتضاها (ستة) أشهر ، يجوز له لمدة (اسبوع) أو (شهر) أو (يوم) أو (نصف يوم) مهما كان ، لكن هذه الستة أشهر السقف الأعلى وللوزير تحديد المدة بموافقة المجلس القضائي ، هذه المادة سعادة الأخ والزملاء الكرام تعيد النصاب إلى اهله ، بمعنى ان المجلس القضائي له رقابة على هذا الانتداب ، فلذلك جاء قرار اللجنة القانونية عليها بالموافقة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم ؟ موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة (٥)

١ - تنعقد المحكمة البدائية في القضايا الجزائية على الوجه التالي :-

ج - من قاضي منفرد عند النظر في القضايا الجنحية البدائية .

٢ - أ - تنعقد المحكمة البدائية في الدعاوى الحقوقية من قاض واحد عند النظر في جميع الدعاوى الحقوقية الخارجة عن

اختصاص قاضي الصلح مهما بلغت قيمتها ، وكذلك النظر في الدعاوى المتقابلة وما يتفرع عنها وعن الدعوى الاصلية .

المادة كما وردت في مشروع القانون

المادة ٣ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : باضافة العبارة التالية الى آخر البند (ج) من الفقرة (١) منها (ولرئيس المحكمة البدائية ان يشكل المحكمة من قاضيين للنظر في هذه القضايا) .

ثانياً : باضافة العبارة التالية إلى آخر البند (أ) من الفقرة (٢) منها (ولرئيس المحكمة البدائية أن يشكل المحكمة من قاضيين للغاية ذاتها) .

قرار اللجنة

المادة (٣) :

موافقة

هذه المادة جاءت لتعطي الصلاحية لرئيس المحكمة لتشكيل المحكمة من قاضيين عند النظر في هذه القضايا ، يعني صلاحية جوازية اذا رأى ان هنالك قضية من الخطورة يمكن ان تحتاج الى مشاركة رأي من قاض آخر ، وهي منطقتة تقديرية لرئيس المحكمة ان

يشكلها من قاضيين وهو تعديل بتقديري تعديل مناسب معالي الرئيس ، ادعو المجلس الكريم للموافقة عليه حسب قرار اللجنة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم ؟ موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة (٢٣)

١ - يجوز لوزير العدلية بموافقة جلالة الملك أن يضع أنظمة بشأن تحديد الصلاحية الإقليمية لمحاكم الصلح والمحاكم البدائية ومحاكم الاستئناف والنقضات التي تعطى للمفريقين وللشهود واتلاف القضايا التي لا فائدة من بقائها أو التي مر عليه الزمن .

٢ - يجوز لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يضع أنظمة بشأن تحديد الرسوم التي تستوفي من المحاكم ودوائر الاجراء .

المادة كما وردت في مشروع القانون

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٢ - أ - تحدد بأنظمة تصدر بمقتضى

هكذا من الاصلي

هذا القانون الرسوم التي تستوفي في المحاكم ودوائر الاجراء وكتاب العدل ووزارة العدل عن الدعاوى القضائية التي تقدم إليها والخدمات القضائية او الادارية التي تقدمها وإلى أن تصدر هذه الأنظمة يستمر العمل بالقوانين والأنظمة المعمول بها عند نفاذ هذا القانون والمتعلقة بالرسوم .

ب - يخصص مجلس الوزراء نسبة من ايراد الرسوم المنصوص عليها في هذا البند (أ) من هذه الفقرة بما لا يقل عن (١٠ ٪) منها لوزارة العدل لتتولى الانفاق منه مباشرة على احتياجاتها خارج المخصص لها بالموازنة العامة بموجب تعليمات تصدر عن وزير العدل والمالية .

قرار اللجنة

المادة (٤) :

يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

- ٢ - أ - يعتبر جدول الرسوم والاجراءات المتعلقة بها الملحق بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه ويلغى اي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه معه .
- ٢ - ب - موافقة كما وردت في مشروع القانون المعدل بعد شطب عبارة

(يقل عن) الواردة في الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة (يزيد على) بمعنى يخصص لها بما لا يزيد عن (١٠ ٪) حسب قرار مجلس الوزراء ، المادة (٢/٢) معالي الرئيس والاشوة الزملاء ، الحقنا بهذا القانون ورأت اللجنة ان تصدر الرسوم والاجراءات المتعلقة بها بموجب قانون بما لهذا المجلس من صلاحية ، بغض النظر موضوع الدستورية في التوصية احيل الى المجلس العالي لكن هنا كما ذكر الاخوان قبل قليل وكما جرى النقاش رأيت اللجنة القانونية ان تصدر الرسوم والاجراءات المتعلقة بها بموجب هذه المادة والحققتها بقانون واذا اردتم السبب معالي الرئيس مستعد ان اشرح ، الا اذا اردت ان يبحث الأمر ثم اشرح .

معالي رئيس المجلس :

المادة (٢/٢) من المادة (٤) قرار اللجنة القانونية مطروح للنقاش . معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : احترم كل الاحترام الرأي الذي توجهت اليه اللجنة القانونية كأجتهاد تراه في هذه المرحلة ، نحن نعتقد ان التفويض الذي اجازته المادة (٢٣) من القانون الاصلي هي الان تحت يد المجلس وهو صاحب السلطة والسيادة ، ان هذا التفويض يتفق مع متطلبات العمل القضائي ، اعادة النظر في الرسوم سلباً او ايجاباً ، الذي ادرى به وتستطيع ان تضع له الضوابط حقيقة السلطة التنفيذية ، انطلاقاً من مبدأ كما علينا ان نعيد النظر في النفقة ، ايضاً نعيد النظر في الخراج ،

واعلن للمجلس الكريم ان الحكومة في ١ / ١٠ ومن جملة تشاريح لصالح وزارة العدل والمحاكم قدمت خدمة منها تعديل رسوم المحاكم وصدر النظام في ١ / ١٠ ، ليندا في ١ / ١١ / ٩٥ وطرح في الجريدة الرسمية للمعوم ، طبعاً نحن نتابع الرأي الاخر ونحترمه ونجمله ، عدة اراء صدرت ، راي يقول العدل يذل مجاناً ، نقول من طرفنا ولكن الميطل اولى من الخسارة ، لم نضع الرسوم بهدف ان تجلب للدولة عوائد ، ولكن قدرنا الخدمة القضائية وكلفتها لنساهم نحن في الخزينة التي ترقد وزارة العدل ، مهما اخذنا من رسوم تأكدوا يا اخوان لا تلبي احتياجات الجهاز القضائي ، قسر العدل في المستقبل والان كل رسومنا وضرائبنا وكذا التابعة لوزارة العدل لا تلي الجزء السير وبالتالي لم يكن الهدف ان نفذي خزينة الدولة من جيوب المتقاضين هذا المبدأ الاول الذي كان في وجداننا ، المبدأ الثاني ان رسوم المحاكم وضعت في عام (٥٢) وكانت على نوعين :

الجدول الحقوقي والجدول الجزائي ، واول تعديل على الجدول الحقوقي كان في عام (٨٤) وكأمثلة :-

عندما اعاد المشرع النظر في الرسوم ، كانت دعوى للبداء امام محكمة البداء النسبة التي يتم تقاضيتها من المدعي (٣٪) وبحد اعلى (٣٠٠) دينار ، رفع هذا الحد الاعلى في عام (٨٤) الى (١٠٠٠) دينار ، كانت محكمة العدل العليا الحد الاعلى للرسم لها (٥٠)

دينار ، رفع عام (٨٤) الى (٥٠٠) دينار ، دعوى ازالة الشبوع والقسمة وما الى ذلك ، كانت (١٥) دينار ، واعلان الحكم يتبع ذلك ، رفع الحد الاعلى ووصلت في بعض الحالات دعاوى ازالة الشبوع والتعدي على العقار واخلاء المأجور عشرات الألوف من طرفنا ، اعدنا النظر بهذه الرسوم على ضوء الأرقام التي ترد الآن لمحكمة من المتقاضين ، ليس من صغار المتقاضين او طالبي الحق او متوسطي الدخل ، رفعناها الى (١٥٠٠) من عام (٨٤) الى (٩٥) ، يعني في حقبة زمنية عشر سنوات لتتناسب مع الخدمة القضائية وانطلاقاً انه طلب منا ان نعيد النظر في النفقة ، والاشوة الكرام عايشين الان الجهد المبذول والنظر في الكوادر وما الى ذلك ، ورفع رواتب القضاء وهي مطلوبة منا فأعدنا النظر في الخراج ، اعدنا النظر وبجرأة متناهية ، بقصة ازالة الشبوع والقسمة ونزع اليد واخلاء المأجور ، ووضعنا الحد الاعلى للرسم (١٠٠) دينار يعني من عشرات الألوف الى (١٠٠) دينار ، ذهبنا الى محكمة العدل العليا وقبلنا :

لا ، بدنا ننزله ونزلناه الى (٢٠٠) دينار القضية هكذا كان البحث ، قد يكون هناك اجتهاد بالرقم هذا موضوع قابل للجدل ، القضية الاساسية لنا فيما يتعلق بالجدول الحقوقي كان هذا هو اساسه ، القضية الجزائية وكلكم تعرفوا نسمع كلنا من الاشوة المواطنين ، الا انه المحكوم عليه يجعل من دائرة الاجرة وسيلة لاعاقبة تنفيذ الاحكام ،

هكذا من الأشوة

وجدنا ان الدولة تتقاضى نتيجة استعمالها القوى الاجرائية (٣٪) من المبلغ المحكوم به ، يدفعه المستفيد ، الذي هو المحكوم له ، في التنفيذ وفي التطبيق العملي اما المحكوم عليه يدفع دون ان نلجأ للقوة القسرية وبالتالي تدفع (٣٠٪) ، لكن وجدنا ان هنالك فئة من المحكوم عليهم الماطلين وينطبق عليهم المثل ، نستعمل معها كافة الوسائل ونقدم كافة الخدمات ، فقلنا عندما نشرع بالقوة الجبرية واستعمال كافة الوسائل نتقاضى من ذلك المحكوم عليه (٢٪) من المحكوم عليه ، لجميع الاحوال الرسوم يسلفها المدعي ، هي عبارة عن تسليف من طرفه لتعود على الميطل ، وبالتالي العدالة مجاناً لصاحب الحق ، هذا المدعي الاول .

المبدأ الثاني من يدعي العجز فرئيس المحكمة له كافة الصلاحيات ان يقبل دعواه والاجراءات بدون رسوم ، هذا لئلا له في هذه المرحلة .

الاخوة الكرام في اللجنة القانونية ، اتفقوا معنا من حيث المبدأ ، وقد يكون هنالك خلاف فعندما الحقوا بالقانون الجدول الملحق اعدوا فعلاً النظر ، ولكن في ارقام قد تكون قابلة للنقاش على ضوء ما نثر او ما يثيره الاخوان ، اذن مبدأ إعادة النظر في الرسم على ضوء الاحتياجات مبدأ مشروع ، على ضوء الخدمة المعمول مبدأ مشروع ، على ضوء الابنية الذين يشكوا منها الاخوان ، لما تراجع المحاكم ماذا يقولوا : ايضاً مشروع ، نحن نريد ان

نغذي من المتقاضين قسماً ، يعني قسم من الاكلاف المطلوبة على الخزينة ، هذا فيما يتعلق بالشق الحقوقي .

في الشق الجزائي ايضاً سمعنا الرأي الاخر ، تركت الرسوم على المتداعين الجزائريين والمحكوم عليهم منذ عام (٥٢) ، ولم تبحث اطلاقاً ، نحن درسنا الوضع ، الخدمة القضائية التي كانت تقدم في (٥٢) مختلفة ، المحكومين او الملاحقين جزائياً بـ (٥٢) مختلفة ، وجدنا اننا نتحدث عن رسوم لا تساوي الورق الذي يقطع بذلك الوصل ، (٥٢) سرنا نأخذ على القيدية (سبعة قروش ونصف) ، نأخذ على الكفالة اذا كان بده يطلب كفالة ، او بده يستأنف قرار رفض الكفالة ايضاً (سبعة قروش ونصف) نحن من باب الاجتهاد ، اجتهدنا ان (سبعة قروش ونصف) امام ما هو مطلوب منا وامام القوة الشرائية هي (دينار) ومن هنا وضعنا هذا الرقم ، اذا كان الرقم قد تعدى او تجاوز ، الأمر قابل للنقاش ، اخوانا في اللجنة القانونية ايضاً اعدوا النظر في هذه الارقام وشعروا فعلاً ان رقم (٥٢) غير مقبول ، ايضاً انتقلوا هم الى المحكوم عليهم ، كل المحكوم عليه في جنائية او جنحة مقابل كل شهر يقضيه تأخذ (اربعين) قرش الدولة ، يعني بين نفقات التقاضي ونفقات التنفيذ وحسبه متأخراً ، ايضاً نحن وجدنا ان (اربعين) قرش في سنة (٥٢) هي (اربع) دنائير الان بالحد الأدنى ، لغايات الاتفاق والشفقة ليس لسبب اخر ، وبالمناسبة هي لا تساوي شيئاً امام الكلفة الجزائية سواءاً لغايات الملاحقة او المحاكمة او التنفيذ اللاحق ،

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيد حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

حق التقاضي حق اساسي مكفول لكل مواطن ، ولا يكون حقاً الا اذا تمكن منه المواطن ، ونحن نعلم حرص الحكومات على زيادة الرسوم ، بغض النظر عن الدواعي ، ومن هنا فاني مع قرار او توصية اللجنة القانونية بالخاق جدول الرسوم والاجراءات المتعلقة بها بهذا القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ جمال الصرارية .

السيد جمال الصرارية : استفهامي من معالي رئيس اللجنة ، ان هذه الجداول من الذي وضعها ؟ هل اللجنة لوحدها ، رئيس اللجنة خيرته واعضاء اللجنة ، ام هل استشاروا القطاع المختص ؟ ام هل تعاونت وزارة العدل بتقديم هذه الجداول للجنة ووصلوا الى صيغة توفيقية ؟

يعني اريد ان اعرف معالي الرئيس كيف جاءت هذه الجداول ؟ وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

اولاً ليس عيباً ان يكون الرسم بقانون دراً للشبه الدستورية التي ذكرناها قبل قليل ،

ايضاً اعدوا النظر الاخوان بالرقم هذا وجدوا انه فعلاً لا يتناسب ، هذا مجمل ما اقدمنا عليه اذا كانت ارقامنا وهي ضمن رؤية وحسابات قمنا فيها في وزارة العدل فالموضوع اجتهادي ، ولكن الاساس ان هذا التفويض التي توجهت اليه اللجنة القانونية الكريمة ، ان تقول انه يجب ان يكون ملحق بالقانون نحن من طرفنا نقول كحكومة :

ان الصالح العام يفترض ان يبقى هذا التفويض في النظام ويمكن الدولة من اعادة النظر سلباً وايجاباً ، وايضاً بالنظام الذي سينفذ من ٩٥/١/١ ، نحن نسمع الرأي الاخر ونحترمه ونجمله ، من طرفنا نبدأ التفويض ، نرجو ان يبقى بالقانون مبدأ النقاش في النظام ، نحن مفتوحون الصدر ونقبل اية اقتراح ونؤكد للاخوان الكرام نبحث عن توسيع باب العدالة وليس تضيقها ، لكن نرجو ان نتذكر ان من سيتكبد الرسوم هو ذلك الميطل الذي اتخذ من العدالة وسيلة لارهاق دائنيه شكراً .

معالي رئيس المجلس : الاخ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

كنا قبل لحظات نسمع وجهتين نظر مختلفة حول دستورية وعدم دستورية الرسوم بقانون او بنظام ، هذا يعني ان هناك شك في دستورية ان الرسوم تأتي بنظام وبالتالي من باب اولى ما دام معروض علينا هذا القانون ان تكون الرسوم بقانون ، ولذلك انا اؤيد ما جاء بتوصية اللجنة القانونية وشكراً .

هكذا من المصلح

بل وادلك على ذلك بقانون كاتب العدل الصادر سنة (٥٢) الذي وضع الرسوم بنفس القانون واعتبرها جدول ملحق ، يمكن ان تكون قد استعرتنا هذا النص من النص بقانون كاتب العدل ، وادلك على ذلك ايضاً ان المجلس الكريم بقانون ضريبة المبيعات وضع الرسم بمقتضى القانون ، هذا جانب .

الجانب الآخر يقول معالي وزير العدل ان مقدار الرسم حسب اجتهاده مثلما يقول ، الذي ادرى به هو السلطة التنفيذية ، وانا اقول اننا ايضاً نعلم بمقدار الرسم والسلطة التنفيذية نحن ايضاً نعلم بمقدار الرسم ما اذا كان فاحشاً او كان غير فاحش .

ثالثاً : سأحدث في المبادئ ، حق التقاضي لقد نصت جميع الدساتير في العالم على اعتباره حقاً طبيعياً من حقوق الافراد وكذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الذي تنص المادة (الثامنة) منه بان لكل شخص الحق في ان يلجأ الى المحاكم الوطنية لانصافه عن اعمال فيها اعتداء على الحقوق الاساسية التي يمنحها له القانون وجاء في المادة (١٠١) من الدستور الاردني :

بأن المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها والاصل في كل العالم ان التقاضي يكون مجاناً والعدالة تقتضي مجاناً وتأسيساً على ذلك فأن بإمكان اي شخص ان يلجأ الى القضاء لتقرير حقه ورفع الظلم عنه ويتطلب ذلك توفير التشريعات التي تكفل للمواطن حقه وتجعله قادراً على تحمل النفقات

التي تفرضها الانظمة والقوانين المرعية وفيما يتعلق بالابنية التي ذكرها معالي الوزير ابينة قصر العدل هذه مرصود لها في الموازنة من زمان ، وقصر العدل الحمد لله مباشر فيه وقرب ينتهي وهو بجانب المجلس ، اما عن نظام رسوم المحاكم لسنة (٩٥) الذي سيطبق من ٩٥/١/١ فأنني ارجو ان ابدي الملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى : اننا عندما ناقش مشروع قانون في مجلس النواب ، اي مشروع قانون دائماً ندعو الوزراء المختصين وندعو ذوي الشأن اصحاب الاختصاص حتى من خارج الحكومة ومن خارج اللجنة ، مرات ننادي شركات التأمين ، مرات ننادي غرفة التجارة ، مرات ننادي نقابات العمال ، هذا التشاور والاشتراك في الرأي يجعلنا نخرج بقانون سليم وقانون مرتب حتى لا نظم احد ، وحتى يكون القانون محقق العدالة النسيبة . لأن العدالة المطلقة عند الله تعالى فقط ، هذا النظام الذي اصدرته الحكومة لم تتشاور فيه مع احد ، ولم يتشاور معالي وزير العدل مع احد ، معالي الوزير يقول :

اردت ان امنع المظل والكيد في دائرة الاجراء ، بتقديري ان نظام الرسوم الذي فرضته الحكومة يمكن باقتراح من معالي وزير العدل لا يمنع المظل ، وان امن او اثل الذين تمنوا على وزير العدل حال توليهم الوزارة ان يعدل قانون الاجراء نفسه قانون الاجراء نفسه هو الذي يتيح المظل والكيد وهو الذي يفتح باب المظل والكيد . واذكر ان معالي الوزير اجابني جواباً

كنت مقتنعاً به قبل ان يذكر ، قال :

ان هذا القانون وضع ايام ما كان المرابين يستقلون صغار المدنيين ، وبالتالي كان القانون يعطي فرصة للمدين اكثر وهذا كلام سليم واؤيده فيه ، فرجوته ان يرسل مشروع تعديل الى الحكومة على قانون الاجراء وفعلت قانون الاجراء قانون متخلف تماماً ولا يعطي الدائن حقه نهائياً ، يعني الا اذا كان المدين ذو مال معروف للدائن ويستطيع الحجز عليه ، في هذه الحالة يمكن له ، واذا كان المال حتى غير منقول ، ارض وما ارض يتقلب الدائن الى درجة غير معقولة نهائياً حتى يستوفي جزء من حقه يعني بعد طلوع الروح ، ولذلك اصطلح على تسمية القضية في الاجراء وبعد ان تحكم المحكمة ويصبح الحكم قطعي وقابل للتنفيذ في دائرة الاجراء ، اصطلح على التسمية بأن مقبرة القضايا هنا ، لانها تقوم بسبب مظل المدين وبسبب تخلف قانون الاجراء وليس بسبب آخر ، الرسم الذي فرضه النظام الجديد لا يسد باب المظل والكيد ، لانه يحرم المتقاضى صاحب الحق في ان يذهب ويلجأ لاساليب اخرى لا اعتقد ان الحكومة تريدها ولا اعتقد ان المجلس الكريم يريد هذه الاساليب التي تخرج عن هذا القانون ، كما ان الرسوم التي قررها النظام الجديد عالية جداً ولا تتناسب مع الاوضاع الاقتصادية السائدة .

معالي الرئيس آسف للإطالة لكن هنا الموضوع مهم جداً وفيه رسوم ويجب ان يبحث بشكل مستفيض ، ايضاً فرض النظام

الجديد رسوم جديدة لم يكن معمول فيها في النظام السابق ، رقم (٣) لسنة (٨٥) بحيث تم التوسع في قاعدة فرض الرسوم وشمل العديد من الاجراءات المتبعة امام الجهات القضائية ، والتي لا نرى مبرر لفرض الرسوم عليها .

رابعاً : فرض النظام نظام الرسوم الجديد عقوبات جزائية في حالات معينة مثل المادة (٤٢) من هذا النظام ، مع ان الغاية من نظام رسوم المحاكم تحديد نسبة الرسوم والجوري في التقاضي .

خامساً : زاد الاحد الاعلى للرسوم بنسبة كبيرة مقارنة بما هي عليه في النظام رقم (٣) لسنة (٨٥) ، في النظام رقم (٣) لسنة (٨٥) المعمول به حتى هذه الساعة :

يستوفي مبلغ (٣٪) عن (عشرة) الالاف الاولى في الدعاوى الحقوقية التي بتكلم ، (٢٪) عن (عشرة) الالاف الثانية ، و (١٪) عن (عشرة) الالاف الاخرى .

يعني (٣-٢-١٪) واذا زيدت قيمة الدعوى عن ذلك فلا يجوز ان يزيد الرسم عن (الف) دينار يتقاضى عليها ايضاً ضريبة اضافية مقدارها (١٠٪) من قيمة الرسوم بمعنى (١١٠٠) دينار الحد الاعلى مضافاً الى ذلك الطوائع ، وحدث ضجة كبيرة اثناء ان اقتر ذلك النظام في حينه ، ومع ذلك استقر العمل عليه الى يومنا هذا ، الان جاء النظام الجديد ولنرى تدرج السبب وقال (٣٪) من قيمة الدعوى على ان لا يزيد عن (١٥٠٠) دينار ، هذا نراه مجحفاً وزيادة كبيرة لان المدعي اصلاً صاحب

هكذا من المأهول

الحق لا زال يشكو من النظام القديم بأنه مرتفع ، فلا حجة بأن النظام القديم وضع في (٨٥ أو ٨٤) لا تقوم الحجة على أنه أصبح نظام قديم ويحتاج إلى رفع ، أرجو أن افرض امامكم ان شخص ما يرغب باقامة دعوى لدى محكمة البداية للمطالبة بكميالة قيمتها (عشرة) آلاف دينار ، فإنه بموجب النظام الجديد لا بد له من دفع الرسوم التالية :

اولاً : (٣٪) اقامة الدعوى ، هذا رسم الدعوى .

ثانياً : (٢٪) عند تسليم النسخة الاولى من الحكم اللي هو رسم الاعلان اللي اقروه النظام الجديد .

ثالثاً : (٣٪) عند تنفيذ الحكم لدى دائرة الاجراء ، ويتعلق عليه رسوم تنفيذ .

ويضاف الى ذلك (١٠٪) من مجموع الرسم ، اللي هي الضريبة الاضافية ، (٣٠٠) بدل طوابع ، اي (٣٣٠) دينار عند اقامة الدعوى (٢٢٠) دينار عند تسليم الحكم ، (٣٣٠) دينار عند التنفيذ و (٣٠) دينار بدل طوابع ، و (عشرة) دنائير رسم صورة القرار لغايات التبليغ اذا كان الحكم غيابياً ، و (دينار) واحد عند تبليغ الحكم لدى دائرة الاجراء .

المجموع (٩٢١) دينار ، مع ملاحظة ان الرسم الي يستوفى بنسبة (٣٪) من قيمة الدعوى في الدعاوي البداية كان يستوفى في النظام القديم عن (عشرة) الالاف الاولى من قيمة الدعوى ، وبنسبة (٢٪) من (عشرة)

الالاف الثانية ، و (١٪) عن ما زاد عن ذلك ، على ان لا يزيد عن (الف) دينار .

هذه النسبة بمجموعها عالية جداً وتحول في بعض الاحيان دون اللجوء الافراد الى المحاكم ، سيما وان القانون يفرض توكيل محام لتمثيل الجهة المدّعية بهذه القيمة ، فوق (٧٥٠) دينار يا اخوان اي دعوى انت مجبر توكّل محامي ، المحكمة ما تقبلك دون محام ، هكذا هو نص القانون .

وان القانون يفرض توكيل محام لتمثيل الجهة المدّعية امام محكمة البداية ، وبالتالي لا بد من دفع اتعاب المحامه ، لو فرضنا ان اتعاب المحامه (٥٪) وهي الحد الأدنى حسب تشريعات نقابة المحامين فإنه يتطلب من المدّعي دفع مبلغ (٥٠٠) دينار اتعاب المحامه على الكميالة ام (العشرة) آلاف دينار ، في هذه الحالة يكون مجموع ما هو مطلوب عند اي اقامة دعوى مطالبة بكميالة قيمتها (عشرة) آلاف دينار (٩٢١) دينار رسوم محاكم ، (٥٠٠) دينار اتعاب محامه وهي الحد الأدنى يجوز ما فيه محامي يرضى فيها ، (١٤٦١) دينار ، وإذا رغب المدعي القاء الحجز التحفظي على اموال المدعي عليه فإنه يضاف الى هذا المبلغ (٥٠٪) من قيمة الرسم الذي يستوفى عند اقامة الدعوى امام محكمة الدرجة الاولى .

وكما تفضل معالي وزير العدل هذه اول مرة تزد فيه الرسوم الجزائية الاصل في القضايا الجزائية انها تحرك من النيابة العامة ، وهي

اعتداء على المجتمع ليس اعتداء على شخص ، هكذا يقول القانون وهكذا استقرت تشريعاتنا ولا اظن اننا اختلف مع معالي وزير العدل او مع اي واحد قانوني ، على ان الجريمة هي اعتداء على المجتمع ، والمجرم تأخذ النيابة العامة وتحيله الى المحاكمة والمحاكم تصدر قرارها والسلطة التنفيذية تنفذ هذا القرار على المجرم ، هذه زبدت بشكل اسمحوا لي ان اقول انه كبير ، لا اريد ان استعمل لفظ انه فاحش هذا الرسم ، فرض النظام الجديد (١٠٪) من الجزاء المحكوم به اذا كان بالنقض يعني اذا حكمت المحكمة (بخمسين) دينار غرامة على المخالف تفرض عليه كمان (خمسة) دنائير ، مع انه فيه (خمسة) ضريبة اضافية ، يعني يصبح (ستين) دينار عليه ، (اربع) دنائير عن كل شهر حبس اذا كان الحكم بالحبس ، وهل (اربع) دنائير تكفي المحكوم عليه مصروفات مثل ما تفضل معالي الوزير ، حتى (اربع) دنائير اللي فرضهم ، اذن الاصل ليس فرض (اربع) دنائير او (الاربعين) قرش اللي كانت في النظام القديم مشان نصرف على السجين ، لانه كمان اذا ما دفع هذه الرسوم يحبس ، اذا السجين انحكم سنة او ستة اشهر وفرض عليه كل شهر (اربعين) قرش ، او كل شهر (اربع) دنائير كما جاء في نظام الحكومة الجديد ، وما دفع هذه الرسوم يحبس كل مبلغ ميين في النظام لا اعرف كم ، يحبس عنه (يوم) وكسوز (الدينار) (دينار) ، يضاف الى ذلك جميع النفقات التي صرفت في المحاكمة التي تتعلق بالدعوى بما في ذلك اجور الاطباء

والخبراء ونفقات الشهود ، وبموجب المادة (٣٨) من النظام الجديد ان المحكمة تستطيع زيادة الرسوم الواجب استيفاؤها من المحكوم عليه المشار اليها في المادة (٣٦) من النظام ، وهذه ايضاً عقوبات جديدة تفرض على المحكوم عليه تضاف الى العقوبة الاصلية بها بموجب القوانين ، واذكر المجلس الكريم هنا لا اريد ان افتح نقاش في الدستورية او عدم الدستورية ، لكن فيه قاعدة بسيطة متبنيها التشريع الاردني في الدستور وكل تشريعات العالم ، (لا جريمة ولا عقوبة الا بنص قانوني) جاء النظام ليقدر جرائم جديدة ، فيه مخالفات يا اخوان بعض القوانين تفرض (دينار) او (دينارين) ، هذا النظام يفرض بموجب بعض المواد منه عقوبات اذا ما سويت كذا عليك كذا ، وهذه ايضاً غير دستورية لكن نتجاوز الكلام عنها حتى لا نثيرها .

ايضاً بموجب هذا النظام تستطيع المحكمة والنيابة العامة فرض غرامات مالية على المشتكي اذا تبين انه غير محق بشكواه . طيب ها هو المشتكي اذا كان غير محق بشكواه المشتكي عليه يستطيع ان يقاضيه ويستطيع ان يحصل من العطل والضرر ، وقال النظام انه يحق للمحكمة الزام المشتكي بدفع مبلغ لا يقل عن (عشرة) دنائير ولا يزيد عن (مائة) دينار باسم نفقات الحكم ويجوز للمدعي العام او النائب العام الزام المشتكي بدفع مبلغ لا يقل عن (٢٥) دينار ولا يزيد عن (٥٠٠) دينار اذا تبين ان الشكوى غير صائرة ، طيب والله الواحد يخاف يشتكي في هذه

هكذا من الأصل

الحالة ، لانه يجوز ما يكون لديه البنات ويجوز ارتكبت الجريمة ولكن لا يوجد لديه البنات التي يثبت صحة شكواه امام القاضي الجزائي او امام النيابة العامة ، وبالتالي بده يدفع (٥٠٠) دينار ما هذه مصيبة ، بالاضافة الى نفقات التحقيق واية نفقات صرفت في القضية ، هذه النصوص اعتقد انها ستجعل المشتكي ان يحجم عن تقديم الشكوى ، لكن ان تفرض الغرامات بهذا الشكل وبهذا المقدار وتفاوت كبير بين الحد الادنى والحد الاعلى وباسم نفقات محاكم ، يشكك قيدا على حرية المواطن باللجوء الى المحاكم سيما وان القانون يترتب مسؤولية مدنية وجنائية في حال عدم صحة الشكوى ، بحيث يستطيع المتضرر من اي شكوى مراجعة المحكمة المختصة لضمان حقوقه التي رتبها القانون في مواجهة المشتكي الذي ثبت عدم صحة شكواه ، ايضا فرض النظام الجديد رسوم على الاستدعاءات المقدمة الى المحاكم بحكم ولايتها الادارية التي لم يعين لها رسم بموجب النظام الاصلي ، وهي يبلغ مقطوع مقداره (نصف) دينار امام قاضي الصلح ، و (دينار) واحد امام محكمة البداية و (ديناران) لمحكمة الاستئناف (ثلاثة) دنانير لمحكمة التمييز ، و (خمسة) دنانير لمحكمة العدل العليا ، في حين لم نشهد ذلك في تاريخ المحاكم وكان يكتفى بطابع قيمته (مائة) فلس اسوة بالاستدعاءات التي تقدم للدوائر الرسمية الاخرى ، ايضا بموجب هذا النظام يستوفى رسم مقداره (خمسة) دنانير عن طلب الاذن لتمييز الاحكام الاستئنافية المقدمة لمحكمة

الاستئناف ، ورسم مقطوع (عشرة) دنانير عن طلب الاذن لتمييز الاحكام المقدمة لرئيس محكمة التمييز وهذا الرسم لم يكن موجوداً في النظام السابق ، ولا داعي له ، طالما انه وفي حالة الموافقة على طلب الاذن بالتمييز يصار الى دفع الرسم عن التمييز في الدعاوى وفقاً للقواعد التي استوفى الرسم بموجبها في محكمة الدرجة الاولى ، ايضا فرض النظام رسوم عند تقديم طلب اخلاء السبيل في الكفالة .

معالي رئيس المجلس : حول الرسوم يعني ؟

السيد رئيس اللجنة :

معلش معالي الرئيس يعني موضوع مهم ، بحيث يستوفى مبلغ (ديناران) عند تقديم الطلب الى محكمة الصلح ، يعني موقوف اوقف بده يقدم طلب كفالة بده يدفع (ديناران) رسم ، مرات الواحد في كثير من الاحيان متهم في قضية مثل ما قبل شوية تكلمنا انه مشتكي بشكوى كيدية ، مضطر هذا يدفع (ديناران) ، ويستوفى نفس الرسم عند استئناف قرار رفض طلب الكفالة ومبلغ (ثلاثة) دنانير عند تقديم الطلب الى محكمة البداية ، ونفس الرسم عند استئناف رفض الطلب ، وهذه رسوم جديدة ايضا ، لم تكن موجودة في النظام السابق ولا تنيح الفرصة للموقوف لممارسة حقه الطبيعي والقانوني بتقديم طلب اخلاء سبيل بالكفالة لانه يعجز احياناً عن دفع الرسم المطلوب منه في كل مره

عند تقديم كل طلب ، والاصل ان تقدم هذه الطلبات بصورة مجانية والاكتفاء بطابع قيمته (مائة) فلس عن كل استدعاء .

ارجو ان لا يكون هناك ملل يعني من حديثي ، ان اتكلم عن النواب وليس عن الحكومة عفواً يا سيدي .

معالي رئيس المجلس : يعني بين رد معاليك ومعالي وزير العدل راحت الجلسة .

السيد رئيس اللجنة : بموجب النظام يستوفى رسم قيد مقداره (دينار) عن كل عريضة او ورقة مكتوبة تقدم وتعلق باي شكوى او اداء او اجراءات جزائية لا يتوجب عليها رسم بموجب النظام السابق ، مع انه في السابق كان رسم القيد مثل ما تفضل معالي الوزير (٧٥) فلس و (عشر) فلسات ضريبة اضافية (٨٥) فلس ، وهذه زيادة غير معقولة ونسبة كبيرة لا نجد من يبررها ، ايضا رسوم جديدة تستوفى عند استئناف الاحكام الجزائية اتكلم وهي بقيمة (ثلاثة) دنانير للاحكام الصلحية (وخمسة) دنانير للاحكام البدائية الجناحية (وعشرة) دنانير البدائية الجناحية وتستوفى ذات الرسوم التي استوفيت في محكمة الدرجة الاولى عن كل حكم برد الاستئناف او بتصديق الحكم ، وهذه الرسوم لم تكن موجودة في النظام السابق بموجب المادة (٥٥) من نظام الرسوم الجديد يستوفى رسم مقداره (دينار) عن وكالة المحامي التي تبرز ، بلاش نفتح هذا الموضوع ايضا ثم رفع

الحد الاعلى للرسوم المقررة بموجب هذا النظام بحيث اصبحت (١٥٠٠) دينار في الدعاوى الحقوقية تكلمنا عنه ، اخواني ظلت نقطة من المستغرب في هذا النظام ، ان التخفيض الذي جاء به النظام الجديد جاء على رسوم دعاوى نزاع اليد والقسم ، الافراز ، والمهاياه قسم المهاياه ، حيث تم تخفيض الحد الاعلى للرسوم في هذه الدعاوى من (٣٠٠) دينار الى (مائة) دينار انا اعتقد وهذا اجتهاد وقد نختلف وقد نختلف ، انا اعتقد انه اللي بده يفرز ارض ، يعني عنده مصاري اكثر من اللي يجوز ما عنده غير (عشرة) آلاف دينار او (خمسة) آلاف دينار بده يقيم دعوى فيهم ، لا ذلك الشخص اولي انك تخفض الرسوم هذا اجتهادي وهذا اجتهاد قابل للنقاش ، وان صاحب الاموال غير المنقولة هو اولي بدفع الرسم اكثر من الآخرين ، واظن ان حجة النظام في ان تشجيع قسمة المال غير المنقول هي حجة ضعيفة ، لأن الرسوم في هذه القضايا لا تحول دون المطالبة باجراءات القسمة مهما بلغت ، وخاصة انها كانت معقولة في النظام السابق .

وأخيراً أقول ان هذا النظام الجديد يثير القلق في اوساط كثيرة من المجتمع ، وخاصة ان الففة التي تبحث عن العدالة وتلجأ الى المحاكم باعتبارها مفتوحة للجميع ، ومفهوم العدالة ان تكون سهلة وميسرة ومتناول الجميع دون استثناء ، اما ان يكون الطريق الى العدالة بمقابل وبمن باهظ ليس بمقدور الجميع وبصعب

هكذا من الأصل

الحالة ، لأنه يجوز ما يكون لديه البيانات ويجوز ارتكبت الجريمة ولكن لا يوجد لديه البيانات التي يثبت صحة شكواه امام القاضي الجزائي او امام النيابة العامة ، وبالتالي يده يدفع (٥٠٠) دينار ما هذه مصيبة ، بالإضافة الى نفقات التحقيق واية نفقات صرفت في القضية ، هذه النصوص اعتقد انها ستجعل المشتكي ان يحجم عن تقديم الشكوى ، لكن ان تفرض الترامات بهذا الشكل وبهذا المقدار وتفاوت كبير بين الحد الأدنى والحد الأعلى وباسم نفقات محاكم ، يشكله قيلاً على حرية المواطن باللجوء الى المحاكم سيما وان القانون يرتب مسؤولية مدنية وجنائية في حال عدم صحة الشكوى ، بحيث يستطيع المتضرر من اي شكوى مراجعة المحكمة المختصة لضمان حقوقه التي رتبها القانون في مواجهة المشتكي الذي ثبت عدم صحة شكواه ، ايضاً فرض النظام الجديد رسوم على الاستدعاءات المقدمة الى المحاكم بحكم ولايتها الادارية التي لم يعين لها رسم بموجب النظام الاصلي ، وهي بمبلغ مقطوع مقداره (نصف) دينار امام قاضي الصلح ، و (دينار) واحد امام محكمة البداية و (ديناران) لمحكمة الاستئناف (ثلاثة) دنانير لمحكمة التمييز ، و (خمسة) دنانير لمحكمة العدل العليا ، في حين لم نشهد ذلك في تاريخ المحاكم وكان يكفي بطابع قيمته (مائة) فلس اسوة بالاستدعاءات التي تقدم للدوائر الرسمية الاخرى ، ايضاً بموجب هذا النظام يستوفى رسم مقداره (خمسة) دنانير عن طلب الاذن لتمييز الاحكام الاستئنافية المقدمة لمحكمة

الاستئناف ، ورسم مقطوع (عشرة) دنانير عن طلب الاذن لتمييز الاحكام المقدمة لرئيس محكمة التمييز وهذا الرسم لم يكن موجوداً في النظام السابق ، ولا داعي له ، طالما انه وفي حالة الموافقة على طلب الاذن بالتمييز يصار الى دفع الرسم عن التمييز في الدعاوى وفقاً للقواعد التي استوفى الرسم بموجبها في محكمة الدرجة الاولى ، ايضاً فرض النظام رسوم عند تقديم طلب اخلاء السبيل في الكفالة .

معالي رئيس المجلس : حول الرسوم يعني ؟

السيد رئيس اللجنة :

معلمش معالي الرئيس يعني موضوع مهم ، بحيث يستوفى مبلغ (ديناران) عند تقديم الطلب الى محكمة الصلح ، يعني موقوف اوقف بده يقدم طلب كفالة بده يدفع (ديناران) رسم ، مرات الواحد في كثير من الاحيان متهم في قضية مثل ما قبل شوية تكلمنا انه مشتكي بشكوى كيدية ، مضطر هذا يدفع (ديناران) ، ويستوفى نفس الرسم عند استئناف قرار رفض طلب الكفالة ومبلغ (ثلاثة) دنانير عند تقديم الطلب الى محكمة البداية ، ونفس الرسم عند استئناف رفض الطلب ، وهذه رسوم جديدة ايضاً ، لم تكن موجودة في النظام السابق ولا تتيح الفرصة للموقوف لممارسة حقه الطبيعي والقانوني بتقديم طلب اخلاء سبيل بالكفالة لانه يعجز احياناً عن دفع الرسم المطلوب منه في كل مره

عند تقديم كل طلب ، والاصل ان تقدم هذه الطلبات بصورة مجانية والاكتفاء بطابع قيمته (مائة) فلس عن كل استدعاء .

ارجو ان لا يكون هناك ملل يعني من حديثي ، ان اتكلم عن النواب وليس عن الحكومة عفوياً يا سيدي .

معالي رئيس المجلس : يعني بين رد معاليك ومعالي وزير العدل راحت الجلسة .

السيد رئيس اللجنة : بموجب النظام

يستوفى رسم قيد مقداره (دينار) عن كل عريضة او ورقة مكتوبة تقدم وتتعلق باي شكوى او اداء او اجراءات جزائية لا يتوجب عليها رسم بموجب النظام السابق ، مع انه في السابق كان رسم القيد مثل ما تفضل معالي الوزير (٧٥) فلس و (عشر) فلسات ضريبة اضافية (٨٥) فلس ، وهذه زيادة غير معقولة ونسبة كبيرة لا نجد من يبررها ، ايضاً رسوم جديدة تستوفى عند استئناف الاحكام الجزائية اتكلم وهي بقيمة (ثلاثة) دنانير للاحكام الصلحية (وخمسة) دنانير للاحكام الابتدائية الجناحية (وعشرة) دنانير الابتدائية الجنائية وتستوفى ذات الرسوم التي استوفيت في محكمة الدرجة الاولى عن كل حكم يرد الاستئناف او بتصديق الحكم ، وهذه الرسوم لم تكن موجودة في النظام السابق بموجب المادة (٥٥) من نظام الرسوم الجديد يستوفى رسم مقداره (دينار) عن وكالة المحامي التي تبرز ، بلاش نفتح هذا الموضوع ايضاً تم رفع

الحد الاعلى للرسوم المقررة بموجب هذا النظام بحيث اصبحت (١٥٠٠) دينار في الدعاوى الحقوقية تكلمنا عنه ، اخواني ظلت نقطة من المستغرب في هذا النظام ، ان التخفيض الذي جاء به النظام الجديد جاء على رسوم دعاوى نزاع اليد والقسمة ، الافراز ، والمهاياه قسم المهاياه ، حيث تم تخفيض الحد الاعلى للرسوم في هذه الدعاوى من (٣٠٠) دينار الى (مائة) دينار انا اعتقد وهذا اجتهاد وقد نختلف وقد نختلف ، انا اعتقد انه اللي بده يفرز ارض ، يعني عنده مصاري اكثر من اللي يجوز ما عنده غير (عشرة) آلاف دينار او (خمسة) آلاف دينار بده يقيم دعوى فيهم ، لا ذلك الشخص اولي انك تخفض الرسوم هذا اجتهادي وهذا اجتهاد قابل للنقاش ، وان صاحب الاموال غير المقولة هو اولي يدفع الرسم اكثر من الآخرين ، واطن ان حجة النظام في ان تشجيع قسمة المال غير المنقول هي حجة ضعيفة ، لأن الرسوم في هذه القضايا لا تحول دون المطالبة باجراءات القسمة مهما بلغت ، وخاصة انها كانت معقولة في النظام السابق .

وأخيراً أقول ان هذا النظام الجديد يثير القلق في اوساط كثيرة من المجتمع ، وخاصة ان الففة التي تبحث عن العدالة وتلجأ الى المحاكم باعتبارها مفتوحة للجميع ، ومفهوم العدالة ان تكون سهلة وميسرة ويمتثل الجميع دون استثناء ، اما ان يكون الطريق الى العدالة بمقابل ويمن باهظ ليس بمقدور الجميع ويعصب

هكذا من الأصل

الوصول اليه ، ففي ذلك قيد على حق المواطن وحرية التي كفلها الدستور ، واقول بصراحة عودة الى ما تفضل به معالي وزير العدل بأن مقدار الرسم ادرى به السلطة التنفيذية .

اقول اننا جميعاً ادرى به ، السلطة التنفيذية والتشريعية والمواطنين ، وكنت اعتقد ان معالي الوزير سيتقدم بنظام يخفض به الرسوم المعمول بها في النظام السابق الى مجلس الوزراء ، ليسهل اقتضاء العدالة مجاناً ، او بطريقة اقل كلفة مما كانت عليه في النظام السابق ، ومع ذلك هنا جواب الاستاذ جمال الصرايرة ، ومع ذلك جاءت اللجنة لتبقى التقديم على قدمه ، وتضع الرسوم المعمول بها جزء لا يتجزء من هذا القانون ولكنها حتى اكون دقيق في تعييري ولكن اللجنة صححت بعض الاوضاع الخطأ ، مثلاً كان الحد الاعلى الصلحي (٥٠٠) دينار ، فجاء قانون محاكم الصلح ورفع هذا الحد الى (٧٥٠) دينار كان الرسم (١٥) دينار ، صححته اللجنة في الملحق الجديد وسوت الرسم (٢٢٥٠٠) دينار ونصف الحد الاعلى ، (ثمانية قروش ونصف) سوتها (عشرين قرش) يمكن ، ايضاً بعض الرسوم البسيطة عدلتها بحيث جعلت الامر متفق وجعلت الجدول الملحق بهذا القانون اكثر عدالة واكثر تحفيقاً للعدالة ولم يكن في هدف اللجنة اية مناكفة لمعالي الوزير ولا للحكومة ولا لاية طرف كان ، كل ما ترغب به اللجنة هو أن لا تثير غصبة في هذه الايام على الحكومة ، وإن لا تزيد رسماً على المواطن وقد اجتهدت هذا الاجتهاد وتوصيكم بالموافقة على

قرارها وأسف مره ثالثة للإطالة سيدي الرئيس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، نقطة نظام الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة انا اخشى انه تصبح مساجلات وانا ارى وزير العدل يتأهب للتوضيح ، اذا كانت حوارات ثنائية مع كل الاحترام والتقدير للكلام العلمي من الطرفين ، لكن انا في تصوري ان المجلس ولا انصب نفسي انني اتحدث باسم المجلس ، لكن كواجب المجلس اشعر بأن الامر بالنسبة لنا قد اشبع وبخاصة اننا قبل قليل قد احلنا شيئاً مماثلاً لما نتحدث فيه حول الرسوم وتفسيرها لدى المجلس الاعلى لتفسير الدستور ، اما ان تمضي في هذا القانون ونصوت على قرار اللجنة ، او انا لي اقتراح خاص فيه ، ان لا تنظر حتى تأتي فتوى من المجلس الاعلى لتفسير الدستور وشكراً .

السيد رئيس اللجنة : هذا موضوع

ثاني .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، دولة رئيس الوزراء تفضل .

دولة رئيس الوزراء :

شكراً معالي الرئيس .

الاقتراح من الاخوة في اللجنة ان يكون هذا الجدول جزءاً من القانون ، نحن نحترم

السيد عبد الله اخو ارشيدة : كنت اتنى على الزميلين الكريمين معالي وزير العدل ومعالي رئيس اللجنة القانونية ، ان لا يضعوا المجلس بهذه المناهة ، لاننا نحن امام مواد نظامية تحكم اعمال المجلس ، والآلية في المجلس تقول كالتالي :-

عندما يقرر المجلس النظر في القانون او مشروع القانون يقرأ مادة مادة ويوافق عليه ، فكان احري بمعالي وزير العدل وهو يتطرق الى الرسوم ويستيق قبل ان يبحثها المجلس بنداً ، ويرى وجهة النظر من اللجنة القانونية ، كلجنة مختصة في شؤون المحاكم ولا علاقة لوزارة المالية باي موضوع او لجنة مالية بهذه الموضوع نهائياً كان عليه وهو يشتكي من الظلم والفقر في وزارة العدل سواء في مكاتب القضاء او ابنتهم ، ونحن معه في هذا كان عليه ان يركز في الفقرة الثانية التي تقول : والتي انا لا اوافق اللجنة القانونية عليها . والفقرة (ب) والتي عدلتها اللجنة بأن تقول : لا يزيد على (١٠٪) .

هذه الرسوم تجبى من المحاكم ولم يضعها المشرع رغم مجانية طلب العدالة من الدولة اعتباراً وأما امور خدمية وامور رسمية ولا بد لها من كما قال وزير العدل اوراق ، كان يطلب ان يبقى النص كما ورد في المشروع بما لا يقل عن (١٠٪) ، وبعد ان يناقش المجلس ويتشاور مع الحكومة والاخذ والعطاء بكل بند من الرسوم ، ونرى احقية هذا الرسم هل هو

وجهة النظر وندعو ليتخذ المجلس قراراً بذلك ، فاذا ما اتخذت هذا القرار نرجو ان تبادر الحكومة بتقديم هذا الجدول وان اللجنة المالية ذات الصبغة المالية تجتمع بعد ذلك مع اللجنة القانونية لتأتي بالجدول والذي تراه مناسباً .

والذي تكون تقدمت الحكومة به ، لانه هذا الجدول لم يتقدم به الحكومة ، ولذلك ارجو حسم هذا الامر بانه اما ان يقرر المجلس انه جزء من القانون ، فاذا ما قرر فيصبح الجدول ، نحن على استعداد لتقديم جدول الى المجلس الكريم واللجنة المالية والقانونية لتقر سواها بهذه الارقام الموجودة او اي تعديل عليها .

نحن موافقون على ذلك تماماً ، وارجو ان يحسم الموضوع فاذا قررتم القرار الذي ترونه مناسب ، ان تركت ذلك بموجب النظام فسيصدر النظام ، ونحن نعد ايضاً حتى النظام الي صدر نحن على استعداد ان نتباحث مع اللجنة المالية والقانونية لتعديله اذا اقبلته نظاماً ، او وافقتم ان يبقى بموجب نظام ، اذا قررتم غير ذلك فنحن على استعداد لتقديم جدول ليصبح جدولاً مع القانون ويبحث في اللجنة المالية واللجنة القانونية ليصبح جزءاً اساسياً من هذا القانون ، اذا رأى المجلس بذلك كما يرى وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخو ارشيدة .

هكذا من العدل

صحيح انه فاحش ، او انه ظالم لطالب العدالة ، فنقول لا .

ينزل باللجنة القانونية ، ونقول يا وزير العدل خفض .

هذا القرار النهائي ، اما الاثنان استبقا الآلية في المجلس وبدأ بمساجلات كما قال زميلي بسام العموش وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة تفضل .

السيد رئيس اللجنة : أولاً : يعني انا استغرب هذا الهجوم من اخي وزميلي في الدائرة الانتخابية الاخ عبد الله .

معالي رئيس المجلس : بسجبه .

السيد رئيس اللجنة : واخونا على رأي ابو عاصم وابو عصام ، نحن لا نتساجل ، كل مخلص الامر يا معالي الرئيس والاخوان الزملاء ، مخلص الامر ان الحكومة اصدرت نظاماً جديداً للرسوم ونشر في الجريدة الرسمية وهذا هو النظام ، سيحتر نأخذ المفعول كما هو المنصوص عليه في ١/١ ، يعني بعد كم يوم ، اللجنة القانونية رأيت ان النظام صدق ، صدق من مجلس الوزراء ومن جلالة الملك وسيصبح نافذ في ١/١ ، لا مجال للمعالجة الا باحد الامرين :-

اما ان تعود اللجنة القانونية وهذا الامر متروك للمجلس الكريم الى النظام المعمول به ، حتى تستطيع درء الخطر الناتج اذا جاز وسمينا ذلك خطر على النظام الجديد الذي سيطبق في

١/١ ، لا تستطيع الا اصدار الرسوم القديمة مع بعض التعديل البسيط ، الذي لا يחדش اصل الرسوم ، اما ان تصدره بملحق بهذا القانون وهي فعلت كذلك ، واما امر اخر :

وهو حصل في التبرعات المدرسية .

يعني اتمنى من كلام دولة الرئيس ان يقول :

ستتخذ قراراً في مجلس الوزراء بتأجيل تطبيق نظام الرسوم المقرر تطبيقه في ١/١ ، إلى اجل غير مسمى ، إلى حين التباحث مع مجلس النواب او مع اللجنة المالية او مع اللجنة القانونية ، مهما كان مجلس النواب بألياته . ونصدر نظام يتفق عليه الجميع اذا كان الاقتراح كذلك انا سادعو او ساتبنى هذا الاقتراح ، اذا كان الاقتراح بأن تأجله الحكومة في اول جلسة لمجلسها الكريم ، تطبيق الرسوم ، انا اعتقد ان تتفاهم على هذه الرسوم بيننا وبين الحكومة ، لان هذه غضبه كبيرة على هذا الرسوم .

معالي رئيس المجلس : الحكومة توافق ابو فيصل .

السيد رئيس المجلس : خليه يلتزم دولة الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الحكومة توافق .

دولة رئيس الوزراء : اقسم بالله العظيم انني موافق على ما قال وارجو ان يقبل هذا القسم .

معالي رئيس المجلس : اذن اقترحك ؟

السيد رئيس اللجنة : اقترحي معالي الرئيس ، ان الحكومة ستؤجل تطبيق الرسوم التي كان من المقرر تطبيقها في ١/١ ، وسيستمر استيفاء الرسوم حسب النظام القديم ، إلى ان تصل الحكومة مع مجلس النواب بألية معينة يتفق عليها بين الحكومة وبين رئيس المجلس ولجانته الى وضع آلية جديدة للرسوم .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

الاصل ان من يعتبر ان زيادة الرسوم ولو (فلس) واحد هو بقانون ، لا يجوز ان يصل الى حل اداري او ينادي بحل اداري فكما قد تراجعتنا سابقاً عندما قال السيد رئيس اللجنة :

بأن هذه الشبه دستورية .

تراجعتنا نحن اعضاء اللجنة القانونية لأننا نعلم ان معالي رئيس اللجنة القانونية بل هو حقيقة اعلم منا بالقوانين والدستور كذلك ، فكراًم لحاظه ايدينا معه نطالب بارجاعها الى اللجنة القانونية للتباحث مع الدستورية ، والان اجد انه قد تراجع مرة اخرة ولكن في غير يعني ليس له مبرر مع احترامي الشديد ، فانا اعارض هذا التراجع ، بل هو قانون يجب ان يبقى بقانون كما اتفق معظم اخواننا في المجلس .

ثانياً : اريد ان اتحدث بأمر بسيط ، ما هي المصلحة للمواطن من زيادة الرسوم ؟

انا اجد ان هذه مصلحة الخزينة وليست مصلحة المواطن ، ثم ان الحكومة قد درجت واكثر من مرة ، عندما ارادت ان تزيد الرسوم رسوم المياه ، رسوم الهاتف ، رسوم الكهرباء ، تقول حتى تقلل من العبثية ، من عبثية استعمال الكهرباء واستعمال المياه واستعمال الهاتف ، قبله المواطنون وقبله النواب وغير ذلك ، لكن هل هناك عبثية في تقديم الشكاوى للمحاكم حتى تزيد الرسوم على المواطنين ؟

انا اجد ان كثيراً من الناس مازالوا لا يستطيعون ان يصلوا الى القضاء من كثرة الرسوم ، انا يراجعني كثير من الناس معالي الرئيس ، يراجعني كثير من الناس من اجل ان نوصلهم الى صندوق الزكاة التابع لوزارة الاوقاف فأقول له :

هل لك اولاد ؟

يقول : نعم ولي خمسة اولاد .

فلماذا لا تشتكي عليهم ؟

فيقول : والله لا املك رسوم المحكمة .

فما بالك في المستقبل اذا زدنا الرسوم مرة اخرى ؟

فلذلك انا اعارض موقف الاخ رئيس اللجنة على هذا الموقف وشكراً .

معالي رئيس المجلس : دكتور عبد الله النصور .

هكذا من المأهول

صحيح انه فاحش ، او انه ظالم لطالب العدالة ، فنقول لا .

ينزل باللجنة القانونية ، ونقول يا وزير العدل خفض .

هذا القرار النهائي ، اما الاثنان استيقا الآلية في المجلس وبدأ بمساجلات كما قال زميلي بسام العموش وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة تفضل .

السيد رئيس اللجنة : أولاً : يعني انا استغرب هذا الهجوم من اخي وزميلي في الدائرة الانتخابية الاخ عبد الله .

معالي رئيس المجلس : بسحبه .

السيد رئيس اللجنة : واخونا على رأي ابو عاصم وابو عصام ، نحن لا نتساجل ، كل مخلص الامر يا معالي الرئيس والاخوان الزملاء ، مخلص الامر ان الحكومة اصدرت نظاماً جديداً للرسوم ونشر في الجريدة الرسمية وهذا هو النظام ، سيعتبر نافذ المفعول كما هو المنصوص عليه في ١/١ ، يعني بعد كم يوم ، اللجنة القانونية رأت ان النظام صدق ، صدق من مجلس الوزراء ومن جلالة الملك وسيصبح نافذ في ١/١ ، لا مجال للمعالجة الا باحد الامرين :-

اما ان تعود اللجنة القانونية وهذا الامر متروك للمجلس الكريم الى النظام المعمول به ، حتى تستطيع درء الخطر الناتج اذا جاز وسمينا ذلك خطر على النظام الجديد الذي سيطبق في

١/١ ، لا تستطيع الا اصدار الرسوم القديمة مع بعض التعديل البسيط ، الذي لا يחדش اصل الرسوم ، اما ان تصدره بملحق بهذا القانون وهي فعلت كذلك ، واما امر اخر :

وهو حصل في التبرعات المدرسية .

يعني اتقنى من كلام دولة الرئيس ان يقول :

ستتخذ قراراً في مجلس الوزراء بتأجيل تطبيق نظام الرسوم المقرر تطبيقه في ١/١ ، الى اجل غير مسمى ، الى حين التباحث مع مجلس النواب او مع اللجنة المالية او مع اللجنة القانونية ، مهما كان مجلس النواب بألياته . ونصدر نظام يتفق عليه الجميع اذا كان الاقتراح كذلك انا سادعو او ساتبنى هذا الاقتراح ، اذا كان الاقتراح بأن تأجله الحكومة في اول جلسة لمجلسها الكريم ، تطبيق الرسوم ، انا اعتقد ان نفاهم على هذه الرسوم بيننا وبين الحكومة ، لان هذه غضبه كبيرة على هذا الرسوم .

معالي رئيس المجلس : الحكومة توافق ابو فيصل .

السيد رئيس المجلس : خليه يلتزم دولة الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الحكومة توافق .

دولة رئيس الوزراء : اقسم بالله العظيم انني موافق على ما قال وارجو ان يقبل هذا القسم .

معالي رئيس المجلس : اذن اقتراحك ؟

السيد رئيس اللجنة : اقتراحي معالي

الرئيس ، ان الحكومة ستؤجل تطبيق الرسوم التي كان من المقرر تطبيقها في ١/١ ، وسيستمر استيفاء الرسوم حسب النظام القديم ، إلى ان تصل الحكومة مع مجلس النواب بآلية معينة يتفق عليها بين الحكومة وبين رئيس المجلس ولجانته الى وضع آلية جديدة للرسوم .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

الاصل ان من يعتبر ان زيادة الرسوم ولو (فلس) واحد هو بقانون ، لا يجوز ان يصل الى حل اداري او ينادي بحل اداري فكما قد تراجعنا سابقاً عندما قال السيد رئيس اللجنة :

بأن هذه الشبه دستورية .

تراجعنا نحن اعضاء اللجنة القانونية لأننا نعلم ان معالي رئيس اللجنة القانونية بل هو حقيقة اعلم منا بالقوانين والدستور كذلك ، فكرياً لحاظه ايدينا معه نطالب بارجاعها الى اللجنة القانونية للتباحث مع الدستورية ، والان اجد انه قد تراجع مرة اخرة ولكن في غير يعني ليس له مبرر مع احترامي الشديد ، فانا اعارض هذا التراجع ، بل هو قانون يجب ان يبقى بقانون كما اتفق معظم اخواننا في المجلس .

ثانياً : اريد ان اتحدث بأمر بسيط ، ما هي المصلحة للمواطن من زيادة الرسوم ؟

انا اجد ان هذه مصلحة الخزينة وليست مصلحة المواطن ، ثم ان الحكومة قد درجت واكثر من مرة ، عندما ارادت ان تزيد الرسوم رسوم المياه ، رسوم الهاتف ، رسوم الكهرباء ، تقول حتى تقلل من العبثية ، من عبثية استعمال الكهرباء واستعمال المياه واستعمال الهاتف ، فقبله المواطنون وقبله النواب وغير ذلك ، لكن هل هناك عبثية في تقديم الشكاوى للمحاكم حتى تزيد الرسوم على المواطنين ؟

انا اجد ان كثيراً من الناس مازالوا لا يستطيعون ان يصلوا الى القضاء من كثرة الرسوم ، انا يراجعني كثير من الناس معالي الرئيس ، يراجعني كثير من الناس من اجل ان نوصلهم الى صندوق الزكاة التابع لوزارة الاوقاف فأقول له :

هل لك اولاد ؟

يقول : نعم ولي خمسة اولاد .

فلماذا لا تشتكي عليهم ؟

فيقول : والله لا املك رسوم المحكمة .

فما بالك في المستقبل اذا زدنا الرسوم مرة اخرى ؟

فلذلك انا اعارض موقف الاخ رئيس اللجنة على هذا الموقف وشكراً .

معالي رئيس المجلس : دكتور عبد الله النصور .

هكذا من الأشهر

الدكتور عبد الله النصور : معالي الرئيس اريد ان اتحدث بناحية تنظيمية ، نحن لدينا مشروع قانون سيدي الرئيس ، وكل الحديث الذي جرى متعلق باحدى مواد القانون في منتصفه ، يعني نحن الان نتكلم في المادة (اربعة) ، ان هذا القانون قد عرض على اللجنة القانونية ثم المجلس ، فأعاده المجلس الى اللجنة القانونية ، انا اقترح الخطوات العملية التالية :-

اولاً : نصوت على المواد من (١ - ٣) ، اما المادة (اربعة) فهي المتعلقة بالرسوم ، الان ان اقر المجلس انها بنظام ، لا داعي لكل البحث ، المجلس هو صاحب السيادة ، ان اقر المجلس انها بقانون تعاد الى اللجنة القانونية لتلقي مقترحات الحكومة بما يتعلق بالرسوم ، لكن افترض سيدي الرئيس ان المجلس سيصوت انها بنظام ، لماذا نعيدها مرة ثانية .

انا ادعوا المجلس الكريم وسيدي الرئيس ، ان نصوت المادة (الاولى ، الثانية ، الثالثة) بسيطات ، بس نوصل مادة الرسوم نقطع فيها اذا نظام نستمر ، في (المادة الخامسة) ، اذا لا والله قانون لا بد من ان نتلقى مقترحات الحكومة ، انا اقول هذا سيدي الرئيس مذكر بأنه سيكون سابقة حين يأتيكم قانون الانتخاب لانه فيه جدول ملحق فيه ، فاذا ما جاء الجدول يعني فيه قصص راح تكون خلافية ، ولذلك ارجو مراعاة دقة تناول الموضوع في هذا الباب ، نقطتي الاخيرة سيدي الرئيس ، لقد لاحظت في قانون الموازنة

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي رئيس اللجنة تفضل . السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

اولاً : يعني بدي اريح الدكتور عبدالله معالي رئيس المجلس : وبدنا اتريحنا كلنا اذا امرت .

السيد رئيس اللجنة : انه المواد صوتنا عليها وانتهى ، احنا الخلاف على المادة (الرابعة) ، اما نصوت انها بقانون او بنظام

هذا الان ما نصوت عليه ، اذا كانت بقانون ما فيه شبه مخالفة الدستور ، اذا كانت بنظام فيه شبه مخالفة الدستور ، واحنا احلنا امر التوصية اللي في الاول للمجلس العالي ، التأجيل مفيد لهذه الغاية اولاً ، نتنظر قرار المجلس العالي لتفسير الدستور .

ثانياً : لو فهمتي الاخ سليمان السعد وانا اقدر نواياه الحسنة ، لما تكلم بالذي تكلم به ، انا لم اتنازل عن رأيي في ان الرسوم في النظام الجديد هي زيادة ولا اقبل بها ، وما الحل التوفيق الذي طرح من قبل دولة الرئيس الا فعلاً للتوفيق بين رأيي المجلس ورأي الحكومة .

ثالثاً : انا لم اتنازل عن رأيي في ان الأمر به شبه دستورية ، ولذلك احيل التوصية الاصلية في قرار اللجنة ، احيلت الى المجلس العالي لتفسير الدستور ، هذه الفرصة بتأجيل النظر في المادة (اربعة) فقط ، تلك المواد السابقة صوتنا عليها كما وردت ، هذه الفرصة ستعطينا : -

اولاً : ان نتنظر قرار المجلس العالي ربما يصدر في ايام قليلة .

ثانياً : ان نتباحث فعلاً مع الحكومة ، لأن ، الحكومة عندما اصدرت نظام الرسوم الجديد لم تتباحث معنا ، ونحن عندما وضعنا جدول الرسوم

الملحق بهذا القانون لم نتباحث معها في الجدول ، وتذكرون وانت عضو في اللجنة وتذكر ذلك .

انا لازلت متمسك بأن الرسوم تصدر بجدول ملحق بالقانون لكن هذا الجدول نفسه يخضع للنقاش بيننا وبين الحكومة اعتقد انه لا ضير لذلك ولا ضير من تأجيل الموضوع ، سيما وان هناك خطوة ايجابية بالتزام دولة الرئيس ، بانه لن يطبق نظام الرسوم الجديد في ١/١ ، وسيوقف تطبيق النظام الى اجل غير مسمى حين الاتفاق ، ان اتفقنا اتفقنا ، ما اتفقنا سترجع الى هذه المنصة والدورة العادية مطولة بعد شهرين ونكملة وانا ما تنازلت عن رأيي اطلاقاً اخ سليمان ، اقترح التصويت على التأجيل في النظام الداخلي اولى من اي تصويت اخر معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

بما ان دولة رئيس الوزراء وافق على ان يقدم للمجلس ، او اللجنة القانونية جدول رسوم يكون هذا الجدول ملحق بالقانون ، فلا اظن انه الان فيه خلاف في الموضوع ، ماهية الا قضية ان تنتظر جلسة او جلستين ، فتقدم الحكومة بهذا الجدول ويبحث في اللجنة القانونية ثم نعيد الامر الى المجلس الكريم وهذا

هكذا من الاجل

خلال ايام قليلة ولذلك لا اظن ان هناك
خلاف او مشكلة ، وانما الأمر فقط هو التأجيل
الى جلسة او جلستين وشكراً معالي
الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاقتراح
المطروح والذي ارى سواءً ان الحكومة او اللجنة

القانونية ممثلة برئيس اللجنة او العديد من
اعضاء المجلس متفقين عليها وتأجيل البحث في
المادة (٤) ، هل يرى المجلس ذلك ؟

السيد الامين العام : ٤١ من ٥٥ .

معالي رئيس المجلس : وتؤجل هذه
المادة ، شكراً لكم وارفع الجلسة .

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب

م . سعد هائل السرور

أمين عام مجلس الامة

حکم غیر

هكذا من الأصل